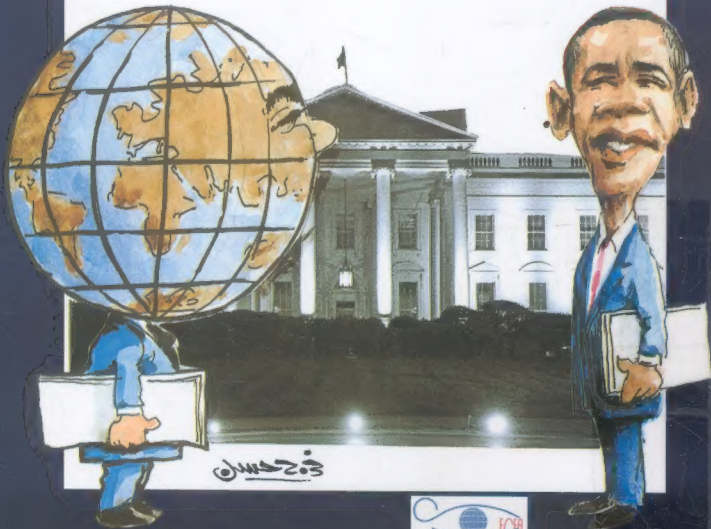


عاطف الغمري

مركز الأهرام
للترجمة والنشر



أمريكا في عالم يتغير



أمريكا في عالم يتغير

تأليف : عاطف الغمري

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٢٥٧٨٦٦٧٠ - فاكس : ٢٥٧٨٦٠٨٣

المحتويات

٧	تقديم: بقلم السفير عبد الرؤف الريدى
٩	مقدمة تحليلية
٢١	- الفصل الأول: القرن الأمريكى .. البداية والنهاية
٢٣	● القرن العشرون .. هل كان أمريكيا خالصا
٢٥	● تتويج أمريكا قوة كبرى منذ الحرب العالمية الأولى
٢٦	● التوافق بين أفراد الشعب من مكونات القوة الأمريكية
٢٨	● الأزمة المالية ٢٠٠٨ هل كانت مفاجأة؟
٣٥	● ما بعد العصر الأمريكى
	- الفصل الثانى : المدارس السياسية فى أمريكا وتغيرات الفكر
٣٩	السياسى بعد الحرب الباردة
٤٢	● تغير الفكر السياسى بعد الحرب الباردة
٤٣	● النظام الدولى الجديد سيكون تعدديا
٤٥	● الاستراتيجية فى المنظور الأمريكى
٤٧	● استراتيجية الهيمنة سبقت الصراع مع الاتحاد السوفيتى
٤٩	- الفصل الثالث: ما بعد الحرب الباردة
٤٩	● لماذا فشلت محاولات بوش (الأب) وكلينتون لصياغة استراتيجية جديدة
٥١	● المبدأ كمحور للسياسة الخارجية
٥٣	● دين أتشيسون عميد الدبلوماسية الأمريكية الحديثة ودوره
٥٤	● وثيقة ٦٨ S. C. الإطار التنفيذي للسياسة الخارجية
٥٥	● بوش الأب يبدأ مساعى إيجاد بديل للاحتواء
٥٧	● رؤية كلينتون للاستراتيجية البديلة
٥٩	● إقناع الرأى العام سند الشرعية للسياسة الخارجية

(تابع) المحتويات

- الفصل الرابع : جورج بوش رئيسا
 - المحافظون الجدد قادة انقلاب السياسة الأمريكية ٦٢
 - الأب الروحي للمحافظين الجدد وصياغة نظرية الهيمنة على العالم. ٦٤
 - حملة تصوير العالم بأنه ملىء بالأشرار ٦٦
 - الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى مبدأ بوش - سبتمبر ٢٠٠٢ ٦٧
 - رسم خط المواجهة مع العدو البديل داخل العالم العربى ٦٨
- الفصل الخامس : أمريكا تدفع ثمن فشل بوش وأعوانه
 - حروب بلا نهاية ٧٢
 - ظاهرة العداء لأمريكا ٧٦
 - ويبقى ما الذى يحدث بعد انتهاء حكم بوش ٧٩
- الفصل السادس : عهد أوباما وسياسته الخارجية
 - تقرير ٢٠٠٨ للمخابرات القومية الأمريكية : سيطرة أمريكا
ستقلص كثيرا ٨٢
 - التحديات أمام قدرة أوباما على التغيير ٨٣
 - التحولات الأساسية فى سياسة أوباما فى العالم ٨٤
 - تحديات غير مألوفة تواجه رئاسة أوباما ٨٦
- الفصل السابع : نص مشروع برينستون صياغة عالم من
الحرية فى ظل القانون استراتيجية للأمن القومى للقرن
الحادى والعشرين
 - التهديدات والتحديات الكبرى : ٩٤
 - الشرق الأوسط - شبكات الإرهاب - انتشار الأسلحة النووية - بروز
الصين والنظام الإقليمى فى شرق آسيا - الأمراض الوبائية العالمية -
الطاقة - بناء بنية حمائية ٩٧
 - مدخل عرض عام للتهديدات التى يشترك فيها العالم ٩٨

(تابع) المحتويات

● استراتيجية أمن قومي للقرن الحادى والعشرين :

الأهداف	١٠١
أمن الداخل	١٠١
اقتصاد عالمى قوى	١٠٢
البيئة الصحية الدولية	١٠٤
معيار الاستراتيجية الناجحة	١٠٥
تأسيس على الأمل ليس على الخوف	١٠٦
متابعة الداخل	١٠٦
التواءم مع عصر المعلومات	١٠٧

● عالم من الحرية فى ظل القانون :

الوصول بالحكومات إلى الديمقراطية	١١٠
بناء نظام ليبرالى	١١٢
أمم متحدة جديدة	١١٤
رابطة الديمقراطيات	١١٧
إحياء حلف الأطلنطى	١١٨
تنظيم العولة	١١٩
دور القوة	١٢٢

● الغلبة العسكرية

الردع	١٢٣
استخدام القوة وقائيا واستباقيا	١٢٤
القوة الوقائية ضد الدول	١٢٥

● التهديدات والتحديات الكبرى :

الشرق الأوسط	١٢٧
إيجاد حل : الدولتين فى إسرائيل وفلسطين	١٢٩
إيران	١٣١

(تابع) المحتويات

١٣٣ بناء مؤسسات ذات مصداقية
١٣٤ استراتيجية جديدة للعراق
١٣٦ مكافحة التطرف
١٣٧ شبكات الإرهاب العالمية
١٤٣ انتشار وانتقال الأسلحة النووية
١٤٧	● بروز الصين والنظام فى شرق آسيا
١٤٩	● الاستراتيجية
١٥٣	● الطاقة
١٥٥	● بناء بنية تحتية للحماية
١٥٦	● تحسين حكومتنا
١٥٩ الختام
١٦٣	* ملحق أ : ميثاق لاتفاق الديمقراطية
١٦٤	* ملحق ب : تلخيص إجراءات لتقارير مجموعات العمل
١٦٨	● مجموعة عمل حول أمن الدولة والتهديدات المتنقلة
١٧٢	● مجموعة العمل حول الاقتصاد والأمن القومى
١٧٣	● الفكر الحالى بشأن الاقتصاد والأمن القومى
١٧٦	● إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية
١٧٨	● مجموعة العمل حول التنمية وإعادة البناء
١٨١	● مجموعة العمل حول المواقف المضادة لأمريكا

تقديم

كان ذلك فى يوم من أيام الخريف عام ٢٠٠٧، عندما جاءنا الأستاذ عاطف الغمرى فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، ليحدثنا عن المشروع البحثى الكبير، الذى تبنته جامعة برنستون الأمريكية، وحشدت له نحو أربعمئة من خيرة المفكرين والخبراء، والباحثين، وكان موضوع البحث هو ما سيكون عليه حال الولايات المتحدة، وما تواجهه من تحديات فى عالم ما بعد إدارة بوش.

كلما كان الأستاذ عاطف الغمرى يستطرد فى حديثه، كانت تلوح فى مخيلتى، صورة كتاب يمكن أن يصدر عن المجلس، ويشرك القارئ المصرى فيما نسمعه من حديث، وفيما يطرحه المشروع من أفكار، سيكون لها تأثيرها فى سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي لم يكن قد ظهر آنذاك أن الرئيس الجديد سيكون باراك أوباما، الذى بنى حملته الانتخابية على مطلب التغيير..

كان من أهم ما دفعنا فى المجلس، أن نطلب من عضو المجلس عاطف الغمرى، أن يعد كتابا حول الموضوع، هو ما لاحظته، وزملائى من المتابعين للشأن الأمريكى، من ندرة ما تحتويه المكتبة العربية عامة، والمصرية خاصة، من كتب حول تطور الفكر الاستراتيجى الأمريكى، وأن الصور التى لدينا عن أمريكا هى تلك التى تشكلها شاشات السينما والتلفزيون من أفلام ومسلسلات، وما تديعه شبكة CNN من تقارير، وكم نحن بعيدون عن معامل الفكر الأمريكية، التى تضم عشرات المراكز فى الجامعات وخارجها، التى تدرس العالم العربى والإسلامى، وتركز بالبحث والتحليل على كل ما يعتمل فى عقولنا، ونفوسنا، وما يحدث فى بلادنا من تطورات، وما يصدر فيها من فكر وإنتاج أدبى وفنى. ولعلنى لست فى حاجة إلى تبيان، كيف تأثرت بلادنا ومنطقتنا، بما يتخذ من قرارات فى هذه القارة البعيدة، تأسيساً على ما تصدره هذه المراكز من دراسات وأبحاث، وما تقدمه من توصيات، ويكفى أن نرصد مدى ما خلفته إدارة بوش الأخيرة وحدها، بصمات، بل ومن جروح غائرة فى الجسم العربى، وكيف كان الفكر الاستراتيجى، لما سُمى بمجموعة المحافظين الجدد، وراء كل ما ارتكبته ومارسته هذه الإدارة، من أخطاء وخطايا، ستبقى معنا لأعوام طويلة، هذا بينما أخذت مراكز الأبحاث تمطر إدارة أوباما القادمة بسيل

من الدراسات والتوصيات، التى سيكون لها بالتأكيد أثرها فيما سستتهجه هذه الإدارة من سياسات.

كان الدخول إلى عالم الفكر الاستراتيجى الأمريكى، من هذه اللحظة المهمة من المسيرة الأمريكية، وتقديم جانب من هذا الفكر، خاصة مشروع برنستون، ويتطلب مفكراً و كاتباً لديه القدرة على الفوص فى هذا العالم، وتقديمه للقارئ المصرى والعربى، بأسلوب السهل الممتنع الذى يجتذب مختلف الفئات، ما بين القارئ المتخصص والقارئ العادى؛ وكان طبيعياً أن يكون هذا الكاتب هو عاطف الغمري.

أمضى عاطف فى واشنطن عدة أعوام كرئيس لمكتب الأهرام، ولم يكتف بتغطية الأحداث فى هذه المدينة التى لا تهدأ، ولكنه دلف إلى عالم مراكز الأبحاث الذى لا نهاية له فى العاصمة الأمريكية، وعاد ليكتب عموده الأسبوعى المهم فى صفحة الرأى بالأهرام، كما كان له فضل تقديم مذكرات اثنين من أعمدة الدبلوماسية المصرية، فى النصف الثانى من القرن العشرين، وهما أشرف غربال ومراد غالب رحمهما الله. ولم يكن ذلك سوى جانب من مجمل إنتاجه الفكرى والأدبى العزيز.

يخامرني شعور بالرضا والامتنان للصديق عاطف الغمري، الذى أتاح لنا فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، أن يكون كتابه المهم «أمريكا فى عالم يتغير» هو باكورة ما يصدره المجلس بالتعاون مع مؤسسة الأهرام، وهو هذا الكتاب المهم فى يد القارئ العزيز.

عبد الرءوف الريدى

٣ يناير ٢٠٠٩

مقدمة تحليلية

الأمريكي مأخوذ بطبعه إلى فكرة تسيطر على تفكيره، تجعله مقتنعا بأن بلاده هي الأكبر والأقوى، وأن العالم خارجها صغير، وأن المكانة التي تشغلها بلاده كقوة عظمى وحيدة مهيمنة في العالم، هي حقيقة، يصعب التخلي عنها. أو تصور زوالها. وهي فكرة تعكسها مقولة للمؤرخ الأمريكي هوفستاد هي «أن الأمريكي يرى أن بلاده لا تحتاج لأن تكون لها أيديولوجية لأنه مقتنع بأن أمريكا هي ذاتها أيديولوجية. ولهذه الفكرة أسبابها ومنطقها وحجتها.

والأمريكيون عاشوا قرناً كاملاً - من التاريخ - أحيطوا فيه بكل ما يثبت هذه الفكرة في عقولهم. نبتت الفكرة في التربة السياسية والنفسية منذ ظهور مصطلح القرن الأمريكي عام ١٩١٤. وإن كانت بذورها قد غرست من قبل ذلك بسنوات، ومن قبل أن يطل عليها القرن العشرون ببدء أمريكا، جذب موازين القدرة العسكرية والإنتاجية والتجارية إلى ناحيتها.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتتوج الولايات المتحدة زعيماً مقبولا للعالم الغربي ومن تحالفوا معه. تلتها أربعة عقود من الحرب الباردة، رسخت الفكرة في عمق نظرة الأمريكي لنفسه. ثم انتهت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وزال القطب الثاني المنافس للولايات المتحدة، وتمززت الفكرة، بتحول النظام العالمي من الثنائية القطبية، إلى القوة العظمى الوحيدة. والآن هناك جيل كامل من الأمريكيين، يندر أن يكون منهم من عرف لبلاده وضعاً آخر مغاير في النظام العالمي.

من أفضل المؤلفات الحديثة التي تناولت هذه النقطة بتعمق ومعرفة كتاب، للبروفسور ديفيد . ب. كاليو David P. Calleo الأستاذ بجامعة جون هوبكنز بعنوان «follies of Power: America's unipolar Fantasy» حماقة القوة : وهم أمريكا القوة الوحيدة» ويشرح في كتابه هذا الشعور المتأصل في عقل الأمريكي، بالقول إن الخيال السياسي الأمريكي، يجد من الصعب عليه الآن، أن يفكر في أي نظرة أخرى للعالم. وقد كان الأمريكيون محجّمين عن أن يروا - دعك من قبولهم - عالماً تعددياً فيه مراكز متعددة للقوة.

وهناك ما يحث على الاعتقاد بأن الأخطاء الأخيرة للسياسة الخارجية سوف تخمد جذوة النزعة للهيمنة، وأن الحكومة الجديدة التي ستأتى بعد انتخابات الرئاسة عام

٢٠٠٨، سوف تتخلى عن نزعة الهيمنة . لكن - حسب تشخيص البروفسور كاليو - من المحتمل أن تبقى الهيمنة مستحوذة على الخيال الرسمى لأمريكا، مادامت هوية الأمة الأمريكية محددة الملامح فى صورة ترى فيها نفسها أقوى وأغنى دولة فى العالم.

إن الخيال الأمريكى الذى رسم ملامحه تراث أجيال وأجيال، خلف للأمريكيين صورة وحيدة لأنفسهم، لم يتصوروا أن تكون خلاف ما هى عليه. وكان الكاتب السياسى والتر ليبمان - أشهر الصحفيين الأمريكيين فى الستينيات - قد كتب يقول إن خيالنا خلق بيئة زائفة تفصل بيننا وبين العالم^(١).

وفى كتاب ديفيد كاليو يقول إن إدراك وفهم القوى التى تصنع التحولات الكبرى فى التاريخ، تحتاج قفزات خلاقة من الخيال القومى. واليوم وحيث يتطور العالم بسرعة فى الأخذ بالتعددية فى توزيعه القوة والثروة، فإن التمسك بنظرة ثابتة لعالم القطبية الواحدة، يعزل الولايات المتحدة عن حقيقة ينبغى لها أن تتواءم معها. وإلا فإن هذا البلد يصبح نتيجة لذلك خطراً على نفسه وعلى العالم. وعندما تتحدى دولة بقوة الولايات المتحدة، تيار التاريخ المتدفق، فإننا نكون فى مرمى كارثة تاريخية كبرى. لكن تجنب مثل هذا المصير يتطلب إعادة صياغة قوية العزم، للخيال الجيوپوليتيكي للبلاد. والتحول بحزم بعيداً عن نفعة الفطرسة الوطنية العدائية المغلفة بمباراة طنانة، التى سادت فى الفترة الأخيرة.

ولاشك فى أن الولايات المتحدة لديها - مثلها مثل غيرها من الديمقراطيات الغربية - تقليد صحى من النقد الذاتى، الذى سيوقظها لى تنقذ نفسها والعالم من كارثة فظيعة.

وهذا لجانب تطرقت إليه أخيراً سارة سىوال Sarah Sewall التى تدرس الأمن القومى بكلية كيندى للدراسات الحكومية، وكانت قد شغلت فى عهد كلينتون منصب نائب مساعد وزير الدفاع.

فى دراسة لها^(٢) قالت فيها : إن صناع السياسة فى الولايات المتحدة لا يقدرّون بما فيه الكفاية، كيف أن التغير فى النظام الدولى، يعمل على تقويض أمن الولايات المتحدة،

1- Walter Lippman, Pnblic Opinion

2 - Survival magazine - 2008.

وطريقتها في الحياة. وأن التحدى الاستراتيجى الأكبر الذى يواجه الولايات المتحدة، هو قدرتها على إحياء النظام الدولى من جديد، بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تحتفظ بقوتها، فى الوقت الذى يحدث فيه التحول فى البيئة العالمية.

ونقرأ هذه الكلمات التى تقول إن* العالم تغير : اللغة والمفاهيم التى كان لها وقعها فى النفوس قبل خمسين عاماً لم يعد لها هذا الأثر اليوم.

وكانت هذه بعض كلمات للبرفسور مايكل اليوت فى أثناء محاضرة ألقاها فى جامعة كولورادو فى أبريل ٢٠٠٨ .

وحسب عبارات اليوت فإن نصيب الولايات المتحدة فى الإنتاج العالمى عام ١٩٤٥ كان يمثل النصف (٥٠%)، بينما يقدر اليوم بأقل من الثلث. وقتها كانت أمريكا تصنف بالدولة الأكثر تقدماً، والتى يتمتع مواطنها بالرفاهية، والقدرة على تحقيق مطالبه، وأن ما عليه سوى أن يحلم بما يريد أن يكونه، على اتساع آفاق الحلم الأمريكى.

كانت أمريكا تسيطر عالمياً على - الاقتصاد - والثقافة، والسياسة، وتحكم التحديث فى العالم، وهذه أشياء لم تعد تتوافر لها اليوم، ويواجهها فى ميادينها، منافسون، غيروا مركز الجاذبية فى العالم.

هذا لا يعنى أن أمريكا لم تعد الأغنى والأقوى، لكنه يعنى أن هناك أجيالاً جديدة من شعوب ودول لم تعد فى لهفة على أن تحذو حذو النموذج الأمريكى. وقد يأتى فى سياق هذا المعنى قول برنارد كوشنر وزير خارجية فرنسا فى حوار مع صحيفة الهيرالد تريبون فى مارس ٢٠٠٨ سئل فيه : هل تستطيع الولايات المتحدة أن تصلح الضرر الذى أصاب سمعتها خلال السنوات القليلة الماضية؟ فقال لن تعود سمعتها إلى سابق عهدها . فقد انتهى مفعول السحر.

هذه الآراء جاءت ضمن موجات من الرؤى فى تيار متدفق فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية. وكلها تنبئ إلى أن العالم يتغير، وأن الولايات المتحدة يجب أن تهيئ نفسها لعالم سوف يكون لها فيه شركاء، فى تشكيل النظام الدولى الجديد، وإدارته. وإن كان هذا لا يمنع من وجود مفكرين وساسة لهم وزنهم مازالوا يتمسكون بأن بقاء أمريكا القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة هو قدر ومصير لن يتغير.

كانت هذه الرؤية تطرح من قبل أن يهب على الولايات المتحدة إعصار الأزمة المالية فى سبتمبر ٢٠٠٨، والتى اتفق الخبراء السياسيون فى أمريكا، على أنها أضافت تحدياً جديداً وحاسماً لمكانة الولايات المتحدة وقدرتها على أن تظل تمسك بزمام قيادة العالم.

وقبلها بسنتين كانت قد انتهت النخبة السياسية الأمريكية من وضع مشروعها لاستراتيجية لأمريكا بعد بوش والذي سمي تقرير برينستون، الذي نيه إلى أن العالم يتحول بالفعل، وأن أمريكا لم تعد تستطيع منفردة أن تحل المشكلات العالمية التي تمس أمنها القومي، وذكر التقرير : لقد تكسر نظام المؤسسات الدولية الذي أقامته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وطوال سنوات الحرب الباردة، وأصبحت الحاجة تستدعي إصلاحا جوهريا لكل المؤسسات الرئيسية : الأمم المتحدة، وصندوق النقد، والبنك الدولي. وأن إصلاح هذا النظام الدولي هو في مصلحة أمريكا أكثر منه بالنسبة لأية دولة.

لقد كان تقرير برينستون عند قراءتي له، هو الدافع إلى البدء فوراً في تأليف هذا الكتاب.

فعندما قرأت هذه الوثيقة لاستراتيجية أمريكا بعد بوش كان السؤال التلقائي كيف توضع استراتيجية بديلة، ولم تمض سوى نحو خمس سنوات على إعلان البيت الأبيض في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، استراتيجية الأمن القومي الجديدة.

والمعتاد فإن استراتيجية أى قوة كبرى، خاصة الولايات المتحدة، توضع للمدى الطويل. فالاستراتيجية السابقة لعام ٢٠٠٢، والتي عرفت باسم الاحتواء بدأ العمل بها عام ١٩٤٧ في عهد ترومان. وكانت تعنى احتواء الاتحاد السوفيتي وحصاره داخل حلقة من القواعد العسكرية، والتحالفات، والسياسات، والمواجهات، وإشغال الحروب الأهلية والإقليمية. وعرفت باسم الاحتواء والردع، على أساس أن الاتحاد السوفيتي لن يجزؤ على توجيه ضربة نووية لأمريكا، لأن قوة الردع لديها سترد عليه بضربة مدمرة.

مبدئياً يتفق علماء السياسة في الولايات المتحدة على أن هناك ثلاثة شروط لابد من توافرها لوجود الاستراتيجية ولقابليتها للبقاء. وهى :

- توافق النخبة.

- توافق الرأي العام.

- وضوح كلى لأهداف السياسة الخارجية.

والشروط الثلاثة توافرت في استراتيجية الاحتواء. منذ بدأت عام ١٩٤٧، والتي استكملت عام ١٩٥٠ بالوثيقة السرية التى سميت NSC-68 والتي انتهى العمل من صياغتها فى أبريل ١٩٥٠، ووافق عليها الرئيس ترومان فى سبتمبر ١٩٥٠. والاسم يرمز إلى تقرير برقم ٦٨ رفع من مجلس الأمن القومي إلى الرئيس الأمريكى.

كانت وثيقة سرية لأنها تضمنت في جانب منها سياسات العمليات القذرة : اغتيال الزعماء - الانقلابات - إثارة التمرد - إشعال الحروب الأهلية والإقليمية - هذه الوثيقة كلفت بوضعها مجموعة صغيرة من المختصين بالسياسة الخارجية برئاسة بول نيتشر، وكان وقتها مديراً للتخطيط السياسى بوزارة الخارجية - كانت مهمتهم وضع سياسات تساعد القوة العظمى على الإلمام بحالة العالم ودور أمريكا فيه، كإطار تنفيذى لاستراتيجية الاحتواء. وهى التى صارت العمود الفقري للسياسة الخارجية لعشرات السنين التالية.

فى الأساس وضعت خطط مواجهة التهديد السوفيتى، وتضمنت اعترافاً بأن أمريكا لا تستطيع فرض إرادتها على كل مشكلة فى العالم، أو أن تضمن وحدها نتائج إدارتها الأزمات.

استراتيجية الاحتواء توافرت لها الشروط الثلاثة لوجود الاستراتيجية واستمرارها. إلى أن جاءت استراتيجية بوش مفتقدة هذه الشروط. فقد ظهر بعدها أن النخبة منقسمة، والرأى العام منقسم، وأنها تقتقد الوضوح الكلى.

فحكومة بوش منذ قرار حرب العراق، وما تلاه من مختلف السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط، كانت لها أهداف معلنة، بينما هناك أهداف خفية هى المحرك الحقيقى لهذه السياسات.

- مثلاً : خطة حرب العراق موضوعة فى عام ١٩٩٢، تحت اسم دليل التخطيط الدفاعى، وفى تقرير لمجلة تايم عام ٢٠٠٢ فى ٧ صفحات كتبه ٩ من محرريها، أن هذه الخطة ظلت فى حقيبة تشينى منذ عام ٩٢، حتى وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فأخرجها من حقيبة، لتصبح هى الخطة التى نفذت لغزو العراق.

- وعندما أعلن البيت الأبيض فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ استراتيجية الأمن القومى الجديدة، ظهر أنها مستخلصة من برنامج القرن الأمريكى الجديد العام ١٩٩٧، للمحافظين الجدد. فهو يعبر عن توجه أيديولوجى لفريق، وليس لكل الأمريكيين.

وكانت النقاط الرئيسية فى استراتيجية بوش.

١ - عسكرة السياسة الخارجية بإعطاء الحرب أولوية على الدبلوماسية.

٢ - الضربة العسكرية الاستباقية ضد عدو محتمل. ونقل المعركة إلى أرضه قبل مبادرته بأى هجوم. «يجب علينا أن نردع أى تهديد قبل انطلاقه» «يجب أن نتهياً لمفهوم التهديد الوشيك طبقاً لقدرات وأهداف خصمنا اليوم».

٢ - عدم السماح بقيام أى قوة منافسة إقليميا أو دوليا. وأن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدى تفوقها العسكرى العالمى.

٤ - التركيز على استخدام المعونة الخارجية، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لكسب معركة القيم والأفكار، كأدوات للسياسة الخارجية، وإننا سنستخدم المعونة الخارجية لنشر الحرية، ودعم هؤلاء الذين يناضلون من أجلها، والتأكد من مكافأة الدول التى تتخذ خطوات نحو الديمقراطية.

٥ - تهميش مبدأ ارتباط أمريكا بحلفائها.

وبوش شرح هذا التحول بقوله سوف نسعى لوقوف الحلفاء معنا فى معاركنا، لكننا لن نتردد فى التصرف وحدنا، إذا دعت الضرورة، لممارسة حقنا فى الدفاع عن النفس واستباق الهجوم بهجوم وقائى.

٦ - من ليس معنا فهو ضدنا.

هذه المبادئ بعضها ورد بشكل صريح فى استراتيجية ٢٠٠٢، وبعضها جاءت له شروح وتفسيرات، فيما كتبه مفكرو ومنظرو جماعة المحافظين الجدد، مثل تشارلز كراوتهامر، ويليام كريستول، وماكس بوت، وفيليب بوييت وغيرهم، وما نشر كمذكرة تفسيرية للاستراتيجية فى مجلة ويلكى ستاندرد، وأوراق معهد أميركان انتربرايز.

وعلى مسار تطبيق سياسة بوش، كانت النتيجة كوارث، وعجز عن حل الأزمات، وزيادة التحديات، وانتشار العداء لأمريكا حتى بين حلفائها Ante'Americaanism.

وخلال السنوات الخمس الماضية لم تتوقف المناقشات فى الولايات المتحدة، حول هذه الاستراتيجية وبدأ يظهر نوع من الاتفاق العام، على أنها لا تمثل أى ضمان أو حماية للأمن القومى للولايات المتحدة.

ومنذ ثلاث سنوات دخلت هذه المناقشات فى إطار منظم وعملى، لإيجاد استراتيجية بديلة لاستراتيجية بوش. بأن رعت جامعة برينستون عملية صياغة هذه الاستراتيجية، وخصصت لهذا المشروع سبع مجموعات عمل شارك فيها ٤٠٠ من كبار خبراء السياسة الخارجية، من مختلف التوجهات السياسية منهم هنرى كيسنجر - فرانسيس فوكوياما - جوزيف ناى - فريد زكريا - أنتونى ليك، ومادلين أولبرايت.

وبعد ثلاث سنوات من المناقشات المستمرة، أعلنت الوثيقة أو المشروع فى يناير ٢٠٠٨، وحملت اسم «تقرير برينستون للأمن القومى : صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون : الأمن القومى للولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين».

الوثيقة من حوالى ١٠٠ صفحة. تناولت الخطوط التى تسير عليها سياسة خارجية جديدة تجاه مختلف القضايا والمناطق فى العالم.

والهدف الطموح لها، أن تقوم بنفس الدور الذى قامت به نظرية جورج كينان، التى بنيت عليها استراتيجية الاحتواء.

ومشروع الاستراتيجية الجديدة يرفض استراتيجية بوش وينتقدها، ويصفها بأنها جمعت بين الفطوسة وعدم الكفاءة، وهو ما قادها إلى ارتكاب الأخطاء.

ويصفه عامة يمكن رصد عدد من العناصر الرئيسية التى تركز عليها هذه الاستراتيجية:

١ - رفض سياسة بوش القائمة على عسكرة السياسة الخارجية، والانفراد بالقرار فى شئون العالم، وتدعو الولايات المتحدة إلى وضع الكثير من أدوات قوتها من أجل تحقيق أهدافها، وأن تقدم تحليلا متعمقا للإرهاب الدولى، يخالف ذلك الذى أخذت به حكومة بوش، بحيث يتم التعامل بدرجة أكبر مع شبكات الإرهاب، على أنها منظمات للجريمة وليست كمنافس عسكرى.

٢ - تصور الوثيقة العالم على أنه مملوء بالمشاكل شديدة التنوع. وتقول فى أول جملة لها : بعد مرور أكثر من ست سنوات على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فإن العالم يبدو مكانا محملا بتهديدات أكثر مما كانت فى أى وقت مضى. وتشعر الولايات المتحدة بأنها وحيدة فى العالم، وفى مواجهتها العديد من المشاكل.

وتقول فقرة لاحقة : إن استراتيجية أمن قومى للقرن الحادى والعشرين، يجب أن تتصدى لجميع الأخطار التى تواجهنا. وأن تعمل على نزع فتيل كل المشاكل المتغيرة، والتى ليس لدينا معرفة يقينية بها، وحلها. وانتهاز كل الفرص المتاحة لنضمن لأنفسنا وللعالم أن يكون أكثر أمنا.

٣ - لا بد من إحلال تعددية التعامل مع العالم، محل الاستراتيجية الانفرادية، فإن أكثر ما يخدم مصالح أمريكا هو خلق عالم من الحرية فى ظل القانون. وعندئذ يجب على أمريكا أن تعمل لإصلاح نظام المؤسسات الدولية التى أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية .

٤ - ينبغى على أمريكا أن تشر الديمقراطية فى العالم، على مدى العقود والقرون القادمة، ليس فقط باعتبارها من القيم التى تتمسك بها، بل لأن التاريخ وعلم الاجتماع،

يقدمان لنا سببا جوهريا بأن أمريكا تكون أكثر أمانا وثراء وعافية وسعادة، ضمن عالم من الديموقراطيات الليبرالية المكتملة النضج.

ويجب أن تطور استراتيجية تنظم وتشجع الشروط التي توفر قيام ديموقراطية ناجحة. شروطا تتجاوز مجرد إجراء انتخابات، بل توفر أساسا، لإجرائها تحت حكم القانون، ليس فقط لدول منفردة، حسب ظروفها التاريخية والثقافية الخاصة، ومستوى التنمية فيها، بل وفقا لنظام عالمي متكامل.

٥ - ان احتياجات أمريكا اليوم تتطلب أن تتناسب مع جرأة خيال جورج كينان، حين ابتدع استراتيجية الاحتواء، ويجب أن تعترف بأن عليها العمل لخلق نظام عالمي جديد، لا يستبعد غالبية سكان العالم، وتدعو لتوسيع عضوية مجلس الأمن للسماح بالعضوية الدائمة لدول من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

٦ - الوثيقة تتعرض لظاهرة الكراهية لأمريكا Anti Americanism وتدعو لاتباع أسلوب تبادل الاتصالات، وليس حملات العلاقات العامة، لحل هذه المشكلة. واتباع منظومة إجراءات جديدة، تخفف حدة هذا العداء خاصة في العالم الإسلامي.

٧ - بالنسبة للشرق الأوسط تقول الوثيقة : إن التهديدات الصادرة من الشرق الأوسط، أصبحت عديدة لا تحصى. وأولها الانهيار التام للنظام الإقليمي .. وفي المنطقة امتزاج بين البترول، والطائفية العرقية، والتراكمات التاريخية، والمنظمات الخارجة على الدولة، والأسلحة النووية، ومصالح القوى الكبرى، وهذا يجعل الشرق الأوسط منطقة متفجرة، تنافس وضع منطقة البلقان التي مزقتها الحروب في آخر القرن العشرين. ولذلك يجب وضع النزاع في الشرق الأوسط، في مرتبة الأولويات بدلا من تركه يتحول إلى نزاع عالمي.

٨ - وينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي طويل المدى للولايات المتحدة في المنطقة، إقامة حرية تحت حكم القانون. وهو ما يؤدي إلى إيجاد منطقة تتمتع بالسلام والحرية والاستقرار. وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب حلا يسمح بوجود دولتين جارتين - إسرائيل وفلسطين - وهذا هو الأساس لتسوية سلمية واسعة في الشرق الأوسط، تساعد على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، ومشاركة أمنية، وبناء إقليمي مؤسسي. وإن أي حل طويل المدى يجب أن يشتمل على اتفاق متبادل على مشاكل الحدود، وحل المشكلات الشائكة مثل عودة اللاجئين، ووضع القدس، وأن يسمح هذا

الحل بإبرام اتفاقات سلام واسعة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى فى المنطقة، وخلق أسس إيجاد نظام إقليمي دائم ومستقر.

٩ - يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة لتحقيق تسوية سلمية، أو حسب تعبير كلينتون : «علينا أن نحاول». وفى اللحظة الراهنة فنحن فقدنا دورنا التقليدي كوسيط نزيه بين إسرائيل والفلسطينيين.

١٠ - ينبغي على أمريكا أن تشرك السعودية فى عملية البناء على مبادرة السلام العربية، التى قدمها الملك عبد الله وأعلنت عام ٢٠٠٢.

١١ - وبالنسبة لإيران، يمكن للولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتعرض على إيران ضمانات تهدئ من مخاوفها، تشمل ضمانات أمنية إيجابية، فى صورة وعد بعدم مهاجمة إيران، فيما عدا الرد على أى عمل عسكري إيراني، أو تأييد إيراني مباشر لأى هجوم إرهابي ضد الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو إسرائيل. وأن يرتبط هذا الوعد بتعهد إيراني بعدم متابعة جهود امتلاك سلاح نووي.

١٢ - العراق :

الموقف فى العراق متقلب ومتفجر. ويصعب تقديم اقتراحات سوف تتجاوزها بسرعة الأحداث على الأرض. ويخيم شبح الحرب الأهلية على العراق. وإن كان كثير من المراقبين يرون أن الحرب الأهلية قائمة بالفعل.

ويجب على الاستراتيجية الأمريكية أن تتحرك على جبهتين: الأولى إجراء مناقشات جدية مع الحكومة العراقية، والكثير من ممثلى مختلف المنظمات المقاتلة. وأن أمريكا تتحمل مسئولية أساسية عن الموقف الراهن فى العراق، لأن المسؤولين الأمريكيين ارتكبوا أخطاء استراتيجية، وعلى العراقيين أنفسهم تحمل مسئوليتهم.

الجبهة الثانية : أن تتبع أمريكا استراتيجية احتواء أى نزاعات تشتعل داخل العراق. وأن تعمل فى ذلك مع الاتحاد الأوروبي وروسيا، وأن تشرك أيضا الدول الإقليمية فى تحمل المسئولية.

ويشكل عام فإن استراتيجية أمريكا لما بعد بوش تعدل من مسار السياسة الخارجية الأمريكية الهجومية، التى قامت على مبدأ يقول : إن ما هو فى صالح أمريكا، هو إذن فى صالح العالم. لكن هذا لا ينفي وجود ملاحظات عليها هى :

١ - تقرير برينستون يتجاهل حقائق جديدة اعترفت بها مؤسسات استراتيجية واقتصادية مهمة في أوروبا والولايات المتحدة، ترى أن قيادة أمريكا المنفردة للعالم في طريقها للأفول لتحل محلها التعددية المتساوية على قمة النظام الدولي، ببروز قوى ناهضة في آسيا، كالصين. والبنجابون نفسه توقع في تقرير مهم أن تصل الصين إلى درجة التعادل في القوة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٢٥.

٢ - المشروع مازال ينظر إلى العالم من زاوية العصر الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، باستمرار قيادة أمريكا للعالم، وأن الآخرين قوى معاونة. فالعالم يتغير وبرزت القوة الآسيوية قد أوجد أسسا لنظام عالمي جديد، يتشكك فيه الكثيرون بأن تظل قيادة العالم احتكارا لجانبى الأطلنطى - كما أن مشكلات العالم التي تمثل مصادر جديدة للتهديدات من الإرهاب إلى تدهور البيئة، لن تحل إلا بنظام جديد يقوم على المشاركة يأخذ في حسابه مصالح أمن الجميع ووجهات نظرهم.

٣ - إن اعتراف الوثيقة بانهيار النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، قد تجاهل كون السياسة الخارجية لحكومة بوش، هي التي قادت إلى هذا الانهيار. وبدلا من دعم النظام الإقليمي فإنها تؤكد معنى الانهيار، بهدف إيجاد بديل له يضم دولا غير عربية.

٤ - الوثيقة تعترف بأن الشرق الأوسط منطقة متفجرة لا تنعم بالاستقرار الإقليمي بصوره تشبه الوضع في البلقان في أواخر القرن العشرين، دون إشارة إلى ما حدث من تعديل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بتراجع مبدأ الاستقرار الإقليمي للشرق الأوسط، ضمن أولوياتها، نتيجة تطبيق مبادئ الضربة العسكرية الاستباقية، والفوضى الخلاقة، وإعادة تشكيل خريطة الأوضاع الإقليمية في الشرق الأوسط.

عموما - هذه الوثيقة مازالت تحتاج التأمل والكثير من المناقشات، لأنها أولا تقدم مشروع استراتيجي بديلا لاستراتيجية بوش، وثانيا لأن المشاركين فيها هم صفوة صناع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفكرها الاستراتيجي. مع تحفظ لابد منه وهو أن تبني الوثيقة يتوقف على شخصية الرئيس الذي يخلف بوش، وبالأخذ في الاعتبار أن بعضا مما جاء في استراتيجية بوش قد لا يمكن لمن يأتي بعده أن يقوم بإلغائه. على ضوء مبدأ الاستمرارية في السياسة الخارجية، ففي الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتغلغل مبدأ

التفوق Preponderance حتى من قبل بدء استراتيجية الاحتواء عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ .

ومبدأ التفوق لا يعنى فقط أنه يتحقق عن طريق رجحان كفتك فى ميزان القوى، بل إفراغ كفة الآخر فى المنافسة من ثقله، أى إحداث خلل فى الميزان لصالحك .

فإذا كان بوش قد حقق مكاسب وتقوذا سياسيا فى العراق والمنطقة، فليس لأحد التفريط فيه . وإذا كانت سياسة الضغوط قد نجحت فى تقييد طاقة الدول العربية، وإضعاف الموقف الفلسطينى، لاستخلاص تسوية من خلال هذا الضغط، فليس لأحد أن يفرط فى مكسب كهذا . ويؤكد ذلك عدم وجود اختلاف بين بوش وخلفه حول الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا، والتي تتضمن المحافظة على هذه المكاسب .

وإذا كان أنصار مدرستى الواقعية والمثالية يتفقون على سيادة أمريكا على العالم، ويختلفون على الوسيلة، فإن هذا قد يؤدى إلى المحافظة على ما استطاعت استراتيجية بوش أن تكسب فيه مواقع نحو هدف السيادة، أو ما كانوا يسمونها التفوق Preponderance وهى الوجه الآخر للمهيمنة .

ويبقى فى النهاية أنه فيما بين الذين لا يقبلون التخلي عن اقتناعهم باستمرارية أمريكا قوة مهيمنة وبين الذين يرون أنها فى طريقها إلى عالم جديد، لن تكون فيه القوة المهيمنة، أو الوحيدة على قمة النظام الدولى، إلا أنه يجمع بين الجانبين إدراك بأن العالم فى القرن الحادى والعشرين، لن يكون هو نفسه ما كان فى القرن العشرين، ووضع أمريكا فيه لن يبقى مثلما كان . وربما يكون فيما قاله فرانسيس فوكوياما فى أكتوبر ٢٠٠٨، ما يعبر عن هذا بدقة . فوكوياما قال : بصرف النظر عن سيفوز . فى انتخابات الرئاسة، فإن دورة جديدة فى السياسات الأمريكية والعالم، ستكون قد بدأت ... وسوف يتوقف الاختيار الأخير للنموذج الأمريكى على قدرة أمريكا على إعادة صياغة نفسها .

عاطف الغمرى

٢٠٠٩

الفصل الأول

القرن الأمريكى .. البداية والنهاية

حين كانت الولايات المتحدة لا تزال تدنو من أوج قوتها عام ١٩١٤، نشر الكاتب هنرى لوس مقاله الشهير «القرن الأمريكى» ويقول لوس : الأمر بالنسبة لنا مختلف فى حالة المقارنة ببريطانيا، فليس علينا أن نواجه أى هجوم غدا . فتحن نواجه شيئا صعبا هو اتخاذ قرارات كبرى.. وبالنظر إلى القرن العشرين، فتحن لا ننظر إليه باعتباره القرن الذى تصادف أننا نعيش فيه، بل لأنه القرن الذى تجد فيه أمريكا لأول مرة نفسها قوة مهيمنة فى العالم. وقرننا هذا هو قرن ثورى. وتناقضاته هى التى جعلته كذلك. فهو ثورى فى العلم والصناعة، وفى السياسات، وفى بنية المجتمع.^(١) وقد ساد اعتقاد لدى غالبية الأمريكين بأن القرن العشرين يجب أن يكون بدرجة كبيرة للغاية قرنا أمريكيا. وهذه المقارنة تدعونا لأن نعمل من الآن، لنقدم فيه للأمريكين نموذجا براقا للتفوق القومى، يساعدهم على تحمل دورهم فى عالم يلوح فيه حجم القوة الأمريكية.

كان تعبير القرن الأمريكى يمثل السياسات التى ينبغى أن تتخذها الولايات المتحدة كقوة بارزة، والتى وصفها لوس فى مقاله بأكثر الأمم حيوية فى العالم، ويضرب بها المثل فى تجسيدها قيم المشروع الرأسمالى الحر، والتبادل الثقافى، والمعرفة الخارجية الإنسانية، والحرية السياسية والمساواة فى الفرص، والاعتماد على النفس^(٢).

فما الذى يمكن أن نقوله ونتوقعه عن القرن الأمريكى؟

إنه شيء لا معنى له لو قلنا أننا نرفض العزلة ونقبل منطق الشؤون الدولية . ما هى الشؤون الدولية؟.. إن هذا لا يأتى من رؤية أى رجل بمفرده. لكن ينبغى أن يكون نتيجة مشاركة الجميع وعلى ضوء قانون الحقوق، وإعلان الاستقلال، ودستورنا، وإنتاجنا الصناعى الهائل، ومهاراتنا التقنية. ويجب أن يكون دورنا فى الشؤون الدولية لكل الشعب، وبواسطة الشعب، ومن أجل الشعب..

1- The American century By Henry R. Luce first Published in Life magazine 17 February 1941.

2- The End of the American century By Donald W. White-Harvard International.

وقد أراد هنرى لوس أن تخرج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى، قوية بما فيه الكفاية لى تششر الرأسمالية والديمقراطية والقيم الأمريكية فى العالم. وهو فى الأصل رجل أعمال، ومؤسس لثلاث مجلات.

كان يدعو لإقامة مؤسسة عسكرية قوية، وتحالفات دائمة مع أوروبا وآسيا، والتدخل فى شئون العالم.

ولوس لم يوجد القرن الأمريكى، لكنه هو الذى سماه كذلك، وطرح فكرته وتركها لمن يحولها إلى واقع.

وعندما انتهى هنرى لوس من مقاله، معلنا أن القرن العشرين هو قرن أمريكى، كان حريصا على أن يذكر أن هذا هو أول قرن أمريكى، تاركا المجال للتوقعات بأنه قد تكون هناك قرون أخرى.

هناك كتاب آخرون لم يكونوا متفقين مع رؤية لوس، قدموا تشخيصا بديلا للقرن العشرين، منهم من سماه «قرن الإنسان العادى» أو «قرن الشعوب» أو «القرن الديمقراطى»، لكن تعبير القرن الأمريكى هو الذى اكتسب رواجاً واستمرارية.

وكثير من الرؤساء، والفلاسفة والمؤرخين والكتاب الصحفيين، وسعوا من مدلول الكلمة، منهم الرئيس بيل كلينتون آخر رؤساء القرن العشرين، الذى شرح فى خطاب بدء ولايته الثانية، كيف ان الولايات المتحدة صارت أقوى دولة صناعية فى العالم، وانتصرت فى حربين عالميتين، وأدارت بنجاح الحرب الباردة العالمية. فهل كان القرن أمريكيا خالصا؟

القرن العشرون

هل كان أمريكا خالصا؟

إن كثيرا من الشعوب غير الأمريكية قد شاركت فى بناء أسس هذا القرن، ولم تنفرد به الولايات المتحدة، لكن القرن العشرين ظل من وجهة نظر الأمريكيين، هو عصر تفوقهم مثلما كان ذلك بالنسبة للدولة المصرية القديمة، وبالنسبة للإمبراطورية الهلينية للإسكندر الأكبر، فى القرن الرابع قبل الميلاد، والإمبراطورية الرومانية فى القرن الأول، وإمبراطورية الصين والمغول، فى القرن الثالث عشر، أو بالنسبة للإمبراطورية البريطانية فى القرن التاسع عشر.

وتتماثل فكرة القرن الأمريكى مع مفهوم السلام الرومانى Pax Romana، أو مفهوم بريطانيا عن عبء الرجل الأبيض^(١). وكلها تراجعت من الصعود إلى الهبوط. ليعقب كلا منها قرن مختلف.

ومسألة هبوط الإمبراطوريات تناولها المفكر أوزوالد سبنجلر فى كتاب هبوط الغرب و The Decline of the West عام ١٩١٨، وعرض فيه نظريته القائلة بأن الغرب فى حالة هبوط، فى وقت كانت فيه الهيمنة العالمية فى ذروة نجاحها، والأوروبيون مقتنعون بأنهم مستثنون من أى احتمال لأن يسلكوا طريق الحضارات التى فشلت تاريخيا^(٢).

ولم تساعد نظرية سبنجلر على تقديم تصور لفهم مصير الولايات المتحدة. وسط اقتناع بأن كل جيل يخلق لنفسه تاريخه. وإن كان الكثيرون من المؤرخين لا يتفقون مع سبنجلر، ويرون أن هبوط الإمبراطوريات ليس قانونا تاريخيا حتميا.

وقد خاض المؤرخون فى مناقشات عديدة من حين لآخر، حول التاريخ الذى صارت فيه الولايات المتحدة قوة عالمية. لكن التفسير الأكثر شيوعا أن ذلك حدث صباح أحد أيام شهر مايو ١٨٩٨، عندما أبحرت سفن أسطول الأدميرال جورج ديوى إلى خليج مانيلا،

١ - المرجع السابق.

2- The Decline of the west By Oswald Spengler.

وهزمت الأسطول الأسباني، وحقت انتصارا حاسما في الحرب الأمريكية الأسبانية التي دامت عشرة أيام.

ورغم أن المتعارف عليه أن أي صعود لدولة إلى النفوذ السياسى الدولى هو عملية متصلة الأحداث، وليست بناء على حادث واحد، فإن الانتصار على الأسطول الأسباني دفع الرئيس الأمريكى ويليام ماكنلى، لأن يعلن أن الولايات المتحدة صارت قوة عالمية. مع ذلك كان فى متناول يد ماكنلى دليل على مقولته.. ففى عام ١٨٨٠ كانت الولايات المتحدة تنتج ٨٢,٢٪ من الإنتاج الصناعى العالمى، وتجاوزت بذلك بريطانيا أكبر قوة صناعية فى العالم.

وكانت الولايات المتحدة أيضا قد مالت بالميزان التجارى إلى صالحها بتصدير منتجات مصنعة، بالإضافة إلى منتجات زراعية، وموارد طبيعية. وبدأت فى بناء بحرية بخارية صنعت سفنها من أجود أنواع الصلب، وقد لاحظ المؤرخ فريدريك جاكسون تيرنر. أن إغلاق الحدود الأمريكية قد حول أنظار الأمريكين بعيدا عن انشغالهم بقارة أمريكا الشمالية، إلى البحث عن كيفية بسط سيطرتهم على أراض جديدة فى الخارج^(١).

1- Frderick Jascon Turner BY William A. Bouguerak.

تتويج أمريكا قوة كبرى منذ اشتعال الحرب العالمية الأولى

أصبحت الولايات المتحدة قوة كبرى باشتعال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩) إلى جانب بريطانيا، فهي أثبتت نفسها منافسا اقتصاديا قويا لأوروبا، باستحواذها على أكثر من ٢٥٪ من الناتج الصناعي العالمى، ولحقت بذلك ببريطانيا العظمى، التى كانت مركزا للمال فى العالم. وبانتهاء الحرب كانت الولايات المتحدة قد أنشأت اسطولا بحريا ينافس فى الحجم البحرية البريطانية، التى كانت أكبر بحرية فى العالم.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩-١٩٤٥) هيمنت الولايات المتحدة على المسرح العالمى، كقوة عظمى Super Power. وبالرغم من أن هذه القوة قوبلت بالتحدى من الاتحاد السوفيتى، فإنها ظلت قوة هائلة، وغير مسبوقة فى قدراتها. كانت أمة قارية موحدة، غنية بالموارد الطبيعية، لدرجة أنها تنتج ثلثى البترول العالمى، وتسيطر على سوق البترول فى العالم. ويقطنها تعداد هائل من السكان ومع منه تدفق المهاجرين وذريتهم، التى ولدت فى الأرض الأمريكية، مما وفر لها قوة عاملة قادرة، ومثابرة على العمل، والتمتع بنظام تعليمى عال، ومهارات تقنية لدى قوتها العاملة. وتفوقت الولايات فى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى كل شئ من الترانزستور، وأجهزة التكييف، والتليفزيون، إلى الطاقة الذرية، وفوق ذلك كان ما ينتجه الاقتصاد الأمريكى يقدر بـ ٥٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى، أى أن دولة واحدة تنتج ما يساوى نصف إنتاج دول العالم مجتمعة، وهو مستوى لم يسبقها إليه أحد منذ قادت بريطانيا الثورة الصناعية، وصار الأمريكيون يستحذون على ٧٠٪ من السيارات فى العالم، و٢٨٪ من طائراته، و٥٠٪ من أجهزة التليفون، و٤٥٪ من أجهزة الراديو، وارتفع مستوى معيشة الأمريكيين إلى أعلى مستوى فى العالم، بالإضافة إلى أن العسكرية الأمريكية لديها فى عام ١٩٤٥، بحرية أضخم مما لدى كل دول العالم مجتمعة، وأضخم قوة جوية، وجيش يتمتع بأفضل تسليح وإمكانات نووية ذات قدرة تدميرية لا مثيل لها.

التوافق بين أفراد الشعب من مكونات القوة الأمريكية

والى جانب مكونات القدرة المادية لدى الولايات المتحدة، فقد تمتعت بوجود توافق consensus فريد بين أفراد شعبها . وقد خرج الأمريكيون من أكبر حرب فى تاريخ العالم منتصرين على الفاشية وبقيادتهم للحلفاء . وتحدث قادة أمريكا عن قوة بلادهم والمسئولية التى تلقىها هذه القوة على شعبهم، لأنهم اقتنعوا بأن فشلهم فى قبول هذه المسئولية بعد الحرب العالمية الأولى كان يعنى الكارثة. وصار الشعب مؤمنا بوضع بلده، مؤيدا لقادته وسياساتهم الدولية. وشملت هذه الوحدة اليسار واليمين على السواء فى اطار يشمل المنتمين للأحزاب المتنافسة، وقد صاغ المثقفون هذا التوجه بشكل محدد. وهذا التوافق القومى أثر بدرجة كبيرة فى حدوث تحول هائل فى نظرة الأمريكيين بأن تكون الولايات المتحدة ضالعة فى شئون العالم، وليست فى حالة انعزالية عن العالم.

استمر هذا المنظور الجديد للعالم فى أثناء توسيع الدور العالمى، والذى كان من الأحداث الاستثنائية فى التاريخ. وتجد الدور العالمى لأمريكا فى نظام التحالفات الذى احتوى الكرة الأرضية، من نصف الكرة الغربى إلى أوروبا الغربية إلى الشرق الأوسط، واتجاها نحو جنوب شرقى آسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، واليابان.

وفى فترة منتصف الخمسينات وأوائل الستينيات كان نظام التحالفات قد ضم مناطق بعيدة ومتأثرة لإمبراطوريات قديمة، ودول استقلت حديثا، وشعوب من ديانات، وأعراق مختلفة، فى أنحاء متنوعة، من المناطق الاستوائية إلى القطب الشمالى.

استمر التحالف فى شكل مركزه إمبراطورية تقليدية، لكن فى داخل حدودها باعتبار الولايات المتحدة المركز الأكبر للتجارة، وأكبر مركز للمصارف فى العالم، والموفر للعملة الدولية الرئيسية - الدولار — واتخذ الأمريكيون خطوة تقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية إلى الخارج عبر برامج مثل مشروع مارشال، وفرق السلام، والمواد الغذائية.

وتعهدت الولايات المتحدة لحلفائها بالدفاع عنهم عسكريا، وهو أمر احتاج إلى مواقع خارجية استراتيجية، وقواعد بحرية، وأساطيل، وقواعد جوية، ومواقع لإطلاق الصواريخ.

وكان هدف هذه السياسات هو احتواء الاتحاد السوفيتي ونفوذه في العالم، وهو ما أدخل الولايات المتحدة في أزمت مكلفة في حرب باردة، امتدت من برلين إلى فيتنام الجنوبية.

وفي أول السبعينيات كان الفشل العسكري الذي منيت به الولايات المتحدة في فيتنام، بمثابة تحد لمفهوم السيادة الأمريكية على العالم، ودفع الكثيرين للتساؤل عما إذا كانت الأمة الأمريكية تستطيع بعد الآن تحمل أعباء وضع القوة العظمى.

ومثلما رافق بروز مفهوم القرن الأمريكي، تصاعد في القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد رافق الفشل في فيتنام وتحدي مفهوم القوة الأمريكية، بداية هبوط تدريجي في نصيب الولايات المتحدة في الإنتاج العالمي، ففي السبعينيات هبطت مشاركة الولايات المتحدة في الناتج الكلي العالمي بنسبة ٢٠٪، ثم توالى الهبوط في التسعينيات إلى نسبة ٢٠٪^(١).

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تشكل سوى ٢,٢٪ من إجمالي سكان العالم، فإنها تتحكم في نحو ٢٢٪ من الناتج الإجمالي العالمي، لكن هذا لا يعد مقياسا للقوة الاقتصادية فالخدمات تمثل ٧٥٪ من الناتج القومي، مقابل ٢٢,٥٪ للصناعة، و٢,٥٪ للزراعة. وبينما كان الناتج الصناعي الأمريكي عقب الحرب العالمية الثانية يمثل نصف الإنتاج الصناعي العالمي، فقد هبط إلى ما يساوي نصف الناتج الصناعي الأوروبي. بل إن العجز في الميزان التجاري الأمريكي ارتفع من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ما يتجاوز ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠^(٢).

1- The End of the American Century By Donald. white- Harvard international REVIEW.

٢ - بعد الامبراطورية : قراءة في تفكك النظام الأمريكي. تأليف : ايمانويل تود.

الأزمة المالية ٢٠٠٨

هل كانت مفاجأة ؟

وفوجئ العالم بالأزمة المالية الكاسحة فى الولايات المتحدة فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، والتي فجرت موجات من الذعر والمخاوف من تدهور فى الاقتصاد العالمى، يلحق به ركودا كاملا، بصورة تماثل الانهيار الذى سببته الأزمة المالية فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ . كان الرمز المجسد للأزمة قد تمثل فى انهيار مؤسسة ليمان برازرز، واضطرارها لإعلان إفلاسها، وهى التى كان ينظر إليها كأقوى مؤسسة مالية أمريكية وأكثرها تميزا ومكانة. ثم توالى الكوارث المالية.

وإثر رفض هنرى بولسون وزير الخزانة التدخل لإنقاذ ليمان برازرز، تتابعت فى الحال انهيارات مؤسسات مالية أخرى، حتى وصل النظام المالى بكامله إلى حالة الاختلال الوظيفى، وامتدت الأزمة كالحريق إلى بقية مصارف وأسواق المال فى أوربا . وقدرت سوق الأوراق المالية فى لندن، بعد الاتفاق الأوروبى الأمريكى على الإنقاذ - المبلغ المطلوب لإنقاذ النظام المالى بثلاثة تريليونات من الدولارات.

تعود جذور الأزمة إلى السياسات المالية لحكومة جورج بوش، فقد ساد لدى هذه الحكومة اعتقاد بأن دفع النمو الاقتصادى، يأتى من تخفيض البنوك للفائدة على القروض العقارية. لكن ترتب على ذلك اندفاع من الأمريكيين للاقتراض من أجل شراء بيوت، حتى ولو كانت دخولهم لا تتناسب مع أثمان العقار الذى يشترونه، وصاحب ذلك تصعيد فى حركة العرض للعقارات، وما يلحق بها من صناعات تكميلية، كالأثاث، ومختلف التجهيزات التى يستلزمها بيت جديد، مما أوجد وفرة فى المعروض من كل ذلك، نتج عنها انخفاض كبير فى الأسعار، هبط بقيمة العقارات، إلى مستوى أدنى من قيمة القرض ذاته الذى اشترت به. وبالتالي عجز عن مواصلة تسديد الأقساط المطلوبة للبنوك، وترتب على ذلك موجة من البيع العقارى، والإفلاس، مما جعل العقارات تعود إلى البنوك تسديدا للديون المستحقة لها، وقد تدنت قيمتها إلى ما دون القيمة التى منحت القرض على أساسها. وهنا أصيبت ثروة البنوك من الأصول العينية بخسائر جسيمة، وهو ما أدخلها فى طريق الإفلاس. وكشفت الأزمة عن خلل فى إدارة النظام الاقتصادى الحر فى

الولايات المتحدة، الذى ترك لمؤسسات وينوك الاستثمار العقارى، الحبل على الغارب، دون رقابة ومتابعة وتدخل لتنظيم نشاطها. بالرغم من مؤشرات كان ينبغى أن تدعو للحذر، وتقارير من هيئات اقتصادية تنبه إلى أن الاقتصاد الأمريكى يعانى من مشاكل قد تكون لها تداعيات فى المستقبل.

فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ شهد العالم معدلات من النمو غير المسبوق، ودفع هذا إلى تجاهل الذين ندّدوا بآلية إدارة النظام الاقتصادى الأمريكى ونصحوا بدور حكومى ينظم نشاط المؤسسات المالية.

وفى أغسطس ٢٠٠٧ شهدت الولايات المتحدة أزمة فرعية فى قطاع الرهن العقارى، كانت تلك علامة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار، لكنها تركت على حالها، إلى أن تعمّرت الأزمة بعدها بعام فى سبتمبر ٢٠٠٨، وامتدت شرارة الأزمة من القطاع المالى والعقارى، إلى جسم الاقتصاد، لتهدد أسواق الاستهلاك، والاستثمار، والعمالة.

كان هناك مؤشر آخر اعتبره خبراء اقتصاديون أمريكيون دقات أجراس إنذار قبل الأزمة المالية الأخيرة، فقد خططت الحكومة الأمريكية لتوفير فرص عمل شهريا لنحو ١٠٠ ألف شخص، لاستيعاب الأيدى العاملة المتزايدة لكنها لم تستطع فى أغسطس ٢٠٠٨، أن توفر سوى أربعة آلاف وظيفة، وهو ما أوضح أن معدل النمو الوظيفى سوف يتباطأ فى الفترة القادمة، أو أنه سيتوقف.

وقد أصبح معدل البطالة فى وقت الأزمة ٦٪، يتوقع له أن يرتفع إلى ٨٪ ليعكس ذلك أسوأ ركود خلال ربع قرن.

وقام المعهد الملكى للشئون الدولية فى بريطانيا (شاتهام هاوس) بتخصيص دراسة أعدتها الدكتورة بول سوياتشى مديرة الأبحاث الاقتصادية الدولية بالمعهد، وهو أشهر وأهم مركز للسياسات الدولية فى بريطانيا وعنوان الدراسة : انهيار آخر فى وول ستريت : هل فوجئنا به؟ .. بسبب اتساع وشدة الأزمة، فقد تركزت جميع الجهود على الخروج من الأزمة الحالية، بينما لم يخصص سوى اهتمام قليل نسبيا لكيفية منع تكرار الأزمة مستقبلا، وكانت المناقشات قليلة، حول دور اقتصاد الهيمنة الذى قد تلعبه الولايات المتحدة، فى إطار الاقتصاد العالمى.

فالإسهام الأسهمى فى النمو العالمى قد جاء من الاستهلاك، مع زيادة دور الاستهلاك فى المديونية. وموقف أسعار المساكن المرتفعة فى مواجهة الدخل المتناقص، والنتيجة عجز

تجارى كبير، ومعدل منخفض لمخدرات الأسر. وزاد من صدمة أزمة سوق العقارات، النمو غير المحسوب فى الإقراض طوال السنوات العشر الماضية، والذي حمل الأسر الأمريكية عبئا لا يحتمل من الديون. ولم يأت ذلك وكأنه مفاجأة.

فقد أصبح واضحا فى بداية عام ٢٠٠٤، أين يوجد الخلل فى القطاع المالى، وما هى الإجراءات اللازمة عاجلا أو آجلا لضبط حركة السوق المالية.

وتضيف دراسة المعهد الملكى البريطانى : ما هو المطلوب عمله بعد ذلك؟ إن جميع إجراءات منع أى أزمة محتملة تقوم على خفض الضرر، وتجنب انتشار العدوى لمختلف القطاعات الاقتصادية من المستثمرين فى تجارة التجزئة، إلى دافعى الضرائب، وتمتد الإجراءات من الدعم الطارئ للسيولة، إلى التدخل الحكومى لمساندة المؤسسات المالية.

وتستند مثل هذه التدخلات على مفهوم مقبول بشكل كبير، بأن النظام المالى والمصرفى بكامله شديد التعقيد ومتأثر ببعضه، لكن مثل هذا التصرف يطرح سؤالا وهو : إلى أى مدى تكون الحكومة مستعدة للتدخل لمنع أزمة سوف تزيل مدخرات ومعاشات الأفراد والأسر، وهو ما سيعتبر رسالة إلى الأسواق. ففى التدخل لمنع أزمة هناك مخاطرة، بخلق تصور لدى الأسواق المالية، بأن ذلك تدخل واسع النطاق فى الأسواق المالية، لا تبرره النيات الحقيقية وأسباب قلق صانع القرار، الذى يرى أن المخاطر المحتملة تفوق هذا القلق أهمية، خاصة أن كثيرا من مؤسسات عالمية مهمة وكثيرة ترتبط بتعاملات متبادلة. وهو ما يشكل خطرا مضافا على العولة ذاتها كنظام.

إن الأزمة الكاسحة لم يكن ليتوقف تأثيرها على القطاعات المالية والاقتصادية، بل إن أبعادها اتسعت إلى الميدان السياسى، وعلاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى، ودورها فى العالم.

فالأزمة تعجرت فى الدولة التى مازالت حتى وقت وقوعها - هى القوة العظمى الكبرى فى العالم - صحيح أن الشك فى مصداقيتها السياسية كقوة مهيمنة يعتمد عليها، قد تضاعف كثيرا فى السنوات الثماني من حكم بوش، لكن هذه الشكوك لم تكن قد طالت الثقة فى النظام المالى والاقتصادى الأمريكى، وقبل أزمة ٢٠٠٨، كان ينظر من جانب الخبراء المتابعين، للولايات المتحدة، كقوة تخسر نسبيا فى السياسة والاقتصاد، بل وفى المجال العسكرى لتعثرها فى العراق وأفغانستان، وكانت تعاني عجزا تجاريا ضخما، وتعتمد على الاقتراض من آسيا.

قالولايات المتحدة تبوأ مركزها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، لسببين : أولهما قوتها العسكرية التي تتفوق بها على دول العالم المتقدمة مجتمعة، وفي نفس الوقت بسبب وضعها الحيوى فى الاقتصاد العالمى، وسياساتها التي قامت على تقديم الدعم والمساعدات والحوافز للنمو لدول كثيرة فى العالم. ومازالت دول العالم مرتبطة به، ومنها من تدور فى فلكه، وحين اندلعت الأزمة ربط كثير من المحللين السياسيين الأمريكيين بين نتائجها وبين قدرة أمريكا على الاحتفاظ بوضعها كقيادة سياسية للعالم، وبأن قدرتها على منع انتشار الكساد وتخفيف الأزمة، يتطلب تغييرات جذرية فى كافة جوانب الاستراتيجية الأمريكية . فى السياسات النقدية، والمالية، وسياساتها الدولية، وبخطى متناسقة ومحكومة .

وكان أحد أبرز الذين أدلوا بدلوهم فيما يجرى، المفكر السياسى فرانسيس فوكوياما أستاذ الاقتصاد السياسى الدولى بكلية جون هوبكنز، وصاحب نظرية «نهاية التاريخ» المعروفة، والتي تراجع عنها فيما بعد . وقد طرح رؤيته فى دراسة لصحيفة التايمز البريطانية فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، وقال فيها : إن النفوذ الأمريكى بعد هذه الأزمة يمكن استعادته . فالولايات المتحدة قد خرجت من أزمتين خطيرتين فى الثلاثينيات، والسبعينيات، وإن الخروج من الأزمة الحالية يعتمد على تغييرات جوهرية .

وقال إن التغيير الأكبر الذى يلزم أن تقوم به أمريكا هو فى سياساتها . وسوف يكون الاختيار النهائى للنمط الأمريكى رهن قدرتها على إعادة (ابتداع) نفسها . بخيال خلاق . وتطرق فوكوياما إلى الانتخابات التي كانت توشك بعد أيام أن تعلن نتائجها فى المنافسة بين أوباما ومكين، فقال بصرف النظر عن سيمفوز بالرئاسة، فإن دوره جديدة من السياسات الأمريكية والعالمية سوف تبدأ .

والواضح أن تشخيص فوكوياما للخروج من الأزمة يتفق مع كثيرين ممن تعرضوا لها من زاوية النظر إلى كافة أبعادها - وليس البعد المالى والاقتصادى فقط - وإنما لضرورات إحداث تغيير جوهري، يمتلك رؤية عميقة وشاملة لنظام عالمى جديد .

إن بعض الاقتصاديين فى أمريكا قالوا إن خريف عام ٢٠٠٨ سيكون نقطة النهاية لعصر، تنتقل أمريكا والعالم من بعده إلى قرن آخر مختلف، تتغير فيه قواعد عديدة كانت تحكم العالم اقتصاديا وسياسيا، وإذا كانت كتابات مهمة لكاتب ومفكرين أمريكيين لهم وزنهم واحترامهم، قد توقعت هذا التغيير، فإن الأزمة التي هددت النظام الاقتصادى فى

أمريكا وأوروبا، وامتد لهيبتها إلى بقية العالم، قد أرغمت قيادات أمريكية وأوروبية، على التفكير فعليا فى التخلّى عن كثير من المسلمات القديمة، والتي جعلت قادة أوروبيين مثل نيكولاى ساركوزى رئيس فرنسا فى ذروة الأزمة يتحدث عن قمة دولية لإعادة تأسيس أسماوية أكثر احتراما للإنسان، ووصف جوردون براون رئيس وزراء بريطانيا المؤسسات المالية الدولية القديمة مثل صندوق النقد والبنك الدولى، بأنها قد عفا عليها الزمن.

وفى مقال للكاتب السياسى أناتول كالتسكى الذى يغطى كثيرا الشؤون الاقتصادية بصحيفة التايمز البريطانية فى مايو ٢٠٠٨، قال: إن الولايات المتحدة تقرض ٥٠٠ مليار دولار سنويا من بقية العالم، للمحافظة على نفس المستوى الاستهلاكى، وهى قروض تأتى من بنوك مركزية وحكومات فى آسيا. والحكومة اليابانية وحدها تستحوذ على ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار من سندات الخزنة الأمريكية، كما يصل دين أمريكا للصين إلى معدل ١٥٠ مليار دولار سنويا.

وهذا المعدل الهائل للاقتراض للمحافظة على مستوى معيشة الأمريكيين، والعمليات العسكرية مستمر حتى الآن، بينما الاقتصاد الأمريكى منتعش. لكنه لا يستطيع الاستثمار إلى الأبد، ففى إمكان الدائنين الآسيويين أن يقرروا المطالبة بإيقاف القروض، ويمكن أيضا ألا يتخذوا هذا القرار. لكن مهما يحدث فالولايات المتحدة ستجد نفسها عند مرحلة معينة مستمرة فى الاستهلاك بما يزيد على إنتاجها. وإذا حدث ذلك فسوف يبدأ مستوى المعيشة للأمريكيين، السير فى طريق هبوط طويل^(١).

ومن الناحية السياسية، تغيرت نظرة الأمة الأمريكية إلى حكوماتها، من الثقة فيها، وفى قادتها، وسياستها الخارجية، إلى الشك فى كل ذلك، وهو ما وصل إلى ذروته عند اكتشاف خديعة الرئيس جونسون للشعب الأمريكى، فى أثناء قيامه بحشد القوة الأمريكية فى فيتنام، بادعاء غير صحيح، هو بدء فيتنام الشمالية هجوما على الأمريكيين، ثم بفضيحة ووترجيت التى أخرجت الرئيس نيكسون من البيت الأبيض قبل انتهاء ولايته عام ١٩٧٥.

وعلى المستوى الاجتماعى داخلها تحول التوافق القومى إلى نوع من الانقسام بين مختلف التيارات والجماعات والأحزاب، والتركيز على العوامل التى تفرق بينهم كالتفرقة

1- Anatole Kaletsky - The Times newspaper.

المنصرية أكثر من العوامل التي توحد بينهم.. وظهرت الانقسامات حول ما إذا كانت أمريكا مستعدة إلى أعلى مراتب القوة، أو أنها في مرحلة هبوط، وهو ما عكس صعوبة الإجابة عن هذه التساؤلات التاريخية.

وكان من رأى بعض المؤرخين الذين خاضوا في هذا الجدل، أن من المستحيل فهم حدث كبير مثل صعود أو هبوط قوة متفوقة، بينما هذا الحدث مازال في طور الحركة والتطور.

وأضيفت حرارة ملحوظة على المناقشة حول هبوط أمريكا، عندما نشر المؤرخ بول كينيدي بجامعة ييل في نيويورك، في عام ١٩٨٧ كتابه «صعود وهبوط القوى الكبرى»^(١). وأعرب فيه عن وجهة نظره بأن دور أمريكا كقوة عالمية يهبط، وسيستمر في الهبوط. واستند كتابه إلى أحداث التاريخ منذ عام ١٥٠٠، متصورا مستقبل القوى الكبرى حتى عام ٢٠٠٠.

وكان للمفكر السياسى الأمريكى جوزيف ناى كتاب صدر فى عام ١٩٩٠، بعنوان "Bound to Lead" مهيئة للقيادة، قال فيه إن أمريكا بمواردها العديدة تضمن لها قيادتها العالمية المسيطرة، وإن هذه السيطرة لابد أن تستمر فى النمو.

ومن رأى البروفسور دونالد. و. وايت أستاذ التاريخ بجامعة نيويورك فى عرضه بمجله هارفارد انترناشونال فى عام ١٩٩٨، أن تقييم هذا الجدل يجب أن يضع فى الحسبان أن الهبوط النسبى يختلف عن الهبوط المطلق. وأن من الصعب إثبات مسألة الهبوط المطلق. وأن الولايات المتحدة تظل أكبر قوة عسكرية فى العالم، وما زالت تملك أكبر اقتصاد عالمى، وأنها تمثل النموذج الأول للحكومة الديمقراطية. وفى النهاية فهى التى كسبت الحرب الباردة.

فى المقابل فإن نصيب الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى أخذ فى الهبوط منذ السبعينيات، وتوقفت مستويات المعيشة عند نفس معدلاتها تقريبا لفترة جيل كامل. ومن غير المنطقى مقارنة أمريكا فى ذلك الوقت، بأمريكا البارزة قوتها عقب الحرب العالمية الثانية. عندما كان وضعها استثنائيا فى قيادة القوى الأخرى.

1- The Rise and Fall of the Great Powers "By paul Kennedy".

وحتى أواخر التسعينيات - كما يقول وايت - فإن الولايات المتحدة قد أعادت إحياء قوتها فى التسعينيات، اقتصاديا وعسكريا وثقافيا - وإنها - بالمقارنة ببقية دول العالم - ظلت مثلما كانت فى الخمسينيات، الدولة القيادية فى المجال الاقتصادى العالمى، وإنها تظل نموذجا حيويا للديموقراطية^(١).

وفى مجال القوة الناعمة ذات البعد الثقافى، مازالت الولايات المتحدة نموذجا له رواج من خلال انتشار أفلام هوليوود، وملابس الجينز، ومحلات ماكدونالدز، ومسلمات التلفزيون.

وظل معظم خبراء السياسة الخارجية الأمريكيين متفقين على أن الولايات المتحدة بقيت قوة عالمية، وأن مكانتها كدولة متفوقة، تدخل فى صميم الفكر السياسى الأمريكى، منذ كان مبدأ التفوق العالمى Preponderance جزءا من الاستراتيجية الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وحتى من قبل بدء استراتيجية الاحتواء عام ١٩٤٧، ثم شملته استراتيجية الاحتواء التى استمر العمل بها حتى إعلان الرئيس بوش الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢. وهو تعبير لا يختلف عن معنى السيادة.

كان الاقتناع باستمرار صعود الولايات المتحدة وليس هبوطها، مستندا لدى أنصار هذا المفهوم إلى أن الولايات المتحدة تملك قدرة على تجديد مصادرها المنتجة، والبحث والكشوف العلمية التى تجدد طاقة المجتمع والدولة، وقدرتها على تحدى مظاهر الفقر، والبطالة، وتحمل أعباء الرعاية الاجتماعية، والتطور التكنولوجى المستمر، لكن فكرة هبوط القوة العظمى، لم تكن قد فارقت عقول تيارات بعينها داخل المجتمع السياسى الأمريكى، وكان أشد ما يؤرقهم أن يأتى يوم يشهد نهاية القرن الأمريكى.

ما بعد العصر الأمريكى

وتشهد أمريكا حاليا مناقشات تتحدث عن صعود دول أخرى مهيأة - فى ظروف نظام دولى جديد - لتأخذ المكان الذى تحتله فى العالم. فى تلميح إلى أن أمريكا فى طريقها إلى النزول عن عرش القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على العالم. والذين يتناولون هذا الموضوع، يشد أنظارهم ما يجرى فى آسيا، وما أصبح البعض يطلق عليه العصر الآسيوى القادم.

وردت إشارات إلى العصر الآسيوى فى وثيقة برينستون التى شارك فى صياغتها أكبر خبراء وعلماء السياسة الخارجية فى أمريكا، ومنهم كل وزراء خارجيتها الذين هم على قيد الحياة.

وتتأوله بالتفصيل فى دراسة بالغة العمق المفكر السياسى الأمريكى المعروف فريد زكريا، وهو من أصل هندى وأحد المشاركين الكبار فى وثيقة برينستون، فى كتابه «عالم ما بعد العصر الأمريكى» يقول : إننا نعيش الآن فيما يسمى التحول الكبير الثالث فى أوضاع القوى الكبرى، بعد أن مر العالم خلال الخمسمائة سنة الماضية، بثلاثة تحولات فى بنية النظام العالمى، أولها ظهور العالم الغربى، فى عملية تدريجية بدأت فى القرن الخامس عشر، وتساعدت بقوة فى نهايات القرن التاسع عشر، ببروز الولايات المتحدة، ثم تحولها إلى أقوى دولة منذ الإمبراطورية الرومانية، وانقراضها بعد زوال الاتحاد السوفيتى بوضع لا ينافسها فيه أحد، فى ظاهرة غير مسبوقه فى التاريخ المعاصر. وهذا هو التحول الثانى.

والسمة الأساسية للتحول الثالث الجارى الآن، هى ما يسمى «صعود الباقين» نتيجة معدلات نمو اقتصادى لم يكن من المتصور حدوثه. والتحول الراهن هو فى اتجاه آسيا.

وبرغم أن هذا التحول الكبير، هو محل مناقشات فى الولايات المتحدة، إلا أنه ليس مفهوما بما يكفى للأمريكيين. وإن كان الشعور بهذا التحول، ملموسا فى عمق المزاج النفسى الأمريكى. ففى أبريل ٢٠٠٨ قال ٨١٪ من الأمريكيين فى استطلاع للرأى، إن بلادهم تمشى فى الطريق الخطأ. وكان التفسير لهذا التشاؤم، أن سببه مخاوف من ركود اقتصادى تلوح بوابده، وحرب تبدو بلا نهاية فى العراق، وتهديد مائل للإرهاب، لكنها

أسباب لا تقدم تفسيراً مرضياً للمزاج التشاؤمي، الصادر من منابع أكثر عمقا، يكونها شعور بأن قوى أخرى في بلاد بعيدة هي التي تشكل العالم الجديد .

وإذا كان العالم قد شهد على يد المحافظين الجدد، ظاهرة المعادة للوضع الأمريكي Anti-Americanism .

فإن العالم قد تحول منها إلى The Post-American World ثم إن النظام الدولي تحت التأسيس، لم تعد الدول الفاعلة فيه، من كانت ينظر لها على أنها دول صغيرة أو متوسطة، كان كل نصيبها في إدارة النظام الدولي، أن تكون دولا متلقية لقرارات اقتصادية وسياسية لقوى كبرى، عليها أن تتفدها حرفياً، أو أن تجد نفسها وقد حشرت في مسار لا يسمح لها بأن تحيد عنه، في تحديد مواقفها من القضايا الدولية، أو حتى إدارة مشاريعها الداخلية من حيث الإنتاج، وحدود الاكتفاء الذاتي، لكن هذه الدول هي «لاعب» مؤثر في النظام الدولي الجديد، بما لها من استقلالية قرارها سياسياً واقتصادياً .

وإن النمو الاقتصادي المبهر، المرئي في آسيا، لم يعد مقصوراً عليها وحدها، ففي عام ٢٠٠٦، و٢٠٠٧، حققت ٢٤ دولة نمواً بمعدل ٤٪ أو أكثر، منها أكثر من ٣٠ دولة في إفريقيا، أي ثلثي القارة، والمتوقع أن تكون ٢٥ شركة هي كبرى الشركات النشيطة على مستوى العالم، منتمة إلى البرازيل، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، وتايوان، و٢ شركات من الهند واثنان من الصين، وواحدة من كل من الأرجنتين، وشيلي، وماليزيا، وجنوب إفريقيا .

ويلاحظ أن نصيب شعوب كانت الملايين فيها تعيش على دولار واحد أو أقل في اليوم، قد تحسن بأن هبطت نسبته من ٤٠٪ عام ١٩٨١ إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٤، ومقدر له أن يهبط إلى ١٢٪ عام ٢٠١٥، وأن مئات الملايين من شعوب ٤٢ دولة قد اجتازوا خط الفقر، وأفلتوا منه بعد أن استوعبتهم اقتصاديات نامية ومنتجة، في الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وإندونيسيا، وتركيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا .

وخلال العشرين سنة الماضية، وحسب تقديرات فريد زكريا، اختفت أزمة التضخم الفاحش، الذي كان سبباً في تقويض قدرة رقعة كبيرة من العالم على التقدم والعيش الكريم، من تركيا إلى البرازيل إلى إندونيسيا، بسبب سياسات مالية ونقدية ناجحة .
والملاحظ أن الإنجاز الاقتصادي في هذه الدول الصاعدة، قد صاحبه إحساس متعاظم بالكرامة الوطنية، وتأكيد هذه الدول مصالحها وقيمها .

فى آسيا تنصدر الدول الصاعدة بقفزات قوية، الصين والهند . والصين وحدها تنصدر الآن فى يوم واحد، ما يساوى ما كانت تصدره فى سنة بأكملها عام ١٩٧٨ . والمدى الشاسع الذى تتحرك فيه الصين اقتصاديا يمكنها من تغيير طبيعة اللعبة الدولية .

فى المقابل تسجل الحقائق أن أمريكا مازالت أقوى قوة عسكرية فى العالم، وهى تتفوق على ميزانية الدفاع ما يساوى ما تتفقه دول العالم مجتمعة، والنتائج القومية الإجمالى لها يمثل ربع إجمالى الناتج العالمى، وفيها أفضل تعليم، وأفضل صناعة، وجامعاتها تمثل أعلى نسبة من بين أفضل ٥٠ جامعة فى العالم .

لكن العالم - كما يقول فريد زكريا - لم يعد يعيش عصر الصناعة التى كانت فيها القوة المادية Hard Power هى معيار القوة، لأن المعيار فى عصر ثورة المعلومات هو للقوة الناعمة Soft Power ويسندها مناخ الثقافة، والحرية، والديمقراطية . وهذا هو معيار التغيير القادم فى طبيعة النظام الدولى .

فعلى المستوى السياسى والعسكرى، مازالت أمريكا القوة العظمى الأولى، لكن يجرى حاليا إعادة توزيع مراكز القوة الأخرى، مبتعدة عن مركز السيطرة الأمريكى، الذى كانت لأمريكا الغلبة فى كل مجالاته - لتتشكل مع نمو الثروة فى الدول الصاعدة مراكز جذب وتأثير منافسة . وهذا لا يعنى - كما يرى فريد زكريا - أننا ندخل عالما مضادا لأمريكا، لكننا نتحرك إلى عالم ما بعد العصر الأمريكى .. عالم تشكله وتديره أماكن عديدة وشعوب عديدة .

وليس فى هذا تجاهل لمشاكل اقتصادية يواجهها العالم، وندرة فى الموارد يجرى عليها تنافس حاد كالبترول والمياه، ولا تجاهل لأزمة الغذاء العالمية، لكن معيار الأزمة مختلف . ففى الدول الفنية يتمثل تجاوز الأزمة فى المحافظة على أعلى مستوى معيشى ممكن لشعوبها . لكن ذلك لا ينفى من ناحية أخرى، أن هناك تقدما اقتصاديا ووفرة معيشية تتحقق للعالمية - العديدة - من شعوب العالم، التى كانت فقيرة .

فى قلب هذا التحول الكبير المقبل، فى مراكز وأوضاع القوة فى العالم، فإن مفاتيحه هى فى القدرة على تحقيق معدلات معقولة فى التنمية الاقتصادية، بشرط أن تتوزع عوائدها بمقاييس العدالة الاجتماعية، لتتقل الملايين الفقيرة إلى دائرة القوى المنتجة، لأن الدول التى تمجز عن بلوغ هذه النتيجة، والتى تمسك بتلابيبها مشاكل يستعصى عليها حلها كالبطالة وغيرها - سوف تسقط من حساب صياغة أوضاع النظام الدولى الجديد، أما الذين سيصعدون إلى أعلى مراتبه، فهم القادرون على الإفلات من قيود السياسات الاقتصادية والمالية التقليديه التى شهدت التجارب على عجزها وعلى انها تعقد المشاكل

ولا تحلها، والذين يبتدعون مشروعا قوميا استراتيجيا، يخرج عن المؤلف، وعن الممارسات المزمنة التي أخفقت، وأمامهم تجارب الذين سبقوهم إلى النجاح.

والآن — وعلى ضوء تلك التوقعات من داخل مؤسسة صناعة السياسة الخارجية الأمريكية للعالم الجديد، فإن ما لا يقل أهمية عنها، أن نأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لن تتنازل بسهولة عن فكر الهيمنة على العالم، من الآن وحتى وقت اكتمال تشكيل النظام الدولي القادم متعدد الأقطاب، فهي فترة مازالت تتمتع بمحدودية قدرة الباقين على منافستها.. وهي فترة تقدر بما يتراوح بين ١٥ - ٢٠ سنة.

وبينما كانت الولايات المتحدة تقترب من بداية القرن الحادى والعشرين، كانت أشباح هذا التصور تسيطر على جماعة المحافظين الجدد، الذين تبلور نشاطهم منذ أول التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠، فى برامج، وكتابات، ومراكز بحوث Think Tanks، جسدوا فيها رؤيتهم حول العالم بمشاكله ومناطقه ودور أمريكا فيه، وما يمكن أن يضعوه موضع التطبيق من أفكارهم، لو أنهم وصلوا إلى مراكز السلطة فى البيت الأبيض، وسيطر على رؤيتهم هدف محدد وهو هيمنة أمريكا على العالم، وليس مجرد التفوق، أو حتى السيادة على العالم ضمن قوى دولية أخرى، حتى ولو كانوا الحلفاء.

وفى يناير عام ٢٠٠٠، وهى السنة النهائية لحكم كلينتون، والتي أعلنت فى النصف الثانى منها نتائج انتخابات الرئاسة، التى فاز فيها جورج بوش نشر المحافظون الجدد رؤيتهم للعالم، ولدور أمريكا فيه، بدءا من عرض لتحولات العدو القديم (الاتحاد السوفيتى) وعرضوا مفهومهم للعدو البديل، التى سيشمل التهديد القادم للولايات المتحدة، ولم يكون هذا العدو من وجهة نظرهم هو الإرهاب، (الذى كانت أمريكا فى عهد كلينتون قد اعتبرته واحدا من مصادر تهديد أمنها القومى)، أو أى خطر آخر مجسد فى صورة مادية، بل كان كما صوروه هو احتمال أن تفقد الولايات المتحدة قدرتها على أن تكون القوة المهيمنة على العالم.

وكان لهم قبل ذلك بثلاث سنوات، أى فى عام ١٩٩٧، مشروعهم الذى يحتوى على الإطار التنفيذى لرؤيتهم وهو «مشروع القرن الأمريكى الجديد» وهو نفسه الذى استخلص منه بوش ومجموعة المحافظون الجدد، المبادئ الأساسية لاستراتيجية الأمن القومى الجديدة، التى أعلنها البيت الأبيض وعرضت باسم مبدأ بوش عام ٢٠٠٢.

وشهد العالم خلال فترة السنوات الثمانى لحكم بوش محاولة إعادة صياغة العالم وفق تصورهم للقرن الأمريكى الجديد.

الفصل الثانى

المدارس السياسية فى أمريكا

وتغيرات الفكر السياسى بعد الحرب الباردة

شهدت الولايات المتحدة تراجعا نسبيا فى حالة التوافق التقليدية بين الخبة وبين الرأى العام، تجاه السياسة الخارجية، مع انتهاء الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى ظهور دراسات حول الرأى العام ودوره فى التأثير على السياسة الخارجية. وكان هناك اتفاق على أن أكثر الدراسات عمقا وشمولا هى التى نشرت فى كتاب «القيادة الأمريكية فى الشؤون العالمية : فيتنام وانحياز التوافق» لمؤلفيه هولستى وروزيناو عام ١٩٨٤^(١). والذى تناول فيه تطور مفاهيم السياسة الخارجية لدى القادة الأمريكيين من خلال آراء تمثل قطاعا واسعا من المؤسسات والشخصيات، من رجال الحكومة، والكنايس، ورجال الأعمال، والجامعات، والعمال، والميديا وغيرهم، وبناء على استطلاعات شاملة على المستوى القومى أجريت بين عامى ١٩٦٧ و١٩٨٠.

اهتمت الدراسة بالتركيز على المدارس السياسية فى السياسة الخارجية التى لها وجود حقيقى فى الولايات المتحدة، وكشفا عن وجود ست مدارس وتوجهات فكرية فى السياسة الخارجية بين النخبة، صنفت تحت هذه العناوين :

- ١ - الهجوم العالمى.
- ٢ - الاحتواء العالمى.
- ٣ - الانتقائى.
- ٤ - الإصلاح العالمى.
- ٥ - التغيير العالمى.
- ٦ - المشاركة الانتقائية.

1- American Leadership in the Global affairs: Fitnam and the consensus collapse by O.R Holsti and J.N. Rosenau

وكان ذلك يعنى تعدد التوجهات العامة للسياسة الخارجية التى تسود بين النخبة، وأن هناك تنوعا كبيرا فى مفاهيم السياسة الخارجية أكثر مما كان يعتقد. لكن ذلك لا يمنع من تداخلات مهمة بين هذه المدارس وبعضها البعض، بحيث إن بعض الأفكار هنا أو قليلا منها، قد تجده فى غيرها.

وقد اتفقت دراسة نشرت فى عام ١٩٩٧ لكل من البروفسور جيرى روزانى بجامعة سووث كارولينا، والبرفسور جيرى كريد بكلية شارلستون، مع النتائج التى توصل إليها هولستى وروزيناو، عن غلبة عناصر الاستمرارية فى السياسة الخارجية خلال فترة الثمانينيات، ولكنهما أشارا إلى التساؤل عن الكيفية التى سيعمل بها النظام السياسى الأمريكى فى غياب العداء للشيوعية، الذى كان المبدأ المحورى للسياسة الخارجية، وذلك بعد أن انتهت الحرب الباردة.

وأوضحا أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد أثار احتمالات حدوث تغييرات عميقة فى تفكير النخبة تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وذلك بدوره قد دفع مراكز البحوث والمعاهد الأكاديمية، والمجلات المتخصصة إلى الدخول فى مناقشات فى جميع أنحاء البلاد حول هذه المسألة، وبالتالي حول المفهوم التقليدى عن الاستمرارية والتغيير، كملحين أساسيين فى السياسة الخارجية، وقد لوحظ أن شخصيات سياسية معروفة قد نقلت مواقعها من أحد هذه المدارس الست، إلى غيرها. مثل الجمهورى بات بيو كاتين الذى غير موقفه عام ١٩٦٠ من الهجوم العالمى، إلى المشاركة الانتقائية، فى اقتراب من الشكل التقليدى لفكر العزلة الأمريكية. وأظهر آخرون تحولا من اتجاه الاحتواء العالمى إلى مدرسة الاحتواء الانتقائى^(١).

وكان ظهور التعددية فى المدارس السياسية ثم التحولات فى داخلها، يشير إلى تراجع التوافق بين النخبة، وهو مؤشر على تآكل الأساس الذى يقوم عليه بناء الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. نظرا لأن هذا التوافق يعتبر أحد الشروط الرئيسية لوجود الاستراتيجية وقابليتها للحياة.

وكانت أمريكا عندئذ تطبق استراتيجية الاحتواء التى بدأ العمل بها رسميا عام ١٩٤٧، لاحتواء النفوذ السوفيتى داخل حلقة من القواعد العسكرية، والأحلاف، والمواجهات، واشغال الحروب الأهلية والإقليمية، التى كانت نهج كل منهما فى مواجهة الآخر.

هنا ينبغي التنبه إلى استمرارية ما سعى بمبدأ التفوق Preponderance وهو المعادل لكلمة Hegemony فى السياسة الخارجية، وهو علامة رئيسية فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥.

وكان هذا المبدأ من قبل بدء استراتيجىة الاحتواء عام ١٩٤٧، وفى أثناء تطبيقاتها، هو القوة المحركة وراء الاستراتيجية الأمريكية فى العالم، واستمر ذلك فى صميم الفكر السياسى الأمريكى حتى من بعد انتهاء الحرب الباردة^(١).

ويقول البرفسور كريستوفر كين أستاذ السياسات الدولية والاستراتيجية العسكرية. فى الكلية البحرية فى مونترى بولاية كاليفورنيا، إن الاستمرارية وليس التغيير هى الملمح الرئيسى لاستراتيجية أمريكا فى العالم.

داخل هذا الإطار الواسع للتوجهات والمدارس الرئيسية للسياسة الخارجية، تبلورت بشكل أكثر وضوحاً مدرستان رئيسيتان، تعبران عن الانتماء السياسى لمجتمع النخبة، الذى يتوزع بين فريقين، كل منهما يحسب على إحدى هاتين المدرستين، وهما المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية. ويمكن أن يتوزع منتمون إلى الحزبين الجمهورى والديموقراطى فيما بين المدرستين.

وعلى سبيل المثال فإن من أقطاب المدرسة الواقعية الرئيس جورج بوش الأب، وجيمس بيكر، وبرنت سكوكرفت، وهنرى كيسنجر، وهم جمهوريون وكولن باول ويمكن أن يوضع ضمنهم الرئيس كلينتون وهو ديموقراطى، وبريچنسكى، وانتونى ليك، ومادلين أولبرايت. أما المدرسة المثالية فبالرغم من أن المحافظين الجدد ينتمون إليها، فإنها لا تقتصر عليهم، بل تضم آخرين أكثرىتهم جمهوريون.

ومن الذين تناولوا بالشرح الخلاف بين المدرستين، برنت سكوكرفت الذى كان مستشاراً للأمن القومى لبوش الأب، حيث قال إن الانقسام الجارى بين المثاليين Idealists والواقعيين Realists هو صراع بين دعاة التغيير الكبير الدراماتيكى، وبين أنصار التغيير المحسوب ويؤمن أنصار المدرسة المثالية بالسيادة المطلقة لأمريكا على العالم، وفرض قيمها ومبادئها ولو بالقوة، بينما يرى فريق المدرسة الواقعية بالسيادة النسبية وبمشاركة

1- Rethinking American Grand Strategy by Christopher Layne- World Policy Journal.

آخرين، وينشر قيم ومبادئ أمريكا، بوسائل القوة الناعمة، بالتأثير الثقافى والإغراء الاقتصادى، وعناصر الإغراء والجاذبية لفكرة الحلم الأمريكى. فمثلا تلتقى المدرستان عند مبدأ التفوق الأمريكى Preponderance - والمساوى للهيمنة - لكنهما يختلفان حول طريق الوصول إليه.

وبالنسبة للشرق الأوسط فالمدرسة المثالية دعت للتغيير الشامل داخل العالم العربى، بينما الواقعيون يعتقدون بضرورة التزام الحذر، والتركيز على ما يعود على المصالح الأمريكية من السياسة التى تتبع.

وكان لهنرى كيسنجر تفسير لنقاط الالتقاء والابتعاد بين المدرستين، حيث قال إن المدرسة المثالية لا تطبق فرض القيود ذاتيا عليها. وهى لا ترفض بالضرورة النظرة العالمية للمدرسة الواقعية. لكنها تترجم موقفها إلى دعوة هجومية من أجل تغيير الأنظمة. وبالرغم من أن هذا مبدأ محورى معلى للمثاليين، فإن له سوابق فى التاريخ الأمريكى من جانب من اتخذوا نهجا واقعيا.

تغير الفكر السياسى

بعد الحرب الباردة

كان لابد لانهاء الحرب الباردة من أن تسفر عن تغييرات فى الفكر السياسى الأمريكى، نتيجة ما أحدثته من تحول فى السياسات الدولية، وكان أول ملامح التغيير التحدث عن النظام الدولى الجديد وهو المصطلح الذى كان أول من استخدمه الرئيس بوش الأب.. وظهرت رؤى مخالفه ترى الفترة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة، نوعا من اللانظام الذى تتطلق فى ظله التناقضات، والفوضى، ومصادر التهديد المتفلته للأمن القومى مثل القومية المتعصبة، والإرهاب، ومنظمات الجريمة المنظمة، وعصابات المخدرات، وتدهور البيئة.

وشغلت مراكز البحوث والمنتديات السياسية بمناقشات فى ندوات ومؤتمرات وورش عمل حول هوية العدو الجديد، البديل للعدو السوفيتى السابق، وتوعدت الاجتهادات فهناك من وضعوا الصين عدوا بديلا، بينما تراوحت اجتهادات الآخرين، ما بين الإرهاب/ والعدو المسلم.

النظام الدولى الجديد سيكون متعدديا:

لكن كانت هناك مدرسة مهمة اقتنعت بأن من السابق لأوانه محاولة ايجاد صياغة نهائية لهوية العدو البديل، أو حتى للشكل المتكامل للنظام الدولى للقرن الحادى والعشرين، بينما العالم سيعمل فى حالة تفاعل لفترة قادمة، قد تصل إلى عشرين عاما قبل أن تتحدد ملامح النظام الدولى الجديد.

وساد بين هذه المدرسة اقتناع بأن النظام الدولى القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولى سوف تحتلها دول كبرى - وليس قوة عظمى وحيدة - تشاركها دول إقليمية أصغر، ترشحها لهذه المكانة مؤشرات نهضة وتقدم.

وعبر عن هذا الاتجاه هنرى كيسنجر بأن قال إن الولايات المتحدة سوف تكون واحدة ضمن عدد من القوى المتساوية، التى تقود النظام الدولى القادم فى القرن الحادى والعشرين.

وقد عبر عن مجتمع المياسة الخارجية، كتاب فى الشؤون الخارجية، فى مناقشات حول طبيعة وتعقيدات التحولات العالمية، وظهر فى هذه المناقشات افتراضان أساسيان: الأول يقول إنه بالرغم من انتشار الليبرالية الديموقراطية، فإن العالم مازال أشد تعقيدا مما كان فى أثناء الحرب الباردة.

ورأى أصحاب الافتراض الثانى أن وجود نظام دولى مستقر يعتمد على القيادة السياسية والأخلاقية، *moral* وليس على الهيمنة من جانب الولايات المتحدة⁽¹⁾.

1- Mutualism – The American Strategy for the Next Century By Hugh De santis (World Policy Journal)

الاستراتيجية فى المنظور الأمريكى

كانت المناقشات حول استراتيجية عالمية لأمريكا فى المستقبل من بين ردود الفعل لانتهاى الحرب الباردة والى جاءت متأخرة نسبيا . والاستراتيجية العالمية Grand Strategy هى مصطلح مهم لكن المعنى بسيط : وهو عملية Process تقوم الدولة بمقتضاها بالمواعة بين أهدافها ومسائله فى حماية أمنها .

وفى وقت السلم تشمل الاستراتيجية العالمية هذه العناصر: تحديد مصالح أمن البلاد - تعريف التهديدات لهذه المصالح - تحديد الموارد العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية التى تستخدم فى الدفاع عن مصالح البلاد .

ولهذا دارت المناقشات عن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة حول هذه الأسئلة: ما هى أكثر المناطق فى العالم أهمية للأمن الأمريكى؟، ما هى الالتزامات التى ستحملها الولايات المتحدة فى إطار تحالفاتها؟، هل للولايات المتحدة مصلحة فى الاستقرار الإقليمى؟، وفى الاعتماد الاقتصادى المتبادل؟ ما هى القوات العسكرية التى تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها؟، ما هو المعيار الملئ للموازنة بين التزامات أمريكا الخارجية، واحتياجاتها الداخلية؟.

وبشكل دقيق دارت المناقشات يوميا حول ما يتعلق بتوسيع حلف الأطلسى، والصين، والعلاقات الأمريكية الصينية، والبوسنة، وسياسة أمريكا تجاه انتشار أسلحة الدمار الشامل، والسياسة التجارية، وميزانية وزارة الدفاع. ولم تكن المناقشة تأخذ كل مسألة منفردة، لكن طريق عمل الاستراتيجية العالمية هو نسجها معا فى إطار متكامل.

وبعد سقوط حائط برلين بدأت عملية إعادة النظر فى الاستراتيجية العالمية. وفى أثناء الحرب الباردة شيدت الاستراتيجية الأمريكية استجابة للحاجة لاحتواء الاتحاد السوفيتى. أى أن الحرب الباردة زودت السياسة الخارجية بوضوح الهدف. ولما انتهت الحرب الباردة كان من الضرورى إعادة التفكير فى المبدأ الأساسى للسياسة الخارجية وإعادة بناء دور أمريكا فى العالم.

وكان هناك جانب آخر للاستراتيجية ظهر عقب انتهاء الحرب الباردة، وأخذ يظهر فى تحليلات الصحف، وفى استطلاعات للرأى، هذا الجانب حمل اسم Peace dividend

أى ثمار السلام، ومعناه المطالبة بتوجيه ميزانيات وطاقت نحو الوفاء بأجندة المشاكل والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، التى أهملت لسنوات طويلة، ولم يكن الرأى العام يطالب بها فى سنوات الصراع مع الاتحاد السوفيتى، متقبلاً توجيه موارد الدولة نحو متطلبات الحرب الباردة من ناحية الإنفاق العسكرى، والاقتصادى، والمعونة الخارجية، وكل التزامات مواجهة هذا الصراع العالمى.

لكن خبراء السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة لاحظوا أن ثمار السلام المنتظرة، لم تتحقق بالشكل الذى تصوره الأمريكيون، وأن السياسة الخارجية ظلت تسير على معظم أسس الاستراتيجية العالمية لفترة الحرب الباردة، خاصة المبدأ الذى عرف فى السياسة الخارجية بمبدأ التفوق Preponderance.

فعقب الحرب العالمية الثانية سعى صناع السياسة الخارجية نحو إيجاد نظام عالمى تحت قيادة أمريكا يقوم على تفوق قوتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وعلى أساس القيم والأفكار الأمريكية. وظل هذا نفسه هو مضمون استراتيجية التفوق.

وحتى من قبل ظهور الصراع الأمريكى السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت واشنطن تعمل من أجل أن تحتل وضع الدولة المتفوقة عالمياً.

وكما يقول المؤرخ الأمريكى لويس جاديس : كانت الولايات المتحدة تتوقع أن تتول إليها قيادة النظام الدولى الجديد بعد عام ١٩٤٥. وإن كان هناك بعض المؤرخين ينكرون ذلك، ويرون أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك سوى فى الفترة التى سبقت بروز الاتحاد السوفيتى كخصم واضح الأهداف.

استراتيجية الهيمنة سبقت الصراع مع الاتحاد السوفيتي

إن استراتيجية أمريكا العالمية لما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن متصلة بصراع القوى العظمى، وليس مما يثير الدهشة أن هذه الاستراتيجية لم يطرأ عليها تغيير حتى بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي. ومثلما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، فإن استراتيجية التفوق عقب نهاية الحرب الباردة، سعت لتنظيم سيطرة أمريكا على النظام الدولي بمنع ظهور قوى كبرى منافسة في أوروبا وشرق آسيا.

وكما كان الحال عقب الحرب العالمية الثانية فإن هذه الاستراتيجية تعكس الاعتقاد بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمثل مصلحة حيوية للأمن الأمريكي. واستراتيجية التفوق - الهيمنة - هي استراتيجية واقعية هدفها العمل على دوام هيمنة النفوذ السياسي العالمي للولايات المتحدة، والذين يؤمنون بذلك لديهم اقتناع تام بأن موقفهم راجع إلى أن السياسات الدولية هي تنافسية إلى أبعد مدى. وتعتمد استراتيجية التفوق على افتراض بأن الدول تحقق الأمن، ليس عن طريق ميزان القوى، وإنما عن طريق خلق خلل في هذا الميزان لغير صالح المنافسين لها.

واستمرار الهيمنة الأمريكية يعتبر مسألة مهمة من وجهة نظرهم، لأنهم ينظرون إليها باعتبارها شرطاً للاستقرار العالمي.

ومن ناحية الجغرافيا فإن استراتيجية التفوق، تحدد أوروبا، وشرق آسيا، والخليج باعتبارها مناطق، توجد للولايات المتحدة فيها مصالح أمنية حيوية.

وطبقاً لما جاء في وثيقة التخطيط الدفاعي الصادرة عن البنتاجون عام ١٩٩٢، فإن الولايات المتحدة يجب أن تضع في حسابها بدرجة كافية، أن تحاول أن تثنى الدول الصناعية الكبرى، عن تحدى زعامتها أو السعى للإخلال بالنظام السياسي والاقتصادي المستقر في العالم.

ويوضح المؤرخ ملفين ب. ليفر أن صناع السياسة الخارجية الأمريكية يعتقدون أنه يجب عدم السماح لأى من أوروبا الموحدة أو ألمانيا الموحدة أو حتى اليابان، بأن تبرز كقوة ثالثة أو كتلة محايدة.

وبالرغم من مساعدتها الحلفاء فى إعادة بناء اقتصادهم، فإنها ظلت تمارس سيطرة مشددة عليهم.

مع ذلك ظل هناك سؤال يشغل كثيرا من المفكرين وخبراء الاستراتيجية الأمريكين وهو : هل يمكن للولايات المتحدة أن تمنع ظهور قوى كبرى جديدة، وتضمن دوام هيمنتها؟

البعض وجد أن ظهور قوى كبرى جديدة يمكن أن ينظر إليه كرد فعل دفاعى للتهديد الذى تمثله القوة المهيمنة. وهناك سوابق تاريخية لهذا.

ففى عام ١٦٦٠ كانت فرنسا هى القوة الكبرى الأوروبية الوحيدة. وبحلول عام ١٧١٢، وفى رد مباشر على قوة فرنسا المتعجرفة، أوجدت كل من بريطانيا والنمسا لنفسها وضع القوة الكبرى.

والسابقة الثانية حين أدى انفراد بريطانيا فى العصر الفكتورى فى منتصف القرن التاسع عشر، بوضع القوة الكبرى الوحيدة، إلى إنهائه بظهور ألمانيا قوة كبرى، ثم الولايات المتحدة واليابان. وكانت مخاوف هذه الدول من وضع بريطانيا، هى القوة المحركة وراء بروزها كقوى كبرى.

الفصل الثالث

ما بعد الحرب الباردة

لماذا فشلت محاولات بوش وكلينتون

صياغة استراتيجية جديدة

اعتبرت نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، شهادة على نجاح استراتيجية الاحتواء، وهو المبدأ الذي أقيمت عليه أسس السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الأمنية منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٨٩.

لكن انتصار الاحتواء أوجد فراغا غير متوقع في عالم الفكر السياسى الأمريكى، وشعورا بالحاجة إلى مبدأ جديد، يضع أمريكا على الطريق المليم فى إدارة شئون أمنها القومى.

كانت الحرب الباردة قد انتهت فى عهد الرئيس بوش الأب، وحاولت حكومته بلورة مبدأ جديد كمحور لاستراتيجية تحل محل الاحتواء، ودفعه إلى دائرة اقتناع الرأى العام به، وهو ما حاوله الفريق المعاون للرئيس كلينتون أيضا.

لكن جهود الاشين، بوش وكلينتون، لم تكلل بالنجاح، وقدم أنتونى ليك مستشار الأمن القومى لكلينتون فى ولايته الأولى، تحليلا قال فيه: «لا نستطيع تلخيص السياسة الخارجية الأمريكية فى مصطلح وحيد. (عبارة واحدة) لتعبر عن حالة ما بعد الحرب الباردة»، وقال عنها جيمس ستينبرج مدير التخطيط السياسى وقتئذ بوزارة الخارجية إن العالم الذى نواجهه اليوم شديد التعقيد، بحيث لا تصلح نظرية واحدة لتشخيصه. وحذر ستينبرج من أن التبسيط الشديد لطبيعة هذا العالم يمكن أن يخفى الحقائق أو يحرفها^(١).

1- The search for a new U S foreign policy doctrine by Vincent A Auger- national security Quarterly.

يقول البروفيسور فينسننت أوجر أستاذ علم الحكومات بكلية هاملتون إنه بدون مبدأ واضح ومقبول للسياسة الخارجية فإن تكلفة السياسات الداخلية في دعمها لممارسة سياسة عالمية فعالة، ستكون باهظة بالنسبة لأي حكومة أمريكية، وسيكون النجاح قليلاً. وإن الحقائق المتغيرة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة تقيد بشكل حاد من قدرة صناع السياسة الأمريكيين، على بناء بديل مقنع للاحتواء. وهذه هي الورطة التي واجهت صناع السياسة منذ انتهاء الحرب الباردة. وسوف تستمر مواجهتهم لها خلال المستقبل المنظور.

المبدأ .. كمحور للسياسة الخارجية

إن مصطلح «المبدأ» قد استخدم عادة لإلقاء الضوء على مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة : وشجعت كل حكومة تقريبا على تأكيد مفهوم المبدأ بأنها تتطلق نحو مسار جديد وجرى، اطلقت عليه صفات مثل مبدأ كارتر، أو مبدأ ريجان. وفي الحقيقة فإن تلك المبادئ «doctrine» كانت مجرد تنويعات على نفس النظرية وهي الاحتواء.

إن المبدأ الحقيقي للسياسة الخارجية هو شيء مختلف من حيث المضمون فهو معمار فكري يعمل على تأسيس قائمة من المبادئ الأولية للسياسة الخارجية. ويقدم تفسيراً لطبيعة العالم، ومكان الولايات المتحدة في هذا العالم، والدور الأساسى الذى تلعبه الولايات المتحدة في النظام الدولى، ويركز الاهتمام على عدد قليل من المتغيرات أو العلاقات التى سوف توجه وتقود السياسة. وهذا أمر أساسى في فهم النجاح الحقيقى للاحتواء، كمبدأ للسياسة الخارجية، ولم تقدم استراتيجية الاحتواء خريطة تفصيلية لكافة جوانب السياسة الخارجية بعد عام ١٩٤٧.

ولقد كان الاحتواء عاملاً مهماً في تأكيد عنصر الاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء فترة الحرب الباردة، فكانت الاستمرارية ممكنة لسبب مهم هو أن الاحتواء حدد طبيعة العالم، ودور الولايات المتحدة فيه، وهو ما أوجد الأساس المنطقى الواضح للسياسة، وإمكانية حشد الرأى العام وراءها، من أجل ممارسة سياسة خارجية نشيطة.

وفي الحقيقة فإن ترومان ومن خلفوه من الرؤساء قد وجدوا مبدأ الاحتواء مفيداً، لأنه وفر لهم تفسيراً حاسماً لعالم معقد مريك، ومفهوماً شديداً للوضوح يرشداهم إلى العمل في هذا الإطار.

إن النظام الدولى قد تحددت صورته في مناخ من الانقسام الكبير بين الشرق والغرب،

وباعتبار الولايات المتحدة الدولة التي تحمي قيم الغرب. وصارت للصراع مع الاتحاد السوفيتي، الأولوية القصوى لصناع السياسة، وجاءت كل المشاكل الأخرى في مرتبة لاحقة للصراع العالمي، جرى تصنيفها في سياسات تتناول كيفية تأثيرها على هذا الصراع.

ولهذا كانت المناقشات الساخنة حول الاستراتيجية، والتكتيكات، والأهداف الرئيسية للاحتواء، واضحة، ومفهومة، وتلقى القبول الواسع النطاق. وكان هناك اتفاق على أن مبدأ السياسة الخارجية يخدم ثلاث وظائف أساسية، مرتبطة ببعضها لكن لكل منها خصائصها.

فالمبدأ يساعد على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية أو يساعد على اتفاق حول الأهداف الأساسية وبالتالي إضفاء المشروعية على السياسة.

ويشرح الكسندر جورج أن الأساس الذي تكتسبه السياسة الخارجية، داخليا لا يأتي سوى عن طريق الاعتراف بها ممن يتولون تنفيذها من صناع السياسة، ومن الكونجرس، ومن الرأي العام، وأن هذه المشروعية هي التي تأتي بالتوافق القوي حولها. والوظيفة الثالثة للمبدأ هي التعبئة والحشد للرأي العام والدولة.

وفوق ذلك فالمبدأ يخلق موقفا عالميا قادرا على التعامل معها، من الحكومات سواء كانت أعداء أو حلفاء.

دين أتشيسون عميد الدبلوماسية الأمريكية الحديثة ودوره

فى هذا السياق يذكر دائما اسم دين أتشيسون الذى يعتبرونه عميد الدبلوماسية الأمريكية الحديثة، لدوره المهم فى بناء الإطار العملى لاستراتيجية الاحتواء، التى كان أول من ابتدعها الدبلوماسى جورج كينان، الذى عمل كرئيس لفريق التخطيط السياسى تحت رئاسة أتشيسون.

وكان أتشيسون المخطط الأساسى لحلف الأطلنطى، وهو الذى وقع عن الولايات المتحدة معاهدة الانضمام لعضويته.

كان أتشيسون وهو ديموقراطى قد شغل منصب وكيل وزارة الخزانة فى حكومة فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، وفى عام ١٩٤٠ عينه روزفلت بوزارة الخارجية، ثم اختاره ترومان فى عام ١٩٤٥ لمنصب وكيل وزارة الخارجية، وبسبب كثرة سفريات وزير الخارجية جورج مارشال للخارج، فقد عهد إليه بدور القائم بأعمال وزير الخارجية، وهو ما أتاح له فرصة تعزيز علاقته بالرئيس ترومان.

وأتشيسون هو الذى كتب خطاب ترومان إلى الكونجرس عام ١٩٤٧، يطلب فيه تقديم المساعدة لليونان وتركيا لمواجهة خطر الشيوعية، والدعم السوفيتى للشيوعيين فى البلدين، وهو ما اعتبر تغييرا جوهريا فى السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا التغيير هو الذى عرف بعد ذلك باسم مبدأ ترومان. وأتشيسون هو أيضا الذى صمم برنامج المعونة الاقتصادية الذى حمل اسم مشروع مارشال. وكان مؤمنا بأن استعادة أوروبا رخاها الاقتصادى هو أفضل طريق لاحتواء الشيوعية وسياسات ستالين، ومنع أى نزاع مستقبلى فى أوروبا.

وفى عام ١٩٤٩ صار أتشيسون وزيرا للخارجية. وفى فترة عمله أسس إطارا عمليا للاحتواء ولعب دورا محوريا فى إنشاء كثير من المؤسسات الدولية المهمة، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وثيقة 68-ن.س.ج

الإطار التنفيذي للسياسة الخارجية

كان أنشيسون القوة المحركة وزاء ظهور ما سمي وثيقة 68 ن. س. ج. وتعنى تقريراً برقم ٦٨ مرفوعاً من مجلس الأمن القومي إلى الرئيس الأمريكي، والتي صدرت في أبريل ١٩٥٠ بعد مناقشات دارت داخل مجموعة صغيرة من المسؤولين عن الشؤون الخارجية برئاسة بول نيتز الذي كان مديراً للتخطيط السياسى بوزارة الخارجية. وقد أقرها الرئيس ترومان رسمياً في سبتمبر ١٩٥٠، وكانت بمثابة الإطار التفصيلي والتنفيذي لاستراتيجية الاحتواء، ولم يكن الهدف منها يقتصر على مساعدة الرئيس على اتخاذ القرار، بل على إمكان وضع القرار موضع التنفيذ.

بوش الأب يبدأ مساعى إيجاد بديل للاحتواء

بدأت مساعى حكومة بوش الأب لإيجاد بديل للاحتواء فى أثناء العام الثانى لحكمه، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه تغييرات شاملة فى دول الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتى، وفى خطاب ألقاه جيمس بيكر وزير خارجيته فى أول فبراير ١٩٩٠ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ذكر أن «القيم الأمريكية، التى تشمل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وقواعد السوق، والتسوية السلمية للنزاعات» هى المبادئ الوحيدة للسياسة الأمريكية، فى الوقت الذى يبدأ فيه عصر ما بعد الحرب الباردة - وقال إن المهمة الرئيسية للولايات المتحدة ستكون نشر القيم الديمقراطية - ومبادئ السوق، والسلام، وتقديم الحماية من أخطار مرحلة التحولات الدولية، مثل الإرهاب، والمخدرات، ودعم حلفاء أمريكا.

وجاء أدق تعبير للحكومة حول طبيعة عصر ما بعد الحرب الباردة فى بيان للرئيس بوش أمام الكونجرس فى سبتمبر ١٩٩٠، فى إطار شرحه لموقفه من غزو العراق للكويت. وطرح فيه رؤيته للنظام الدولى الجديد.. الذى يحل فيه حكم القانون محل حكم الغابة، وحيث تشترك الدول فى الاعتراف بمسئوليتها تجاه الحرية والعدل.. وحيث يحترم القوى حقوق الضعيف. وراحت الحكومة تكرر هذا المعنى خلال الأشهر اللاحقة.

وما إن خفت وهج الانتصار فى حرب الخليج، حتى بدأت تظهر لهجة حذرة ومتحفظة فى وصف عصر ما بعد الحرب الباردة. وفى يونيو ١٩٩١ أعلن نائب مدير التخطيط السياسى بوزارة الخارجية «إننا لا نزال نبعد مسافة طويلة عن الوصول إلى توافق عام. على «نظام دولى جديد»، وأخذ يشرح فى خطاب فى مؤتمر للأمم المتحدة عددا متووعا من المشاكل، تتراوح بين انقسام مراكز القوة فى النظام الدولى، نتيجة تعدد الدول التى استقلت أو انفصلت عن بعضها، إلى تغيير مفاهيم السيادة، وهو ما يمكن أن يعرقل التحول التدريجى الطويل إلى نظام دولى جديد.

وفى أكتوبر ١٩٩١ ألقى وزير الخارجية لورنس إيجلبرجر فى حكومة بوش الأب خطابا،

أشار فيه إلى المناقشات الحادة الجارية حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ووصفها بأنها لن تؤدي إلى إيجاد توافق إلى أن يتشكل بالفعل نظام دولي جديد، وهو احتمال غير منتظر في المستقبل القريب. وأشار إلى ظهور مشاعر تميل نحو عزلة جديدة للولايات المتحدة، نتيجة غياب الصراع ضد الشيوعية، والذي كان يخلق توافق الأمريكيين حول مسئولياتهم الدولية، مؤكدا أهمية إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد مشاركة أمريكا في شؤون العالم.

ويقول فينسننت أ. أوجر أستاذ علم الحكومات بكلية هاملتون، إن هذا الإيضاح من ايجلبرجر، يعنى أن مهمة السياسة الخارجية ليست تشكيل نظام دولي جديد أكثر عدالة، على نمط القيم الأمريكية، ولكن مهمتها ستكون حماية مصالح الولايات المتحدة مما يهددها في عالم خطير.

وفي مواجهة الهجوم على بوش واتهامه بتوجيه جهوده من أجل حشد التأييد للسياسة الخارجية على حساب المشاكل الداخلية، رد بوش على هذا الاتهام في مارس ١٩٩٢ بقوله إنه لا يوجد فرق بين ما يجب علينا عمله في الخارج، وما علينا أن نفعله لحياتنا في الداخل. وإن السياسة الخارجية والداخلية هما وجهان لعملة واحدة.

وفي أثناء العام الأخير لبوش، سعت حكومة من أجل صياغة استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تعبر عن تفكيرها بشأن العالم ودور الولايات المتحدة فيه، لمواجهة تحديات ما بعد الاحتراف، وأعلن في أبريل ١٩٩٢ ما وصفه «المشاركة الجماعية» من أجل إقامة سلام ديموقراطي بالتعاون مع حلفائنا.

لكنه اعترف بأن ذلك لا يعد في الوقت الراهن سهلاً، أو أنه يلقي القبول من الرأي العام. فهو مكلف ماليًا ومحمل بالمخاطر.

ولقد فشلت محاولات حشد الرأي العام وراء السياسة الخارجية بمفاهيمها الجديدة، وكان تأييد الكونجرس متواضعا. وجاء إخفاق بوش في انتخابات الرئاسة في نوفمبر ١٩٩٢ مؤشرا على عدم الاقتناع برؤيته السياسية لعصر ما بعد الحرب الباردة.

رؤية كلينتون للاستراتيجية البديلة

دخل بيل كلينتون انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ منافسا لبوش، فاستغل الشعور السائد بضعف رؤية بوش للسياسة الخارجية لعصر ما بعد الحرب الباردة، وركز في مهاجمته في الحملات الانتخابية، على فشل حكومة بوش في إيجاد مبدأ مقنع للسياسة الخارجية يحل محل الاحتواء، قائلا إن جورج بوش طرح مصطلح النظام الدولي الجديد، بدون أن يحدد له هدفا أمريكيا جديدا، ووعد كلينتون باتتباع استراتيجية جديدة للمشاركة الأمريكية مع الغير، عندما ينتخب رئيسا.

ودخل كلينتون البيت الأبيض وبدأ المسئولون في حكومته يحددون رؤيتهم للعالم ولقيادة أمريكا بعبارات بسيطة جدا، لا تختلف عن وصف مسئولى حكومة بوش لها. وأوضحوا ميل رئيسهم إلى التركيز على السياسات الداخلية أكثر من تركيزه على السياسة الخارجية.

وفي خطاب تأكيد تعيينه وزيرا للخارجية أمام الكونجرس في يناير ١٩٩٢، أعلن وارين كريستوفر أن الحكومة ورثت مهمة صياغة استراتيجية لقيادتها في العالم بعد الحرب الباردة - ونحن لا نستطيع أن نترك أنفسنا نخرج من أزمة إلى أزمة لأن الدبلوماسية الوقائية يمكنها أن تتيح لنا تكريس وقتنا وجهودنا، للمشكلات التي تواجهنا في الداخل.

ومن جانبه قال أنتوني ليك مستشار الأمن القومي لكلينتون «نظرا لمرعة التغطية الإعلامية، وقوة تأثير الصور المتحركة، فإذا لم نشرح للكونجرس، وللشعب الأمريكي ما هي مصالحنا، وما هي مهمتنا، فلن نستطيع أن نلحق بهذا العصر.

وهو العصر الذى وصفه مسئولون بالحكومة، بعصر الصورة التليفزيونية التى تنقل الأحداث فى الحال من أقاليم العالم، مما يخلق تحديا للحكومة فى السيطرة على أجندة السياسة الخارجية.

وقال كريستوفر لا يكفى أن نتوصل إلى صياغة استراتيجية جديدة، بل يجب أن نبررها للرأى العام ونقنعها بها.

وبينما سعت الحكومة لبناء مبدأ جديد، فقد حدد كريستوفر ثلاثة أعمدة تدعم السياسة الخارجية فى هذه المرحلة، وهى : التأكيد على الأمن الاقتصادى للولايات

المتحدة والمحافظة على القوة العسكرية الأمريكية، ودفع عملية نشر الديمقراطية واقتصاد السوق، والتأكيد على التعددية والأمن الجماعى الذى يوفر للولايات المتحدة الوسائل التى تسمح لها بأن تستمر فى القيام بدور دولى واسع.

وجاء عرض حكومة كلينتون لمبدئها الجديد للسياسة الخارجية عن طريق سلسلة من الخطب المهمة من كريستوفر، وأنتونى ليك، ومادلين أولبرايت عندما كانت سفيرة أمريكا فى الأمم المتحدة، ومن الرئيس نفسه فى أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٣.

وقد جاء فى خطاب ليك - باعتباره مستشار الأمن القومى - إن البديل الذى يحل محل مبدأ الاحتواء، يجب أن يكون استراتيجية لتوسيع وتعددية الديمقراطيات التى تأخذ بالحرية واقتصاد السوق. لكن بعض الكتاب فى أمريكا هاجموا هذا المبدأ، ووصفوه بأنه تنقصه تقديم إجابة عن كيفية التصرف تجاه المشاكل الحادة فى الصومال، والبوسنة، وهايتى. كما أن حلفاء أمريكا الرئيسيين غير راغبين فى المساعدة على عزل إيران وكوريا الشمالية.

وأظهرت استطلاعات الرأى العام تضاؤل التأييد لسياسة كلينتون الخارجية، وبذلك وجد المسئولون فى حكومة كلينتون أنفسهم، مثلهم مثل حكومة بوش التى سبقتهم، صعوبة فى تحديد أهداف واضحة لتنفيذ سياستهم.

وتصدى ليك للرد على الهجوم على سياسة حكومته، فأوضح أنه يرجع إلى أن عصر ما بعد الحرب الباردة، أصبح فى نظر معظم الأمريكيين، مليئاً بالفوضى، وأن التقييمات التى كانت واضحة للعالم فى أثناء الحرب الباردة، تركت مكانها لمشاكل معقدة ومشوشة.

وأكد أن الاضطراب الحالى فى العالم هو مجرد آخر جولة فى صراع القرن الطويل بين أفكار الحرية والشمولية. وأتينا سوف نحقق تقدماً ليس عن طريق استخدام القوة، بل عن طريق الصبر، والمتابعة، والواقعية.

كان هذا البيان يعكس نفس دعوة جورج كينان عام ١٩٤٧ «للاللتزام بالصبر على المدى الطويل، مع الحزم، والاحتواء يقطع للتوجهات التوسعية السوفيتية. وظل هذا المعنى يتردد فى بيانات السياسة الخارجية للحكومة.

وكانت إعادة حكومة كلينتون تحديد طبيعة عصر ما بعد الحرب الباردة، والتهديدات للولايات المتحدة، هى محاولة حل مشكلات شرعية السياسة الخارجية، وحشد تأييد الرأى العام وراءها.

إقناع الرأي العام سند الشرعية للسياسة الخارجية

كانت مسألة الشرعية، وحشد تأييد الرأي العام وراء المياسة الخارجية واقتناعه بها، هى الشغل الشاغل للمحافظين الجدد، منذ أول يوم لتولى جورج بوش السلطة فى يناير ٢٠٠١، لأنهم جاءوا إلى الحكم عازمين على أن ما بينهم وبين السياسة التى اتبعها كلينتون، هو الفراق أو الطلاق، حسب التعبير الذى استخدمه أحد مسؤوليهم فى ندوة بمعهد بروكجيز، وأنهم سوف ينطلقون نحو سياسة خارجية جديدة، واستراتيجية عليها بصمات فكرهم وبرامجهم السياسية التى توالى كتاباتهم عنها منذ عام ١٩٩٢، وحتى عام ٢٠٠٠.

ولذلك كان الفوز بتأييد الرأي العام يحتاج إلى حدث كبير وهائل يهز الشعب الأمريكى هزا، ويحول مسار تفكيره، ويخرج به من حالة الشعور بالاطمئنان الأمنى التى غلبت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى، وشعوره بأن نظرية نهاية التاريخ بانتصاره فى الحرب الباردة، والتى طرحها المفكر الأمريكى فرنسيس فوكوياما، قد تكون نظرية صحيحة.

كثيرون كتبوا عن الاحتياج للحدث الهائل التأثير لدى المحافظين الجديد، بل إن هؤلاء الكتاب راحوا يسترجعون ما سبق أن كتبه المحافظون الجدد فى برامجهم السياسية، وعلى رأسها «مشروع القرن الأمريكى الجديد» ١٩٩٧، عن الاحتياج الملح لحدث فى حجم هجوم بيرل هاربور، الذى هاجمت فيه الطائرات اليابانية هذا الميناء الأمريكى، مما حول موقف الولايات المتحدة، ودفعها إلى اتخاذ قرار دخول الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع

جورج بوش رئيسا

وصل الرئيس جورج بوش إلى الحكم يناير عام ٢٠٠١، يسبقه تعهد فى أثناء حملته الانتخابية بأنه سينهج سياسة خارجية متواضعة «Humble»، سوف تتقادى التورط فى السياسات التى كان يتبعها كلينتون، فى أى مكان فى العالم، والذى اعتمدت سياسته الخارجية على العلاقات المتعددة الجوانب، وتسوية النزاعات عبر المفاوضات.

أما بالنسبة للشرق الأوسط، فكان أدق وصف للسياسة التى ينوى اتباعها ما قاله مسئول كبير فى حكومته فى ندوة عقدت بمعهد بروكيجز وتحدث فيها المسئول عن فلسفة حكومة بوش فقال إنها الطلاق مع كل ما سار عليه كلينتون فى هذه المنطقة.

لم تكن لدى بوش خبرة بالسياسة الخارجية، لكن كانت له رؤية ضبابية، تراءى له فيها أشباح هائلة أكثر مما تجسد أمامه صور محددة الملامح. كان مقتنعا بأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، تمرح فيه جماعات يظلب عليها الشر، وأن من واجب أمريكا باعتبارها تمثل الخير، أن تستأصل جنود هذه الجماعات، وتستخدم قوتها فى الخلاص منها والقضاء عليها.

لكن بوش كان قد اختار معاونيه، من جماعة المحافظين الجدد، وعهد إليهم بأكثر المناصب حساسية ونفوذا، ابتداء من نائبه ديك تشينى، ووزير الدفاع دونالد ريمسفيد، ورئيس إدارة الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى اليوت ابرامز، وعشرات منهم توزعوا فى مناصب الصف الثانى خاصة فى وزارة الدفاع وعلى رأسهم بول وولفويتز، وريتشارد بيرل، دوجلاس فايت، ودف زاكهايم، وقليل منهم فى وزارة الخارجية مثل جون بولتون، وديفيد ورمسر.

وبالرغم من أن وزير الخارجية كولن باول، كان من المعتدلين، وهو ينتمى إلى اتجاه سياسى مخالف لفريق المحافظين الجدد، وكوندوليسا رايس - مستشارة الأمن القومى - كان تاريخ عملها السابق كمساعدة لبرنت سكوكروفت يضعها فى قائمة أنصار المدرسة الواقعية، وهو توجه فى السياسة الخارجية مخالف للمدرسة التى ينتمى إليها - مع آخرين - المحافظون الجدد والتى تسمى المدرسة المثالية. فإن باول قد تم تحييده من البداية، وشلت فاعليته فى توجيه السياسة الخارجية. وهو ما أشعل معارك وراء الكواليس لم تتوقف إلى أن استقال باول عام ٢٠٠٥.

أما رايس فقد وقعت فى بداية حكم بوش على الحياذ بين الفريقين، لكنها حين اقتضت بتغلب فريق المحافظين الجدد فى ميزان بوش، فقد ابتعدت عن باول، ولم تدخل فى مواجهات معهم.

المحافظون الجدد قادة انقلاب السياسة الأمريكية

فريق المحافظين الجدد كانت لهم رؤيتهم المحددة والقاطعة بشأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وكانت لهم برامجهم السياسية، التي شملت سياسات ومواقف وبرامج وإجراءات. ولم تكن نظرتهم للجماعات التي اعتبروها تمثل قوى الشر، تكتفى بالطرح النظرى، لكنها تضمنت ما سوف تفعله الولايات المتحدة معهم. وقد سجلوه فى برنامجهم المعلن عام ١٩٩٧ تحت اسم «برنامج القرن الأمريكى الجديد» متضمنًا مبادئ «الحرب الاستباقية»، «والعدو المحتمل»، والأولوية للحرب قبل الدبلوماسية، وهى المبادئ التى جعلت خبراء السياسة الخارجية الأمريكيين يطلقون عليها صفة عسكرة السياسة الخارجية. وهى نفس المبادئ التى وضعت فى بنود السياسة الخارجية لحكومة بوش التى احتوتها استراتيجية الأمن القومى الجديدة التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢.

لهذا فحين وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، «الحدث الهائل التأثير» شعر بوش أن رؤيته النظرية، قد وجدت لها انعكاسا فى المواقف العملية للمحافظين الجدد. عندئذ وقع الاقتراب بينهما إلى حد التطابق، وانقلب الحال من السياسة الخارجية المتواضعة، إلى سياسة الاندفاع وراء استراتيجية جديدة للهيمنة على العالم، وإقامة إمبراطورية، بدءا من الحرب على العراق، كخطوة أولى نحو هذا الهدف.

وكشف يوم الحادى عشر من سبتمبر عن طبيعة السياسة الخارجية الأيديولوجية كما يراها فريق المحافظين الجدد فى حكومة بوش. ولم يسبق أن شهد تاريخ الولايات المتحدة سيطرة الفكر الأيديولوجى لمجموعة من المشاركين فى إدارة مسائل الأمن القومى والسياسة الخارجية، مثلما شهدت تلك الفترة من حكم بوش.

ويقول ديفيد ج. روثكومب الخبير بمؤسسة كارينجى David J. Rothkopf مؤلف كتاب « Running the world: The inside story of the national security council and the Architects of American Power

ان المحافظين الجدد وجدوا الفرصة لتأكيد قضيتهم القائمة على أن الأساليب الدبلوماسية في الشرق الأوسط قد جلبت الخطر للولايات المتحدة، وأن الوقت قد حان لإجراءات أكثر قوة، مهما يكن الثمن. وأن الرئيس بوش وافقهم على ما يريدون.

وكان للجنرال برنت سكوكرفت الذي عمل مستشار للأمن القومي للرئيس بوش الأب تحليله لهذه النظرة للأمور من جانب بوش الابن والمحافظين الجدد، يقول سكوكرفت: من الممكن أن التحول الذي حدث بعد الحادى عشر من سبتمبر، فى عهد رئيس يعتبر رجلا متدينا، قد جاء نتيجة اعتقاده بأن شيئا فريدا - هذا إذا لم يكن شيئا إلهيا - قد حدث بينما هو (بوش) فى منصب الرئيس، وأن هذا الشئ هو كارثة الحادى عشر من سبتمبر، وأن هذا الرئيس مكلف بمهمة التعامل مع الحرب على الإرهاب، من هذا التفويض الإلهى. ثم يضيف سكوكرفت إن المشكلة مع هذه المعتقدات المطلقة، أنها يمكن أن تقودك إلى فخ التصرف حسب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. فمن الخطورة أن تقتنع بأن أهدافك وحدها نبيلة، وبالتالي فأى شئ تفعله لبلوغها مشروع، لأنك تدافع عن قضية الخير. وإذا سيطر عليك الاعتقاد بأنك تتصرف من منطلق الخير المطلق، فسيكون تركك لهذه التصرفات نوعا من الخطايا.

وهكذا خضع بوش لتلك الأفكار التى كانت تقود خطاه.

الأب الروحي للمحافظين الجدد وصياغة نظرية الهيمنة على العالم

يعتبر ليو شتراوس هو الأب الروحي للمحافظين الجدد. وشتراوس مهاجر يهودى من ألمانيا إلى الولايات المتحدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وتوفى عام ١٩٧٢، وعمل نحو عشرين سنة أستاذًا للفلسفة السياسية بجامعة شيكاغو. ونشر سلسلة من الدراسات حول النظريات السياسية. ولعب فى مجال التدريس والشرح، والذي برزت فيه قدراته، حتى أنه أثر فى عدد من تلاميذه الذين عملوا بعد ذلك على نشر أفكاره، كثيرون منهم ضمهم بعد ذلك فريق المحافظين الجدد فى حكومة بوش وكان أبرزهم بول وولفويتز. الذى شغل قبل تعيينه نائبًا لوزير الدفاع، منصب عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز.

من أفكار شتراوس التى أخذوها عنه، أن الحقيقة الجوهرية بشأن المجتمع والتاريخ البشرى، ينبغى أن تكون مسئولية نخبة، وتمنع عن الآخرين الذين لا يملكون قدرة على التعامل مع هذه الحقيقة.

ومن معتقداتهم كذلك : أن على الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها السياسية والعسكرية على العالم بعد الحرب الباردة.

وكان شتراوس يعتقد بأن النظام السياسى لا يمكن أن يكون مستقرا إلا فى حالة وجود خطر خارجى وإذا لم يكن هذا الخطر موجودا فيجب أن نوجده. وهى نفس أفكار ميكافيللى. وكان من وجهة نظره أن على المرء أن يقاتل على الدوام، وهذه الفكرة كانت وراء مفهوم الحرب قبل الدبلوماسية التى سيطرت على السياسة الخارجية لحكومة بوش.

قبل شتراوس كانت جذور المحافظين الجدد ممتدة إلى ما يسمى بالجاكسونية، نسبة إلى الرئيس اندرو جاكسون. والسلوك الجاكسونى فى السياسة الخارجية قائم على أن المؤسسة العسكرية هى صاحبة الدور الأكبر فى هذا المجال. والجاكسونية تعتقد أن العالم

سيظل أسير العنف والفوضى، وعلى الولايات المتحدة أن تبقى يقظة ومسلحة تسليحاً قوياً، وفي أوقات معينة يجب عليها أن تقاتل في حروب وقائية، وألا تغفل بالها بأحكام القانون الدولي والمؤسسات الدولية.

وعندما انتهت الحرب الباردة ضعف تأثير الجاكسونية في السياسة الخارجية، وصار اهتمام الرأي العام متأثراً، إلى حد كبير، بالمدارس السياسية الأخرى وحلم التكامل مع الاقتصاد العالمي، مع حلم المدرسة الويلسونية، في قيام نظام سياسي عالمي يضع نهاية لكابوس الدول المشتبكة مع بعضها في حروب.

ولما كان منشأ المحافظين الجدد في إطار الحزب الديموقراطي، فإن رفضهم سياسة كارتر المستندة إلى حقوق الإنسان ومراعاة الجوانب الأخلاقية في السياسة وفي الحرب، قد جعلهم يتحولون إلى الحزب الجمهوري، وعندما صار رونالد ريجان رئيساً عام ١٩٨٠ اقتربوا منه، خاصة بعد أن أدخل في حكومته ٣٠ من خبراء معهد أميركان انتربرايز، وهو المعهد الذي يتجمع فيه المحافظون الجدد. وكان ذلك بداية ظهورهم بشكل جماعي داخل الجهاز التنفيذي.

حملة تصوير العالم بأنه ملئ بالأشرار

وقد شهد عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ تراجع جاذبية فكر المحافظين عموما بسبب انتهاء الحرب الباردة، والإحساس بأن العالم مقبل على عصر من الاسترخاء السياسى والعسكرى. فبدأت مراكز بحوثهم تنشط فى عقد الندوات وإجراء الدراسات التى تبحث عن عدو جديد. والتركيز على الفكرة القائلة بأن العالم لا يزال مليئا بالأشرار، برغم زوال الاتحاد السوفيتى.

وكانت أكثر المراكز والمعاهد التى تطرح فيها أفكارهم هى : انتربرايز، وهيريتاج، وهيدسون، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والمعهد اليهودى للأمن القومى، ومشروع القرن الأمريكى الجديد، ومعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية العليا بجامعة جون هوبكنز. وأقاموا علاقة تحالف تنظيمية مع حزب الليكود. هدفها تمكين إسرائيل من الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠، نشروا برامج وخطوط تصف ما الذى سيفعله الجمهوريون فى حالة استعادتهم البيت الأبيض، ومنها مفاهيم الحرب، وتغيير الأنظمة فى الشرق الأوسط.

الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي

مبدأ بوش - سبتمبر ٢٠٠٢

فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ أعلن البيت الأبيض الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومى، فى وثيقة من ٢٢ صفحة، اصطلح على تسميتها بمبدأ بوش. واعتبرت أول خطوة منذ انتهاء الحرب الباردة لإيجاد استراتيجية بديلة لاستراتيجية الاحتواء التى ظلت هى أساس السياسة الخارجية منذ بدء العمل بها رسميا عام ١٩٤٧.

ولوحظ أن البنود الرئيسية فيها مستخلصة من برنامج القرن الأمريكى الجديد للمحافظين الجدد المعلن عام ١٩٩٧. وتضمنت نقاطها الرئيسية :

- ١ - عسكرة السياسة الخارجية بإعطاء الحرب أولوية على الدبلوماسية.
- ٢ - الضربة العسكرية الاستباقية ضد عدو محتمل وأن الهجوم أفضل من الدفاع ونقل المعركة إلى أرضه قبل مبادرته بالهجوم.
- ٣ - عدم السماح بقيام أى قوة منافسة إقليميا أو دوليا. وأن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدى تفوقها العسكرى العالمى.
- ٤ - التركيز على استخدام المعونة الخارجية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لكسب معركة القيم والأفكار كأدوات للسياسة الخارجية.
- وإننا سنستخدم المعونة الخارجية لنشر الحرية، ودعم هؤلاء الذين يناضلون من أجلها، والتأكيد على مكافأة الدول التى تتخذ خطوات نحو الديمقراطية.
- ٥ - تهميش مبدأ ارتباط أمريكا بحلفائها، وأن أمريكا تحتاج الاحتفاظ بحرية التصرف باستقلالية. وأن المؤسسات الدولية تعتبر بطيئة جدا فى التعامل مع التهديدات الإرهابية.
- ٦ - من ليس معنا فهو ضدنا.
- ٧ - الولايات المتحدة تخوض حريا ضد إرهاب عالمى. وأن هذه الحرب تتطلب من أمريكا أن تتعامل مع الدول التى ترعى الإرهاب، مثلما تتعامل مع شبكات الارهاب.
- ٨ - النجاح يولد النجاح، وأن الاستخدام الجريئ لقوة أمريكا سيشجع الأصدقاء المحتملين للانضمام لأمريكا، وسيبرغم الأعداء المحتملين على التخلّى عن وسائلهم الشريرة.

رسم خط المواجهة مع العدو البديل

داخل العالم العربي

وفي الحال بدأ التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية وكانت أهم وأول تطبيقاتها غزو العراق، التي اعتبرها معظم المحللين السياسيين الأمريكيين البوابة الرئيسية للدخول إلى ساحة معركة أوسع مدى في منطقة الشرق الأوسط، تستند إلى ما وصفه تشارلز كراوتهمر أحد المنظرين لفكر المحافظين الجدد، بأن العراق لم يكن مقصودا لذاته، بل لأنه بوابة الدخول إلى العالم العربي والإسلامي لتغييره من الداخل. وأن هذه المنطقة يوجد فيها الآن خط المواجهة مع العدو الجديد، الذي انتقل إليها من على حدود العدو القديم - الاتحاد السوفيتي السابق. وكذلك ما سريه عسكريون أمريكيون في البنتاجون معارضون للحرب، إلى الصحف الأمريكية من أن الهدف الحقيقي من غزو العراق، هو الذي سيتم بعد هذا الغزو. وهو - على حد قولهم - إعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط، بما يضع إسرائيل في مركز هذه الخريطة سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وقد أفاض المحللون الأمريكيون في تحليل هذه الاستراتيجية، وكثيرون منهم قالوا إن العناصر الرئيسية في مبدأ بوش، تدور كلها حول الأفكار الأساسية التي طالما نادى بها المحافظون الجدد، لتأكيد هيمنة أمريكا على العالم، باستخدام ما تتمتع به من قوة عسكرية، وقدرات اقتصادية.

وأخذت تظهر رسائل متناقضة تصدر عن حكومة بوش، تعكس أكثر من معنى، وكان أكثرها إثارة للحيرة ما أعلنته حكومة بوش في ١٦ مارس ٢٠٠٦، بما سمي استراتيجية للأمن القومي، بمناسبة الولاية الثانية لبوش، ورافق هذه الوثيقة سياسات لحكومة بوش بدت وكأنها تمثل تغييرا في مبادئ استراتيجية ٢٠٠٢، ثم تأكد فيما بعد أن كل ما يظهر هو تغيير تكتيكي، لا يعني أي تحول عن الأفكار الجوهرية للمحافظين الجدد، ثم إن وثيقة ٢٠٠٦، ليست استراتيجية بأي حال، لكنها مواعة مع الظروف التي واجهها تطبيق استراتيجية ٢٠٠٢ ميدانيا في العراق.

وظلت الأفكار الجوهرية لاستراتيجية ٢٠٠٢، كبديل للاحتواء، هي صلب السياسة الخارجية لحكومة بوش، حتى آخر يوم له في الحكم في يناير ٢٠٠٩، وكان كل ما ظهر عليها من مؤشرات يوحى وكأن هناك تغييرا، هي مجرد تغييرات تكتيكية، والتفاف حول المشاكل والعراقيل التي تواجه وضعها موضع التطبيق.

وكان واضحا أن تغييرات أدخلت على بعض مبادئ استراتيجية ٢٠٠٢، أهمها تجميد مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية، الذي كان مقرر له تتابع حلقاته بعد العراق، مستهدفا

سبع دول في المنطقة، وذلك نتيجة الفشل العسكري في مواجهة ضربات المقاومة العراقية، وحالة القوضى الأمنية التي أقلت زمامها، ومابداً أخيراً من لجوء الولايات المتحدة إلى إجراء اتصالات وجواريات مع ممثلين لقوى المقاومة، والذي فسره الأمريكيون بأنهم لا يرفضون حواراً مع القوى التي تقاوم من أجل إنهاء الاحتلال، وليس من أجل القتل الجماعي، والقوضى الاجتماعية والأمنية، ولذلك هم يستبعدون أي حوار مع جماعات تابعة لتنظيم القاعدة.

أما موقف المحافظين الجدد من الديمقراطية فقد ظهر من المناقشات الدائرة في الولايات المتحدة، أنهم فكروا في إعادة نظر في فكرة الضغط المباشر للإسراع بالديموقراطية، بسبب فوز حماس في انتخابات ديموقراطية.

لقد كانت السياسة الخارجية تطبيقاً عملياً لما تضمنته استراتيجية ٢٠٠٢، والتي تمهدت بإطلاق حملة سياسة خارجية هجومية، لنشر الديمقراطية، وتغيير الأنظمة، مع الوضع في الاعتبار احتمال الأخذ بمبدأ الضربة العسكرية الاستباقية.

وشملت هذه الاستراتيجية تركيزاً على عدد من المبادئ المعونة، لضمان تطبيق مبادئها منها : دفع جهود إدارة المعونة الخارجية بهدف استخدام المعونة، للوفاء بالأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية. وتضمنت تعزيز ونشر الديمقراطية في أنحاء العالم خاصة الشرق الأوسط، بما في ذلك دعم وإنشاء مؤسسات إقليمية داخلية للعمل من أجل الديمقراطية.

وفي ١٦ مارس ٢٠٠٦ أعلن البيت الأبيض، وثيقة الولاية الثانية لاستراتيجية الأمن القومي، والتي تعكس أولوية التزام الرئيس الأمريكي «بحماية أمن الشعب الأمريكي». متضمنة كيفية العمل لحماية الشعب الأمريكي، ودفع المصالح الوطنية الأمريكية، واعتمدت هذه الاستراتيجية على محورين يحددان العمل على إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادي، ودفع الديمقراطية الحقيقية. ومواجهة تحديات عصرنا بقيادة أمريكا لمجتمع دولي ينمو من الدول الديمقراطية.

واستمر العمل على نشر الديمقراطية هدفاً رئيسياً في استراتيجية ٢٠٠٦، لكن ضمن عدد آخر من أهداف السياسة الخارجية، وعلى أن تأتي الديمقراطية بأنظمة صديقة وليست معادية. ولم يكن معنى ذلك التراجع عن مطلب الديمقراطية، لكنه إعادة ترتيب الأولويات، فبينما كان هذا الهدف في الولاية الأولى يعتمد على تحركين، الأول: مطالبة الأنظمة بالإصلاح السياسي والديموقراطية والثاني : القدرة على مواصلة السياسة الهجومية، في حالة النجاح عسكرياً في العراق، فإن الهدف في الولاية الثانية اتجه إلى العمل على دعم مؤسسات وجماعات في الداخل بالتمويل، والاتصال المباشر، والتحريض من الداخل لإحداث خلعة داخلية، تؤدي بالضرورة إلى تغيير الأنظمة العvisية على التغيير الديمقراطي، وليس مطالبته بالإصلاح.

وجاء في استراتيجية ٢٠٠٦، سعى السياسة الخارجية، لدعم الحركات والمؤسسات النشيطة من أجل الديمقراطية، في كل دولة وفي كل ثقافة. بمعنى أن السياسة الأمريكية ستظل تتعامل مع الأنظمة القائمة حتى ولو أوحث لها بتاريخها تشددها في مطلب التغيير والإصلاح السياسي، لكنها ستتركز على أن يؤدي التفاعل الداخلي بين كافة التيارات

المطالبة بالإصلاح، إلى إزاحة هذه الأنظمة. وهذا مبدأ منصوب عليه في استراتيجية ٢٠٠٦ بأنه : «هدف إنهاء حكم الأنظمة الاستبدادية». وهو تقسمه ما سبق أن شرحته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، بقولها إن الهدف النهائي لسياسة حكومة بوش هو «إنهاء أنظمة الحكم غير الديمقراطية في العالم».

إن قراءة الوثيقتين - ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، يظهر نزوعا نحو الأخذ ببعض مظاهر السياسة الخارجية الواقعية مثل : النص على العمل مع الحلفاء والأصدقاء، والتركيز على الدبلوماسية في حل المشاكل، بدلا من التركيز السابق على أولوية الخيار العسكري، وعلى الاعتماد على التحالفات والمؤسسات بدلا من الاعتماد على قوة أمريكا المنفردة.

والسؤال المنطقي في هذه الحالة هو : هل عدلت حكومة بوش من توجهاتها؟.. ولماذا؟ إن معهد بروكينجز للدراسات السياسية نشر دراسة لخبير السياسة الخارجية المعروف أيفودالدر قرر فيها أن حكومة بوش قبلت التغيير رغما عنها، وأنها اضطرت لبعض التغيير بحكم الضرورة، وليس بالاختيار.

وهناك مجموعة من الحقائق تحمل إجابة عن السؤال المشار إليه وهي :

١ - الخوف من انهيار مشروع المحافظين الجدد للهيمنة العالمية، والتمكين لاسرائيل من المنطقة، وكان تقديرهم أن المشروع مقدر له أن يكتمل في فترة حكمهم مع بوش.

٢ - ما تأكد من أن السياسة الخارجية الثورية لبوش، قدرتها محدودة وليست مطلقة، وأن معظم التهديدات التي يواجهونها، لا يمكن هزيمتها بالقوة العسكرية وحدها. بالإضافة إلى ما أظهرته التجربة العملية في الحكم، من أن قدرتهم على النجاح متوقفة على تمتع سياساتهم بالشرعية الدولية.

وبالتالي فإن ما رأيناه من إشارات متناقضة للسياسة الخارجية، يعكس بالدرجة الأولى المأزق الذي وجد المحافظون الجدد أنفسهم فيه، ومحاولتهم إنقاذ أكبر قدر ممكن من مشروعهم، في فترة العامين الأخيرين المتبقين لهم في الحكم، وإذا كانت الديمقراطية مطلبهم في الأساس، فليس ذلك من أجل الديمقراطية ذاتها، وإنما لمجئ أنظمة تقبل السير في ركاب السياسة الأمريكية، أو قبول ذلك من أنظمة قائمة.

إلا أن هناك حقيقة تجاوزت المحافظين الجدد ومبادئهم وطموحاتهم الخاصة، وهي ما أصبح متفقا عليه لدى الرأي العام، ومعظم النخبة، من أن «العدو» للأمن القومي، هو غياب الديمقراطية، بمعنى أن تلك مسألة لا يعتقد أنه سيحدث تغيير بشأنها، أيا كان من سيخلفهم في الحكم بعد انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨.

من ثم فإن الفهم لمسألة الديمقراطية والجزء المكمل لها في قضية حقوق الإنسان، يظل قابعا في عمق التفكير الأمريكي لدى النخبة والرأي العام، وفي الكونجرس، حتى ولو شهد مراوغة تجاهه من مؤسسات الدولة الرسمية، خاصة البيت الأبيض، اقتناعا بأن مصدر التهديد للأمن القومي، هو غياب الديمقراطية، التي يولد غيابها العنف والإرهاب.

الفصل الخامس

أمريكا تدفع ثمن فشل بوش وأعوانه

لم تتوقف الانتقادات لسياسة بوش، واستراتيجية سياسته الخارجية، نتيجة التعثر العسكري في العراق، وما تبعه من تأثيرات سلبية على مصداقية أمريكا وصورتها في العالم، بل إن هذا الفشل حرض عددا ممن ينتمون إلى جماعة المحافظين الجدد على الهجوم الحاد على سياسة بوش.

وكان من بينهم المفكر السياسي فرانسيس فوكوياما، في كتابه الصادر عام ٢٠٠٥ بعنوان «أمريكا في مفترق طرق» America At the crossroads.

ويشير المؤلف إلى هدف تغيير النظام بإقامة حكم ديمقراطي يكون حسب تعبير بوش نفسه، نموذجا ملهما يحتذى في بقية دول المنطقة، هو هدف كل هذه الدماء التي سالت والأموال التي أهدرت على هذا المشروع. وأن الحرب لم تؤت ثمارها، وأن مبدأ بوش الذي يسير بخطى متثاقلة، قد عزل أمريكا عن العالم، وأن الفوضى التي حلت بالعراق كفيلة بهدم أي مشروع يتحدث عن القيم الأمريكية النبيلة. وأن حرب أمريكا في العراق جعلتها أقل أمانا مما كانت.

وساد شعور قوى بين بعض المختصين بحالة السياسة الخارجية الأمريكية بأن المؤسسة السياسية لم تصل إلى بلورة تصور أو فكر استراتيجي، تؤسس عليه شكل المواجهة بينها وبين الإرهاب العالمي، الذي صنفته بأنه العدو البديل عن الشيوعية، وهدف هذه المواجهة؟، وإلى أين ستمضي؟، ومتى توضع لها نهاية؟، فحول بعض هؤلاء الخبراء وجههم ناحية الأدب، يستخرجون منه مقولات وتفسيرات، لما يحدث حتى أن بعضهم رجع إلى الرواية الشهيرة للكاتب البريطاني جورج أورويل والتي كان عنوانها «١٩٨٤»، وتوقفوا أمام عبارة شهيرة فيها تقول... «الحرب هي السلام»، وقالوا إن الاتجاه السياسي الذي تسير عليه الحكومة الأمريكية الآن، قد عكس مقولة أورويل، بحيث صارت وفقا لمبدأ حكومة بوش هي «السلام هو الحرب».

حروب بلا نهاية

ولعل هؤلاء قد بنوا تحليلهم على أساس حالة الغموض التي سيطرت على رؤية الحكومة الأمريكية للحرب التي أعلنتها ضد الإرهاب، وما صرح به الرئيس بوش وأركان حكومته، وعلى رأسهم وزير الدفاع، بأن الحرب لم تبدأ بعد، أو أن القتال في أفغانستان هو المرحلة الأولى من الحرب، أو أننا نتجه إلى مواجهة طويلة لا نعرف متى تنتهى.

وكان اتخاذهم مقولة أورويل أساسا لتحليلهم للسياسة الأمريكية راجعا إلى عدة أسباب :

* إن عدم تحديد هدف واضح للحرب ضد الإرهاب، يفتح الباب لتداخل فكرة الحرب مع فكرة السلام، بحيث يؤدي الخضوع لهذا التداخل، إلى استمرارية الحرب كمفهوم استراتيجي، وتظل الولايات المتحدة، تخرج من معركة قتال، لتدخل معركة أخرى.

* إنه لأول مرة تطرح الولايات المتحدة رسميا مفهوم العدو المحتمل كخصم تجهز نفسها لمواجهة معه، وليس فقط الخصم المؤكد. حيث جرى ترويج فكرة الحرب الوقائية ضد أنظمة قرر البيت الأبيض أنها أنظمة حكم معادية.

* وهذا المفهوم أفاض في شرحه في جلسة استماع أمام الكونجرس، جورج تيت مدير وكالة المخابرات المركزية السابق حين راح يعدد الجهات التي تعتبر أهدافا للحرب على الإرهاب، لأنها اتخذت بالفعل مواقف ضد أمن الولايات المتحدة، ثم أضاف إليها جهات وتنظيمات في العالم، اعترف بأنها لم تقم بأعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة، ولم تتخذ مواقف عدائية ضدها على وجه التحديد، لكن قد يحدث في المستقبل، أن تجد هذه التنظيمات، أن سياسات الولايات المتحدة تهدد وجودها، مما يجعلها تتحول إلى العداء للولايات المتحدة، وعندئذ تضم هذه المنظمات إلى الأهداف التي تستهدف الحرب الأمريكية على الإرهاب.

* إن الاتجاه لجعل العراق ميدان الضربة التالية للحرب على الإرهاب، بعد استكمال الحرب ضد قواعد الإرهاب في أفغانستان، يرسى مبدأ جديدا يقرن الحرب بالسلام، ويزيل الخط الفاصل بينهما، فمادام العراق لم يكن ضالعا في هجوم الحادي عشر من سبتمبر، فإن هذا يعنى أن واشنطن تحتفظ لنفسها بالحق في الإطاحة بأنظمة حكم

لا ترضى عنها، أو لتصفية حسابات أخرى خارجة عن دائرة الجرب ضد الإرهاب، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأنظمة لها علاقة بالمنظمات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة أم لا.

وحسب الوصف الذى استخدمته جيمس ماتيوس رئيسة مؤسسة كارينجى للسلام فى واشنطن، فإن المعنى المباشر لأى ضربة أمريكية للعراق، هو أنه رسالة إلى أية دولة أخرى فى العالم، بأنها قد تتعرض لمثل هذا العمل مستقبلا، حتى ولو لم يكن هناك استفزاز من جانبها للولايات المتحدة.

إن هذا المفهوم للحرب يتعارض تماما مع النظريات العسكرية التى صارت تقليدا وفكرا استراتيجيا، للولايات المتحدة، منذ ما بعد حرب فيتنام، وخلال السنوات التى تلت نهاية الحرب الباردة، ومنها ما عرف باسم «المخرج الاستراتيجى من الحرب».

والذى أجمع عليها عدد كبير من القيادات العسكرية الأمريكية البارزة، ومنهم كولن باول عندما كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية.

وهذا المبدأ يعنى ألا تدخل الولايات المتحدة أى حرب، إلا إذا كانت استراتيجية هذه الحرب، توفر منفذا سلسا، لخروج الولايات المتحدة منها، دون أن تكون فى هذا الخروج عرضة لأى خسائر بشرية أو غير بشرية، وبحيث لا يصبح تدخلها وكأنها تفوض فى مستقبل ليس هناك طريق للخروج منه. وقد علت أصوات أعداد كبيرة من أعضاء الكونجرس خاصة من الديموقراطيين، تطالب باحترام هذا المبدأ.

استند الذين أخذوا بهذا التفسير، ضمن ما استندوا إليه، إلى النشاط الظاهر للوى الحرب، والدعوة للتعامل بالقوة العسكرية مع الذين يتحدون للولايات المتحدة، وعلو صوت حركة المحافظين الجدد، والتى تعبر عن اليمين المحافظ المتشدد فى الحزب الجمهورى الحاكم، رافعين شعارات الهيمنة حتى بصورتها التى سادت فى سنوات الحرب الباردة، مثل التخلي عن معاهدات وقف سباق التسلح، والرقابة على الأسلحة، والعودة إلى رفع القدرات العسكرية الأمريكية فى العالم، وما لوحظ من حجم مشروع الميزانية العسكرية، والتى طلبت فيها حكومة بوش زيادة مقدارها ٤٨ مليارا من الدولارات فى الاتفاق العسكرى معظمه على الأسلحة والصواريخ الاستراتيجية، لتصبح أضخم ميزانية عسكرية منذ عهد الرئيس ريجان.

بصرف النظر عما إذا كان هذا التفسير لسياسة إدارة الرئيس بوش صحيحا تماما أم لا، حتى وإن بنوه على مقولة شهيرة فى رواية جورج أورويل، فإن الذين اخنوا به لديهم

أسبابهم التي استخلصوها من ظواهر ملموسة في الواقع، وليس اجتهدا مستمدا من الخيال. ولم يكن مصدر القلق الوحيد نابعا من الخوف من الخلط بين مفهوم الحرب ومفهوم السلام، بل لأن هذا التوجه يحمل معه تناقضاته التي يمكن أن تؤدي إلى الخطر، يدل أن تقتلع جذور الخطر وتقضى على مصادره.

فمثلا قرر ٩٠٪ من الأمريكيين في استطلاع أجرته معا الواشنطن بوست وشبكة إي بي - سي، عام ٢٠٠٢، أنهم مازالوا يؤيدون الحرب في أفغانستان، وقرر ٨٠٪ منهم أن أصعب مرحلة في الحرب لم تأت بعد.

لكن أين ستكون هذه المرحلة؟ وما هو ميدانها؟، وما هو العدو الذي ستدور معه المواجهة؟، كل ذلك يظل صورة مشوشة، لا يستطيع الأمريكيون أن يروها واضحة قاطعة.

وهذا أصعب جزء في بناء استراتيجية سليمة في دولة كالولايات المتحدة، قام نظامها السياسي على فرضية أساسية بأن نجاح أية استراتيجية حرب، رهن بوجود توافق في الرأي بين القيادة وبين الرأي العام، الذي تكون مساندته للجهد الاستراتيجي اليومي للحرب شرطاً أساسياً لنجاحها. وهذا التوافق غير ممكن عمليا في مواجهة تخوضها القيادة، بينما هي في نظر الرأي العام رحلة إلى المجهول.

إن ما جرى من هجوم إرهابي ضرب مركز الإحساس التقليدي بالأمن والاستقرار داخل الولايات المتحدة، قد خلق أزمة قومية داخلية، صارت تحتل الأولوية القصوى لدى المواطن، وأصبحت القيادة تتحمل المسؤولية عن حل هذه الأزمة. لكن مفاهيم الحرب التي تنتهي في ميدان لتبدأ في ميدان آخر، بالإضافة إلى فكرة الحرب الوقائية، والعدو المحتمل، هي مفاهيم من شأنها أن تجعل العالم مكانا أشد خطورة، وليس أوفر أمنا.

التناقض بين فتح جبهات وحرب في مناطق مختلفة، وبين عدم سعي السياسة الخارجية الأمريكية لكسب تعاطف شعوبها، بينما هي في احتياج حيوي لتعاطف هذه الشعوب في المرحلة المقبلة، بل إن الرئيس بوش نفسه قال إن النجاح الذي تحقق عسكريا في أفغانستان قد جاء بمساعدة ائتلاف قوى من دول متحضرة، منها ١٧ دولة أرسلت قوات إلى أفغانستان، وأن النجاح في المرحلة القادمة سيعتمد على التعاون من الحلفاء في أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا.

وإذا كان الرئيس بوش قد وضع الشرق الأوسط وآسيا ضمن هذه المناطق، فإن هذا كان يستلزم منطقيا واستراتيجيا، حل مشكلة مشاعر عدم الرضا بين العرب لموقف

الولايات المتحدة من حرب إسرائيل التي لم تعد فقط تستهدف ما يتعللون به عن عنف فلسطيني، بل أصبح الهدف الواضح سحق الأمانى الوطنية للفلسطينيين.

وإن مظاهر التافض هذه التي جعلت الكثيرين يخشون من أن تتحول الحرب إلى معركة بلا نهاية، أو حرب ليس لها مخرج استراتيجي، خاصة أن التاريخ الأمريكي يشهد على أنه في أوقات الأزمات القومية الكبرى، تسود الروح العسكرية التي تنزع للحرب، كظاهرة من ظواهر الثقافة الوطنية، ويبرز في ظلها ويعبر عنها ما يسمى لوبي الحرب War Lobby كقوة سياسية تنتعش في مثل هذا المناخ، وكثير من المفكرين السياسيين الأمريكيين يتفقون على أن هذه الظاهرة، وإن كانت ضاربة في عمق التاريخ الأمريكي منذ الحرب الأهلية في أول القرن التاسع عشر، فإنها تظل كامنة حتى يومنا هذا، وتظهر لتسيطر على المناخ العام، مادامت هناك أزمة قومية كبرى.

ومع ذلك فهناك أسباب عديدة ترجح مقولة أن الفكر السياسي الأمريكي بالنسبة للحرب في الفترة اللاحقة للحرب، يظل حالة يعزز منها وجود تيار للمحافظين الجدد، في مراكز السلطة. لكنها مجرد حالة لم تتبلور في نظرية أو مفهوم استراتيجي متكامل، فالحرب حتى في ميدانها الأول في أفغانستان لم تنته بعد، والعدو الذي خرجت القوة العسكرية الأمريكية لملاقاته في الخارج، قد تظهر له مواقع متعددة، وهويات مختلفة، ومادام هذا العدو هو الإرهاب العالمي، فالإرهاب يظل خصما بلا جنسية، أو موقع جغرافي، أو هوية لها ملاح مشتركة من ثقافة أو دين أو عرق، ولا يمنع من أن تنشط بعض خلاياه، ممن لا تنتمي إلى العرب أو الإسلام، أو أي من شعوب العالم الثالث، منتمية إلى هوية أمريكية أو أوروبية خالصة، لتفتح جبهات لها، تكمل بها جبهة الإرهاب التي أعلنت الولايات المتحدة الحرب عليها. وليس بعيدا عن الذاكرة ما أثبتته تحقيقات الجهات الرسمية الأمريكية بعد تقجير المبنى الفيدرالي الحكومي في أوكلاهوما عام ١٩٩٣، من وجود عشرات التنظيمات، وعشرات الألوف من العناصر التي تضمها هذه المنظمات، ممن يجمعهم هدف هدم المجتمع الأمريكي، بأركانه السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في إطار فلسفتهم التي ترفض المجتمع الأمريكي وتكفره، بمفهوم التنظيمات الإرهابية.

ومادام الإرهاب لم يتم وضع تعريف محدد ونهائي له، فإن مقولة الحرب هي السلام، وفقا لإعلان حرب غير محددة الأهداف على الإرهاب، جعل هذه الحرب نوعا من المواجهة مع عدو على جبهة واحدة، بينما هناك جبهات أخرى مكشوفة، وربما تكون في العمق الأمريكي ذاته، لكن النظرة الأيديولوجية الضيقة للمحافظين الجدد لم تتبصرها، مما كان ينذر بفتح جبهات من الأزمات والكوارث، تنقض على الولايات المتحدة في لحظة ما.

ظاهرة العداء لأمريكا

وكان من أبرز نتائج سياسة بوش الخارجية، التي أزعجت كثيرا الشعب الأمريكي ظاهرة الكراهية للسياسة الأمريكية، أو الشعور المضاد لأمريكا تحت حكم بوش. والتي عرفت باسم Anti Americanism.

كان أول ظهور لهذه الكلمة في أوروبا في أواخر عام ٢٠٠١، وتابعتها الصحف ووسائل الإعلام، ومعاهد استطلاعات الرأي العام هناك، بعد أن لاحظت أنها ظاهرة تتسع لتمثل تيارا عاما يرفض السياسة الخارجية الجديدة لحكومة بوش، متضمنة: التعريف الأمريكي للإرهاب، والانفراد بالقرارات السياسية الاستراتيجية، في تجاهل للحلفاء في أوروبا. وإغفال دور المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وتجاوز القانون الدولي. والتعيز المطلق لإسرائيل، على حساب حل قضية الشعب الفلسطيني.

وكثير من الصحف الأمريكية توقفت أمام هذه الكلمة بالتحليل، كما أن البعض من معاهد استطلاعات الرأي وفي مقدمتها معهد بيو PEW الأمريكي الشهير، سعى وراء رصد هذه الظاهرة في الدول الصديقة للولايات المتحدة، من أوروبا إلى الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، ووجدت نتائجها انتشار هذا التيار، بل إن غالبية الذين جرى استطلاع رأيهم في دول آسيوية صديقة، أضافوا إلى كلمة الكراهية للسياسة، عنصرا آخر هو خوفهم على أمنهم من السياسة الأمريكية الجديدة.

والشعوب العربية. ضمن شعوب العالم. كان لها رد فعلها بالضرورة، للسياسة الأمريكية الهجومية الجديدة، فهي وضعت العالم العربي ميدانا للمواجهة مع ما اعتبرته موطن الخطر على أمنها القومي. حسب التعريف للإرهاب الذي انفردت بصياغته، والتعامل مع المنطقة طبقا لمبدأ الضربة الاستباقية، والعدو المحتمل، وغيرها من مكونات استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أعلنتها البيت الأبيض في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢.

فلماذا كنا نجد تركيزا على أن هناك كراهية في مصر أو العالم العربي، وكأنه ينفرد بخاصية ليس لها وجود في العالم أو كأنه هو المبادر بها. مع أنها ليست كراهية لأمريكا كدولة وشعب، لكنها تعبير عن موقف من سياسة أمريكية، يضاف إليها، أن العرب والمصريين يجدون في هذه السياسة ما يهدد أمنهم القومي، وعلى سبيل المثال لا الحصر

هذا التحيز الكامل لإسرائيل. وخروج الحكومة الأمريكية على قواعد كانت قد استقرت من جانب رؤساء أمريكا على أن المستوطنات غير شرعية وعقبة في طريق السلام وإن أمريكا تحمى أمن إسرائيل ولا تحمى توسعها من جانب رؤساء أمريكا الذين سبقوها مباشرة مثل أن المستوطنات تعرقل - الحل الشامل على كل المسارات من أجل إغلاق ملف النزاع العربي الإسرائيلي تماما .

ثم إن آخر استطلاعات للرأى فى الشارع العربى فى آخر فترة حكم بوش قالت إنه إذا كان هناك شعور مضاد فهو مضاد للسياسة الأمريكية التى يقودها المحافظون الجدد، وليس مضادا للولايات المتحدة كدولة أو للشعب الأمريكى. إلى أن شكلت لجنة بيكر - هاملتون، وأعلنت تقريرها عن دراسة الوضع فى العراق، وقدمت توصيات تخرج أمريكا من مأزقها هناك. لكن بوش رفض تقرير اللجنة التى كان قد وافق على تشكيلها .

صحيح أن بوش وعد من البداية بالتعامل بجدية مع توصيات اللجنة إلا أن تسريبات من البيت الأبيض ألححت إلى أنه ليس متوقعا أن يقبل كل ما جاء فى التقرير، وأنه يضع أمامه خيارات أخرى يفكر فيها، منها تقارير مجلس الأمن القومى، ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية. وبالفعل أعطى بوش بعد ذلك ظهره لتقرير اللجنة.

توصيات اللجنة أقرت بأن قدرة أمريكا على السيطرة على الأحداث فى العراق والإمساك بزمامها تتراجع، وواجهت اللجنة بوش بالخيار الحاسم، وهو أن يتخلى عن سياسته الخارجية أو سيكون مآلها الفشل، ليس فى العراق وحده، بل فى الشرق الأوسط بكامله، وكانت لهجة التقرير ناطقة بهذا المعنى فى قولها نحن قد خسرنّا .

إن تقرير لجنة «بيكر - هاملتون» تحول وقتها إلى محور تدور من حوله كل المناقشات فى واشنطن، خاصة أنه جاء معارضا كل سياسات الأمن القومى التى اتخذتها حكومة بوش منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واللجنة التى أعدته جاءت من خلال اختيار سياسى عام، من جانب النخبة المختصة بالسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة التى تعد بحكم طبيعة عمل النظام السياسى الأمريكى طرفا مشاركا فى صناعة السياسة الخارجية، فلقد كانت معاهد ومراكز الفكر السياسى فى فترة الولاية الثانية لبوش تناقش كيفية الوصول إلى رؤية مستقلة للوضع السياسى فى العراق. وكيفية التصرف إزاءه، واستقر رأى مجموعة منها تولت المهمة تضم المعهد الأمريكى للسلام، ومركز دراسات الرئاسة، ومركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، على اختيار بيكر وهاملتون لرئاسة مجموعة من

الحزبين تختص بدراسة الوضع في العراق. واشترط بيكر موافقة الرئيس بوش أولاً، وأن يكون الرئيس على علم بأن النتائج قد لا تأتي على هواء.

وجاء التكليف من الكونجرس، وتشكلت اللجنة وأتمت عملها وأصدرت توصياتها وهنا وجد بوش نفسه أنه يصعب عليه قبول النتائج، فقبوله لها يعني التحول ١٨٠ درجة عن سياسته الخارجية التي بنيت على استراتيجية الأمن القومي الجديدة في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، فيما يتعلق بمجمل أوضاع الشرق الأوسط ومشروعه الاستراتيجي في هذه المنطقة. وهو قد أعطى مفهوم العمل العسكري أسبقية على الدبلوماسية، بينما تقرير اللجنة يوصي بضرورة إيجاد جهد منسق عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا.

واعتبر التقرير أن المخرج من المأزق في العراق هو إيجاد مناخ لتفادي انتشار الفوضى هناك، لتتحول إلى فوضى إقليمية، إنما يتطلب إيجاد اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال وساطة أمريكية فعالة، ومباشرة دبلوماسية نشيطة، هذه التوجهات تصطدم بكل ما أمنت به جماعة المحافظين الجدد وعملت على تطبيقه، في رفض للحل الشامل، وعدم الاقتناع بالتفاوض مع الفلسطينيين، وأن يكون الحل هو ما تراه إسرائيل وما ترضاه. كان هذا سلوكهم العملي برغم أي كلام وتصريحات. وإذا أخذ بوش بهذه التوصيات فإنها تعني تحولا عن عقيدة أيديولوجية حكمت تفكير البيت الأبيض تجاه العراق والشرق الأوسط بأكمله. وقد صدر عن الحكومة تلميح بأن توصيات بيكر تناسب الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وليس الشرق الأوسط الموجود الآن عام ٢٠٠٦ بعد ٢ سنوات من غزو العراق، وهو تلميح لم يرض عنه بيكر ومجموعته.

وببقى ما الذى يحدث بعد انتهاء حكم بوش

إن التقرير ليس عن العراق فحسب، بل هو أيضا عن مجمل السياسة الخارجية فهو يسمى لتفادى كارثة للسياسة الخارجية، ويضع فى اعتباره أن ظهور أمريكا بمظهر الدولة المنهكة من الحرب يشكل أكبر تهديد لها، ولعلاقتها بأصدقائها وحلفائها، ويسعى لايجاد صيغة لهدنة سياسية فى واشنطن داخل مجتمع النخبة المعنية بالسياسة الخارجية، حرصا على حالة التوافق بين النخبة وفيما بين الرأى العام، وهو ما اعترف به ليون بانيتا عضو لجنة بيكر فى المؤتمر الصحفى الذى أعلنوا فيه تقريرهم. بأن توصيات اللجنة ليست عن العراق بل عن أمريكا، فتجن دولة منقسمة حول حرب العراق، ولن يستطيع الرئيس أن يحكم، ولا مؤسسات الدولة أن تعمل بكفاءة مع استمرار هذا الانقسام.

ويحاول التقرير كذلك تجنب أزمة فى النظام السياسى الأمريكى من داخله، بعد أن أصبحت سياسة بوش سببا فى تمزيق المجتمع الأمريكى.

وهناك اتفاق بين الجميع فى واشنطن على أن التوصيات تمثل منطق تفكير ما يسمى فى الولايات المتحدة بالواقعية السياسية، وهى على النقيض من المدرسة المثالية التى ينضوى تحتها - مع غيرهم - المحافظون الجدد.

والخلاف بين الاثنين هو فى الأسلوب وليس فى الهدف.

فالاثان يؤمنان بالسيادة الأمريكية فى العالم، لكن الواقعيين يعطون أولوية للتعامل مع الواقع، بينما المثاليون يرون فرض أهدافهم على الواقع بالقوة، ولذلك فالتوصية بالانسحاب من العراق لا تعنى التخلي - من أى منهما - عن النفوذ السياسى هناك، أو مما حوله من أوضاع سياسية اكتسبت فى المنطقة.

الفصل السادس

عهد أوباما وسياسته الخارجية

فى الرابع من نوفمبر ٢٠٠٨، أجريت انتخابات الرئاسة بين المرشحين المتنافسين الديموقراطى باراك أوباما، والجمهورى جون ماكين، وتحقق الفوز لأوباما، بعد أطول معركة انتخابية فى تاريخ أمريكا، والتي دارت لأكثر من سنة ونصف السنة، وأكثرها تكلفة حيث تجاوز ما أنفق فيها خمسة ملايين دولار.

أظهرت الحملة من بدايتها، وحتى النتائج التى أعلنت فى نهايتها، أن الأمريكين كشعب قد تغيروا، وأصبحوا مختلفين. وبالتالي فأمریکا لن تكون هى نفسها ما كانت عليه. فقبل ذلك بأربعين عاما كان شخص مثل أوباما يجد صعوبة فى تناول طعامه فى مطعم للبيض، فما بالك وقد دخل البيت الأبيض.

والعالم أيضا - الذى تحتل فيه أمريكا مركز القيادة العالمية - يتغير هو الآخر، ومعه وضع ودور أمريكا فى العالم.

ومتلما قال الكاتب دانييل فينكليستين إن أمريكا لم تكن تتطلع - فى أثناء انتخابات الرئاسة - إلى مرشح قادر على أن يكون قائدا لقواتها العسكرية، لكنها كانت تتطلع إلى قائد يمكنه قيادة الأمة، ويستحق احترام العالم.

فى القرن الحادى والعشرين ينزاح بسرعة الفاصل بين المياملات الداخلية والسياسية الخارجية، ولا بد أن يفرض التغيير الذى حدث فى العالم نفسه على أوباما، ويجعله يبدى اهتماما كبيرا بالشئون الخارجية، سواء رضى بذلك أم لم يرض.

تقرير ٢٠٠٨ للمخابرات القومية الأمريكية :

سيطرة أمريكا ستتقلص كثيرا

وكان قد صدر في أكتوبر ٢٠٠٨ - أى فى ذروة المعركة الانتخابية - تقرير عن المجلس القومى للمخابرات فى الولايات المتحدة، حول مستقبل قوة أمريكا . جاء فيه أن السيطرة الأمريكية سوف تتقلص كثيرا . وأن القوة العسكرية، وهى المكون الأساسى لاستمرار السيادة الأمريكية فى العالم - ستقل أهميتها فى عالم تنافسى فى المستقبل . ولا معنى ذلك هبوط مكانة القوة الأمريكية لكن معناه صعود الباقين . والقوة بهذا المعنى جزء من إطار يضم : القوة العسكرية، والقدرات الاقتصادية، والقدرة على السيطرة على مصادر تهديد الأمن القومى الجديدة وفى مقدمتها الإرهاب، والتي لم تعد الولايات المتحدة بمفردها تستطيع التصدى لها، بل تحتاج فى ذلك إلى تعاون دول أخرى.

وهنا تعتبر عدم قدرة دولة بمفردها - حتى ولو كانت أقوى دولة وهى الولايات المتحدة - على الامساك بزمام مختلف المشاكل، هو من أكبر التحديات أمام حكم أوباما .

ولوحظ أيضا أن هذا التقرير ذكر أنه فى الفترة القادمة سوف يكون هناك تغيير أكثر، واستمرارية أقل، وفى هذا خروج على المبدأ الثابت فى لسياسة الخارجية للولايات المتحدة والذي بنص على أن عوامل الاستمرارية أكبر وأقوى من عوامل التغيير .

التحديات أمام قدرة أوباما على التغيير

وإذا كان أوباما قد رفع شعار التغيير عنوانا لحملة الانتخابية، فإن بعض التغييرات قد تكون سهلة التنفيذ، لكن بعضها يبقى قضية سوف تدور حولها خلافات ليست هينة. وما هو سهل التطبيق يشمل ما أعلنه أوباما نفسه عن رفضه لكثير من السياسات الخارجية لبوش، مثل العمل على استعادة قوة العلاقة مع الحلفاء، وعدم تجاهل المؤسسات الدولية، واستعادة الثقة في أمريكا كقوة دولية مهمة. والسمى لعلاج مظاهر الشعور المضاد لأمريكا في العالم، وإعادة الدبلوماسية إلى سابق عهدها، باعتبارها الوسيلة الرئيسية للسياسة الخارجية قبل الحرب والفكر العسكري.

أما ما لا يزال يمثل الجانب الأصعب أمام أوباما، فهو أن هناك شخصيات وتيارات، ومراكز ومؤسسات سياسية، ترفض التخلي عن الفهم بأن أمريكا هي الدولة المقدر لها أن تظل تقود وتهيمن على العالم. وهذه لن تتخلي عن أفكارها بسهولة.

وإن كان يقابل ذلك، أن أوباما لا يعبر عن التغيير، كشخص، أو كرئيس منتخب، لكنه جاء في ظروف سبقت فيها حركة كانت قد استوعبت أبعاد ما يجري في العالم، وسيطر عليها إقتناع بضرورة التغيير. بحيث إن أوباما دخل البيت الأبيض ووراءه حركة عامة تدعمه، يمكن أن توازن ضغوط القوى الأخرى.

وإن كان ذلك لا يعني تحولا مطلقا في كثير من المسلمات في الفكر السياسي الأمريكي بحكم التعود سنوات طويلة على القاعدة القائلة إن عوامل الاستمرارية أقوى وأكثر من عوامل التغيير. مع الأخذ في الاعتبار أن ما جرى في عهد بوش لم يكن تغييرا أو استمرارية، بل انقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية.

التحولات الأساسية لسياسة

أوباما فى العالم

ومن المفيد هنا أن نذكر أنه ليس بالضرورة أن يكون الرئيس فى أمريكا فاهما للسياسة الخارجية، ولديه إحاطة كافية بالعالم الخارجى، وعلاقاته الدولية، لأن طبيعة النظام السياسى سمحت بذلك.

فالرئيس يعمل معه مؤسسات فاعلة، ومجموعات قوى تشاركه صناعة قرار السياسة الخارجية، ويعوض نقص العلم عند بعض الرؤساء - وليس الكل - مستشارون من الوزن الثقيل، يشغلون أهم المناصب، وعلى رأسهم وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومى، مثلما يعوض ضآلة المعرفة بالعالم الخارجى عند المواطن العادى (رجل الشارع) تبوؤ مجموعات النخبة المتقوفة قمة المجتمع، كشركاء أصلاء فى صنع السياسة الخارجية.

الرئيس هارى ترومان — ك نموذج - وكان محدود الخبرة بالعالم الخارجى - حتى أنه وصف بالجاهل بالشئون الدولية - تريعت أمريكا فى عهده، قوة عظمى على قمة النظام العالمى، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشهدت فترة حكمه قيام المؤسسات الدولية التى شيدت على أساسها النظام الدولى - الأمم المتحدة، وحلف الأطنطى وصندوق النقد، والبنك الدولى، والتى صممها اثنان من أبرز معاونيه هما جورج مارشال وزير الخارجية، ثم دين اتشيسون الذى خلفه فى وزارة الخارجية، وهو صاحب الدور الأكبر فى هذا التصميم، والذى يوصف فى السلك الدبلوماسى الأمريكى بعميد الدبلوماسية الأمريكية الحديثة. واليوم يتولى رئاسة أمريكا أوباما وهو يختلف من حيث إنه دارس للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية (جامعة كولومبيا) ومتابع جيد لها، وإن كانت تنقصه الخبرة العملية - قبل دخوله البيت الأبيض - إلا أن إحاطته بالعالم، ربما تضمن قدرا من التوازن فى صناعة القرار، وعدم انفراد المستشارين بتقليب رؤيتهم التى يصورونها له، من وجهة نظر مصالحهم. وهذا التوازن كان سمة مميزة لجهود رؤساء تمتعوا بالخبرة الواسعة بالعالم مثل نيكسون وبوش الأب. وكلينتون ومن قبلهم كيندى.

وربما يختلف وضع أوباما عن سيقوه، فى أنه يبدأ عهده وفوق كتفيه ميراث ثقيل من المشاكل والأزمات الخارجية، يحرمه من رفاهية التأنى فى التعامل مع المشاكل العالمية، فالظروف فى لهفة على بداية سريعة لطرح سياسات التعامل مع عالم يتحول بإيقاع مندفع، ومما هو فى صالحه أنه يبدأ حكمه وقد سبقته حملة توير قادها عدد من كبار المفكرين والساسة والخبراء تعلن أن التحول الجارى فى العالم يفرض على أمريكا أن تضع فوراً لنفسها رؤية جديدة للتعامل والتواؤم معه، وليس الاصطدام به.

وهو ما جعل انتقال السلطة من بوش إلى أوباما، الأهم منذ انتقالها من هيرت هوفر إلى فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٢ عقب الكساد الكبير عام ١٩٢٩ .

ويبدو أن أوباما لم يضيع وقتا عندما عقد في نهاية الأسبوع الثالث من أكتوبر الماضى اجتماعا على مستوى عال مع مجموعة من مستشارى الأمن القومى قال فيه : إن الرئيس القادم يجب عليه أن يوجه البلاد فى اتجاه واحد، بإرسال رسالة واضحة لبقية دول العالم، نقول نحن لم نعد نتبع سياسات الانفرادية ولهجة التهديد والأيدولوجية .

ووصف أوباما هذا الاجتماع بأنه عقد للتركيز على بحث الأزمة المالية، وعلى مناقشة قضايا السياسة الخارجية التى تشغلنا، وعلى الفور بدأ مستشاروه فى وضع خيارات للسياسة الخارجية. وإذا كان الوقت مازال مبكرا لرسم صورة من الناحية التطبيقية لسياسة أوباما الخارجية، فإن أقواله مع بعض التحفظات قد تكون بمثابة مؤشرات لما قد يفعله، مع الوضع فى الاعتبار أن تغييرات متوقعة عند التطبيق، ستحل محل بعض ما جاء فى الحملة الانتخابية، أو فى الفترة التى أعقبها.

وعموما يعتبر ما تحدث فيه أوباما اختلافا أساسيا مع مبادئ عهد بوش، ومنها العودة إلى إحياء مبدأ المشاركة أو الشريك الاستراتيجى، والدبلوماسية كأداة لها أولوية على الحرب فى السياسة الخارجية، والتفاوض مع روسيا، ومع إيران مع التحفظ بالقول، نحن لن نسحب الخيار العسكرى من على المائدة، إذا فشلت معها المفاوضات، والعودة للعمل من خلال الأمم المتحدة وإعادة بناء التحالف الدولى.

أما عن الشرق الأوسط، فمن الواضح أن الموقف الأمريكى من عملية السلام بين العرب وإسرائيل لن يحدث فيه تغيير كبير، صحيح أن تغييرات يتوقع حدوثها نظرا لأن الفريق المختص بالسياسة الخارجية بالشرق الأوسط فى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى، سوف يكون مختلفا . لأن الذين وضعوا أسس سياستهم فى المنطقة فى الحكومة السابقة هم من المحافظين الجدد، وهم لا ينطبق على ممارستهم وصف التحيز لإسرائيل . كما هو الحال فى عهد أى رئيس أمريكى — إنما هم متحالفون تنظيميا مع أقصى اليمين فى إسرائيل، وشركاء أساسيون، حتى من قبل وصولهم إلى الحكم مع بوش، فى وضع سياسات الانقلاب على عملية السلام، وشغل العرب بالمبادرات الوهمية عن التسويات السلمية.

إن القاعدة فى صناعة القرار فى أمريكا هى أن أى تغيير فى مجال من مجالات السياسة الخارجية، لا يتم إلا بناء على وجود قوة ضاغطة من الدول المعنية، على نفوذ الولايات ومصالحها، وهو ما استطاعته الهند وأحدث تحولا عن مبدأ أساسى فى استراتيجية بوش. هذه القوة الضاغطة ليست متوافرة حاليا لدى العالم العربى، بسبب افتقاده استراتيجية أمن قومى، وهو ما تمتلكه وتمارسه بنشاط قوى إقليمية أخرى فى الشرق الأوسط.

وإن التعامل مع عهد جديد فى واشنطن، يضع خياراته بناء على ما يجرى فى مناطق العالم من تحولات، أو ما يعتري بعضها من سكون، يلزمه من جانبنا الإسراع بصياغة مبادرات تحمل رؤية وموقفا وليس مجرد انتظار «الفرج» من واشنطن.. ويبقى أن غياب استراتيجية الأمن القومى، هو الثقل الذى يمسك بتلابيب القدرة العربية ويعوقها عن الحركة، ويجعلها فى حالة عجز مزمن.

تحديات غير مألوفة

تواجه رئاسة أوباما

اعتاد الرؤساء الأمريكيون أن يبدأوا عهودهم وفي مواجهتهم تحديات، استطاعوا التغلب عليها، بما تتمتع به أمريكا من مقومات القوة، ومن مكانة عالمية متميزة. فإبراهام لينكولن انتخب وأمريكا على مشارف حرب أهلية، خلفت وراءها ٦٠٠ ألف قتيل.

وكانت الأزمة المالية العاتية عام ٢٠٠٨، قد أعادت إلى الأذهان ذكريات الكساد العظيم عام ١٩٢٩، الذي انتخب عقبه فرانكلين روزفلت لتكون هذه المشكلة التحدي الأكبر لعهد.

وفى العصور الحديثة دخل رونالد ريجان البيت الأبيض فى ظروف مشكلة تضخم، وارتفاع معدل البطالة، وحرب باردة اشتدت حدتها.

وحين تولى كلينتون الحكم اعتاد أن يعرب عن قلقه من عدم وجود تحديات كبرى للولايات المتحدة عالميا، بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى. مشيرا إلى أن مواجهة هذه التحديات وقهرها، هو الذى يترك إرثا للرئيس بعد انتهاء حكمه، يشهد له بعظمته كرئيس.

ومن المعروف أن كلينتون كان قد اقتنع بأنه سوف تفتح له صفحة فى سجل تاريخ الرؤساء العظام، لو أنه نجح فى تحقيق تسوية سلام فى الشرق الأوسط، تنهى النزاع العربى الإسرائيلى، وتحقق سلاما عادلا وشاملا فى المنطقة. لكن لم يحالفه التوفيق.

وجاء أوباما لتكون فى انتظاره قصة أخرى ومختلفة من التحديات، التى تضع أمريكا فى صورة الدولة التى تعاني مشكلة، تحتاج مواجهتها والتعامل معها إلى فكر سياسى مختلف، ورؤية مغايرة لتلك التى اعتادت أن تتنظر بها أمريكا للمشاكل التى تتعامل معها.

أوباما بدأ عهده ولديه عجز فى الميزانية وصل إلى تريليون دولار، واقتصاد يعاني المتاعب ومليون أمريكي فقدوا بيوتهم، وبطالة ترتفع أرقامها، وفى الخارج حريان

مشغلتان في العراق وأفغانستان، وتوترات ملتهبة مع روسيا، وإيران، وكوريا الشمالية، واستطلاعات للرأي تشير كلها إلى خلل في السياسة الخارجية، وتسجل أرقاما تؤكد هبوطا في سمعة أمريكا وصورتها في الخارج وآخرها - قبيل فوز أوباما - استطلاع أجرته معا شبكة «بي - بي - سي»، وجامعة ميرلاند، نتيجته أن شعوب ٢٢ دولة ترى أن نفوذ أمريكا في العالم هبط إلى أدنى مستوياته.

وفي استطلاع آخر لمعهد بيو الأمريكي، مقارنة بين نظرة إيجابية للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ نسبتها ٧٨٪، وبين نظرة سلبية هبطت عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٪، كما انخفضت النظرة الإيجابية للولايات المتحدة في نفس الفترة، من ٨٢٪ إلى ٥٢٪ في بريطانيا، ومن ٦٢٪ إلى ٤٢٪ في فرنسا، ومن ٧٧٪ إلى ٥٠٪ في اليابان، ومن ٥٢٪ إلى ١٢٪ في تركيا، وكلها دول حليفة للولايات المتحدة.

كان هناك ما يدعو لتقاؤل دول العالم بأوباما يستند إلى أنه يدرك العلة في السياسة الأمريكية، بعد أن طرح التغيير شعارا لعهد، ولأنه يملك خاصية الاستماع إلى الغير قبل أن يتخذ القرار، ولما ظهر من دقته وتأنيه في اختيار معاونيه، وهم من الأسماء المشهود للكثيرين منهم بالكفاءة، والفهم للسياسة الخارجية، وأن لهم رؤية ومواقف معلنة من مشاكل العالم، وتخفظات موضوعية على سياسات بوش.

وتشهد دراسات ركزت على الحقب الناجحة في الرئاسة الأمريكية، على قدرة هؤلاء الرؤساء على اختيار مستشاريهم ومساعدتهم من شخصيات قوية، حتى ولو كانت منافسة، وليس اللجوء إلى من يتفقون معهم دائما. وربما كان الأمل على أوباما ونجاحه معقود على الاعتراف بمدى التحول الذي يحدث في العالم، وبأن مصادر قوة أمريكا قد لحقت بها تحولات دراماتيكية في السنوات الأخيرة.

وهناك اتفاق بين الكثيرين في أمريكا بأن بلادهم ستظل جزءا مهما وقويا من النظام الدولي، لكن مهمة الرئيس الجديد هي الاعتراف بأن قوتها لها محدوديتها.

فأمريكا دولة مدينة، مع عدم ظهور أي دلائل على تعديل هذا الوضع، وظهر في قمة العشرين دولة التي عقدت في واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٨، لمناقشة إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، أن المشاركين الآخرين من وزراء الخارجية الأوروبيين لديهم تصورات للأزمة، لم يكن الرئيس الأمريكي أو الكونجرس مهيأين وحدهما لطرحها وصياغتها.

وعلى مستوى القوة العسكرية برهنت حرب العراق على محدودية القوة العسكرية الأمريكية الهائلة والمتقدمة، على خوض الحروب غير التقليدية.

كما أصبحت تتردد بكثرة فى الولايات المتحدة عبارات الباقين «الذين يبرز دورهم كأطراف أساسيين فى صياغة النظام الدولى للقرن الحادى والعشرين». والذين لابد أن تحتاج أمريكا بالضرورة لتعاونهم معها فى مواجهة التحديات والمشاكل ومصادر التهديد الجديدة للأمن القومى.

الفصل السابع استراتيجية للأمن القومي الأمريكي للقرن الحادى والعشرين

نص مشروع برينستون

صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون

مشروع برينستون للأمن القومي هو مبادرة من الحزبين استغرق إعدادها ثلاث سنوات، من أجل صياغة استراتيجية أمن قومي للولايات المتحدة فعالة وقابلة للبقاء. وتم تحت إشراف ورئيسة جورج شولتز وانتوني ليك، جمع كبار المفكرين المختصين بشئون الأمن القومي من الحكومة، ومن الأكاديميين، ورجال أعمال، والمنظمات التي لا تعمل للربح، لتحليل المشكلات الرئيسية، وتقديم إجابات مبتكرة لعدد متنوع من التهديدات للأمن القومي.

وتوزع ٤٠٠ من خبراء السياسة الخارجية الذين شاركوا فى هذا المشروع على سبع مجموعات عمل، تتناول مجالات مختلفة للأمن القومي. بما فى ذلك الاستراتيجية العالمية، وأمن الدولة، والتهديدات المتغيرة، والأمن الاقتصادى، وإعادة الإعمار، والتنمية، وظاهرة العدا لأمريكا Anti-Americanism، وتقييم التهديدات التسمية، والبنية الأساسية للسياسة الخارجية، والمؤسسات الدولية.

محتويات الوثيقة

استراتيجيات أمن قومي للقرن الحادي والعشرين :

- الأهداف.
- معيار الإستراتيجية الناجحة.
- عالم فى ظل الحرية والقانون.

تهديدات وتحديات رئيسية :

- الشرق الأوسط.
- شبكات الإرهاب العالمية
- انتشار ونقل الأسلحة النووية.
- بروز الصين والنظام فى شرق آسيا.
- وباء عالمى.
- الطاقة.
- بناء بنية أساسية حمائية.

تشكيل عالم من الحرية فى ظل القانون :

ينبغى على الولايات المتحدة أن تجد فى السعى، بل وتضمن وجود عالم من الحرية فى ظل القانون. وكان الآباء المؤسسون لأمريكا قد أدركوا أن نجاح التجربة الأمريكية قد ارتكز على تمجيد النظام والحرية معا. وكان قصدهم بالنظام أنه القانون. وأن الأمريكيين يكونون أكثر أمنا، ورخاء وعافية فى عالم من الدول التى حققت هذا التوازن فى ظل الديموقراطيات الليبرالية الرشيدة.

إن الديموقراطية هى الوسيلة المثلى التى ابتكرها البشر لضمان الحرية الفردية على المدى البعيد، ولكن على أن يكون ذلك فقط فى إطار نظام يقيمه القانون. ويجب أن تطور استراتيجية أكثر عمقا لخلق الشروط المسبقة لديموقراطية ليبرالية ناجحة بدون شروط

مسبقة تمتد إلى ما هو أكثر من مجرد إجراءات الانتخابات. ويجب على الولايات المتحدة أن تساعد وتشجع قيام حكومات فى أنحاء العالم تتمتع بالشعبية، ومسئولة، وتحترم حقوق الأفراد.

ومن أجل المساعدة على قيام حكومات شعبية مسئولة تحترم الحقوق، ينبغى أن نعمل على أن ترتبط الحكومات بمواطنيها بكل الطرق الممكنة، وتزويدها بالحوافز والدعم لتحذو حذو الحكومات والمجتمعات الديمقراطية، وينبغى علينا أن نؤسس شبكات من مسئولى الحكومات المحلية على المستويين القومى والإقليمى لإيجاد قنوات متعددة للدول الديمقراطية وغيرها للعمل معا بالنسبة للمشاكل المشتركة وللمشاركة فى القيم والممارسات التى تحمى الحرية فى ظل القانون.

إن نظام المؤسسات الدولية الذى أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها عقب الحرب العالمية الثانية، والذى اتسع نطاقه باطراد عبر سنوات الحرب الباردة قد انهار. وتواجه هذه المؤسسات الرئيسية دعوات لإصلاح أساسى ابتداء من الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حلف شمال الأطلسى، وغيرها من المؤسسات العديدة الأصغر منها.

وللولايات المتحدة المصلحة الكبرى عن أى دولة أخرى، فى إصلاح هذا النظام. ونحتاج أن نعيد التأكيد للدول الأخرى، على دورنا العالمى، وأن نكسب تأييدها لمعالجة المشاكل المشتركة.

ومن الواضح أن أمريكا لم تعد تستطيع الاعتماد على تراث مؤسسات الحرب الباردة، فهناك حاجة لعلاج جذرى. والأمم المتحدة فى أزمة مستمرة. وينيتها لم تعد صالحة لزمانها، وأداؤها غير مناسب. ولكنها مازالت المنبر الرئيسى للعالم للتعامل مع أصعب مشكلات الأمن الدولى.

وعلى الولايات المتحدة أن تجعل من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الأولوية الأولى لسياساتها الخارجية. وتشمل الإصلاحات المطلوبة : توسيع عضوية مجلس الأمن ليضم الهند، واليابان، والبرازيل، وألمانيا، ودولتين إفريقيتين كأعضاء دائمين بدون التمتع بحق الفيتو - لكافة أعضاء مجلس الأمن التقويض بالإجراء المباشر فى مواجهة أية أزمة، وما يتطلبه الأمر من موافقة جميع أعضاء الأمم المتحدة - ومسئولية الحماية، بما يعنى

الاعتراف بأن سيادة الدول تقتزن بمسئولية حماية مواطنيها من كوارث يمكن تجنبها، ولكن عندما لا تكون الدول راغبة أو قادرة على أن تفعل ذلك، فإن المجتمع الدولي يجب أن يتحمل هذه المسئولية.

وبينما يجرى العمل فى دفع عملية إصلاح الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الرئيسية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائها على إيجاد اتفاق بين الديمقراطيات فى العالم، أى إيجاد مؤسسة جديدة هدفها دعم التعاون الأمنى بين دول الديمقراطيات الليبرالية فى العالم.

وهذا الاتفاق سوف يؤسس ويصادق على السلام الديمقراطى the democratic peace وإذا لم يكن ممكنا إصلاح الأمم المتحدة، فهذا الاتفاق سيوفر منبرا بديلا للديمقراطيات الليبرالية للتفويض لها بالعمل الجماعى، بما فى ذلك استخدام القوة، وبأكبر أغلبية معككة. وسوف تكون عضويتها انتقائية، وبالقبول الذاتى ممن ينضمون إلى عضويتها. وأن يتعهد الاعضاء بعدم استخدام القوة أو التخطيط لاستخدامها ضد بعضهم البعض، والالتزام بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، فى أوقات منتظمة، وضمان الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها، وتحت مراقبة قضاء مستقل، وقبول «مسئولية الحماية».

وعلى الولايات المتحدة أن تعيد إحياء تحالف الأطلسى، بتحديث معاهدته، وتوسيع مشاركته دوليا، وبناء نظام شبكات لتزويد مؤسساته بالمعلومات، مثل الشبكات الخاصة، والثنائية، وتقليل حالات عدم المساواة المتصاعدة، وعدم الاستقرار السياسى، بين الدول، وفى داخل الدول، نتيجة عملية العولة.

إعادة التفكير فى دور القوة :

إن مفهوم الحرية فى ظل القانون يعنى وجوب أن تساندتهما القوة. وبدلا من الإصرار على مبدأ السيادة، يجب على الولايات المتحدة أن ترمى إلى الإبقاء على الهيمنة العسكرية للديمقراطيات الليبرالية، وتشجيع تطوير القدرات العسكرية، من جانب الدول المؤمنة بالديموقراطية بطريقة تتسجم مع مصالحها الأمنية. وإن هيمنة الديمقراطيات الليبرالية هى ضرورة لمنع العودة إلى التنافس الأمنى الخطير والمؤدى لعدم الاستقرار بين القوى

الكبرى، كما أن ذلك يزيد من قدراتنا على مواجهة مختلف التهديدات والتحديات التي تواجهنا.

وعلى أمريكا أن تعمل على تجديد وتحديث مبادئ الردع. وأن تعلن بالتوافق مع الحلفاء أننا سوف نحمل أى مصدر لانتشار مواد صناعة الأسلحة النووية، المسؤولية فى حالة وقوع عمل من أعمال الإرهاب النووى. ويجب أن نضمن بقاء قوة ردعنا، متمتعة بالمصداقية، فى مواجهة الدول ذات الثقافات الاستراتيجية المختلفة، وذات مبادئ الأمن القومى العسكرية المتنوعة، كما يجب أن نجد وسائل ردع فى مواجهة نقل مواد صناعة الأسلحة النووية - عمدا أو عن غير عمد - إلى الإرهابيين.

وعلى أمريكا تطوير دليل إرشادى حول الاستخدام الوقائى للقوة ضد الإرهابيين والدول المتطرفة، وتمثل الضربات الاستباقية أداة ضرورية فى مكافحة شبكات الإرهاب، لكنها يجب أن تكون ملائمة، وتقوم على معلومات المخابرات، الخاضعة لمعايير مشددة. ويجب أن يكون الاستخدام الاستباقى للقوة فى حالات نادرة، ويتم اللجوء إليه باعتباره الملاذ الأخير، وأن يأتى بتفويض من مؤسسة متعددة الأعضاء - ويفضل أن يكون تفويض مجلس الأمن بعد إصلاحه، أو من جانب مجلس الأمن بشكله الحالى، أو من منظمة ذات تمثيل متعدد وواسع مثل حلف الأطلسى.

التحديات والتحديات الكبرى

الشرق الأوسط : يجب أن تكون هناك أولوية قصوى لمنع تحول موطن نشوء الحضارات إلى موطن نشوء النزاعات العالمية . وينبغي أن يشتمل أى حل طويل الأجل فى الشرق الأوسط، على تسوية شاملة تقوم على دولتين فى إسرائيل وفلسطين، وعلى أمريكا أخذ المبادرة فى القيام بكل شئ ممكن لدفع هذا الهدف، أو أن تقوم بالمحاولة . ويجب أن يرافق هذا الدفع للموقف إلى السلام، عملية مطردة من بناء المؤسسات لإقامة إطار من الحرية فى ظل القانون، بين دول الشرق الأوسط . ومن أجل بذل جهد لمكافحة التطرف فى دول الشرق الأوسط، ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومات الإسلامية والجماعات الإسلامية، بما فى ذلك الأصوليون، ماداموا يبنون الإرهاب، وغيره من أشكال العنف المدنى .

ويجب على أمريكا أن تقدم على مجازفة أساسية لتضمن عدم تطوير إيران قدرات صنع السلاح النووى، وأن نكون مستعدين لأن نقدم لإيران ضمانات، تهدئ من مخاوفها المشروعة مثل ضمان أمنى، بالسماح باستخدام السلمى للطاقة النووية، ومن ناحية أخرى أن توضح الولايات المتحدة أن وجودها كقوة مزودة بالسلاح النووى، سيكون بالنسبة لإيران تجربة بائسة، لو تم السماح بها .

ويجب على أمريكا أن توضح للعراقيين استعدادنا لفعل أى شئ فى استطاعتنا لإعادة بناء العراق، وتقديم التدريب والدعم لحكومة ديمقراطية ليبرالية، لكن هذا لا يمكن وجوده فى إطار حرب أهلية واسعة النطاق . وبالتعاون مع الحكومة العراقية يجب على أمريكا أن تنشئ سلسلة من المعايير التى تسمح بإعادة انتشار القوات الأمريكية داخل العراق، فى أماكن يمكن أن تستخدمها فى بناء النظام، وتتقاضى فيها، التورط فى نزاعات دموية مدنية داخل وخارج العراق . ويجب على الولايات المتحدة أيضا العمل مع الاتحاد الأوروبى وروسيا لمنع تصاعد النزاع العراقى إلى بقية المنطقة، وأن يشتمل هذا الجهد على تشجيع قيام القوى الإقليمية على التصرف بمسؤولية وتحملها عبء النفقات .

شبكات الإرهاب العالمية :

إن صياغة الصراع ضد الإرهاب فى صورة حرب معادلة للحرب العالمية الثانية، أو الحرب الباردة، إنما يضمنى شرعية واحتراما على عدو لا يستحقهما، والنتيجة هى تقويته، وليس الإقلال من خصمنا. وإن إطلاق صفة المقاتلين الإسلاميين على الإرهابيين له نفس التأثير. فإن شبكات الإرهاب تمثل تمردا عالميا إجراميا فى جوهره، وإن ردنا عليها يجب أن يتخذ شكل المكافحة العالمية للتمرد، والتى تستخدم نوعيات من الأدوات، من تنفيذ القانون، وعمليات المخابرات، والإمكانات العسكرية الشديدة الفعل، مثل القوات الخاصة. وينبغى أن نعطى أولوية لمنع تشكيل رابطة بين شبكات الإرهاب، والأسلحة النووية، وذلك لتدمير بنية الإرهابيين، ولتقليص المساندين والمتعاطفين مع الإرهاب، وإن قدرة شبكات الإرهاب على أن تفرض أجندتها على دول العالم الكبرى، هو مصدر مهم لقوتها، ولذلك يجب على الولايات المتحدة ألا ترقص على هذه النغمة، وعلى المدى الطويل فإن بناء عالم من الحرية فى ظل القانون هو الذى يجعل من الصعب على الأيديولوجيات المتعصبة أن تخلق لها جذورا، وأن تتطور إلى عنف عالمى.

انتشار وانتقال الأسلحة النووية :

العالم على مشارف عصر جديد من الخطر النووى. والحياة وسط كثافة نووية تبنى بأن تكون غير مستقرة ومعبأة بالخطر، ابتداء من خطورة انهيار دولة نووية، إلى الفشل المحتمل للردع فى بيئة من عدم اليقين، وهذه المشاكل ليست معزولة عن بعضها، لكنها جزء من انهيار عام لنظام منع الانتشار العالمى. وعلى هذا يجب علينا إصلاح وإحياء نظام معاهدة حظر الانتشار النووى، بتعديل المادة الرابعة للسماح للدول التى ليست لديها أسلحة نووية بأن تتاح لها الطاقة النووية، وليس القدرة النووية، وبتأخذ خطوات محددة للوفاء بالتزاماتنا بمقتضى المادة السادسة لخفض الاعتماد على الأسلحة النووية. أيضا أن نستخدم إجراءات مشددة لمكافحة الانتشار، بما فى ذلك منع تسرب كل المواد والأسلحة النووية غير الآمنة، والاعتماد على مبادرة الانتشار الأمنى (PSI) لوقف الاتجار فى المواد النووية، وتطوير خطط للتدخل بفعالية، إذا انهارت دولة لديها أسلحة نووية مثل باكستان أو كوريا الشمالية.

بروز الصين والنظام الإقليمي فى شرق آسيا :

يعتبر بروز الصين واحدة من الأحداث المهمة فى القرن الحادى والعشرين، ولا ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة، اعتراض طريق الصين أو احتوائها، بل مساعدتها على تحقيق طموحاتها المشروعة فى إطار النظام العالمى الراهن، وأن تصبح شريكا مسئولا فى السياسات الآسيوية والدولية. وعلى أمريكا أن تهدف إلى إقامة نظام إقليمي ممتد إلى الباسفيكى، أكثر منه نظاما آسيويا، وأن تلعب فيه أمريكا دورها كاملا. وأن يبقى التحالف الأمريكى - اليابانى حجر الأساس للاستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا، وأن تسمى الولايات المتحدة أيضا إلى إنشاء منظمة لأمن شرق آسيا، تتجمع فيها معا القوى الرئيسية وهى : الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وأمريكا، لإجراء مناقشات منتظمة حول المشاكل الإقليمية. وفى نفس الوقت علينا أن نستمر فى دعم الروابط مع القوة الأخرى البازغة فى آسيا، وهى الهند، وأن نشكل سياسات فى أنحاء المنطقة على أساس المبدأ الذى يعمل على استمرارية النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية، غير الصين.

الأمراض الوبائية العالمية :

تمثل الأمراض المعدية والعالية الخطورة، تهديدا أمنيا قوميا فى المقام الأول. ويحذر الآن خبراء الصحة من خطر وباء انفلونزا الطيور، الذى يهدد بموت مئات الملايين. بينما يشكل ميكروب الإيدز خطورة أمنية جسيمة. وحتى يمكننا مكافحة تهديد أى وباء عالمى آخر، ينبغي أن نستثمر المزيد فى نظام الصحة العامة، بتوفير المواد المناسبة، والتدريب على الاستجابة الفورية، ومساعدة الحكومات التى لا تتاح لها وسائل التعامل مع تقشى الأوبئة، بالإمكانات اللازمة، وإيجاد نظام تحفيزى فى الدول المهددة لضمان اتخاذها إجراءات الصحة العامة الضرورية فى الوقت المطلوب.

الطاقة :

إن الاستهلاك الكبير للبترول فى الولايات المتحدة يهدد الأمن الأمريكى، بتحويل الثروة الهائلة من الأمريكين إلى الأنظمة الاستبدادية، وبالإسهام فى تغير المناخ، وتدهور البيئة، وإن الحل الوحيد لهذه المشاكل هو خفض اعتمادنا على البترول وتقديم حوافز للاستثمار

فى بدائل للطاقة. ويجب على الولايات المتحدة تحقيقا لهذا الهدف، أن تتبنى فرض ضريبة قومية على البنزين، تبدأ من ٥٠ سنتا للجالون، وتزيد بنسبة ٢٠٪ سنويا لكل سنة من السنوات العشر القادمة. ويجب على الولايات المتحدة أن تقود جهودا دولية تتعامل مع تغير المناخ، والسعى لطريق ثالث بين متطلبات بروتوكول كيوتو لخفض الانبعاث الحرارى، ومعارضة أى قيود إلزامية.

بناء بنية حمائية :

ينبغي على الولايات المتحدة أن تبنى بنية حمائية أقوى- فى أرجاء مجتمعنا وحكومتنا، والعالم بشكل أوسع، بما يساعد على منع التهديدات والحد من الضرر الذى تشكله هذه التهديدات. ويجب علينا فى مجتمعنا أن ندعم نظام الصحة العامة، وإصلاح نظام الاتصالات، وإصلاح النظام التعليمى العام، حتى يتمكن الطلاب من اكتساب المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف أمننا القومى، وإدخال مسائل مثل الاقتصاديات، والصحة، فى عملية صناعة قرار الأمن القومى. وعلى مستوى العالم يجب أن نعمل من خلال شبكات من مسؤولى الأمن لاحتواء التهديدات العاجلة، قبل أن تصل إلى شواطئنا، وأن ننظر فى تمديد وسائل حماية حدودنا، فيما هو أبعد من حدودنا المادية الحقيقية.

مدخل

عرض عام للتهديدات التى يشترك فيها العالم

فى العام الخامس لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، يبدو العالم مكانا أكثر خطرا عن ذى قبل.

● أمريكيون وعشرات من العراقيين يموتون كل يوم فى قتال عراقي يقترب باطراد من الحرب الأهلية الشاملة.

● إيران تسعى لامتلاك سلاح نووى، ويهدد صعود إيران والجماعات التى تساندها بإغراق الشرق الأوسط بكامله فى الفوضى.

● مازالت القاعدة وشبكات الإرهاب المرتبطة بها، وكثير منها ينفذ عمليا داخل أوروبا تهديدا قويا، بينما الجماعات الأخرى التى ترعى الإرهاب مثل حزب الله، تزداد قوة.

● روسيا التى تركب موجة عالية من ارتفاع سعر البترول - يقترب من دولار للبرميل، أعلنت أن عصر القوة الواحدة قد انتهى، وتحاول استعادة نفوذها السياسى.

● فى آسيا، تتشط كوريا الشمالية فى إنتاج أسلحة نووية وتطور قوتها العسكرية، ويزداد الشعور فى كوريا الجنوبية ضد الأمريكين. والعلاقات السياسية الصينية اليابانية متوترة للغاية، بينما الصين تبنى علاقات اقتصادية وسياسية مع باقى دول آسيا بطرق تهدف عمدا إلى استبعاد الولايات المتحدة.

● فى أمريكا اللاتينية يحرك رئيس فنزويلا هوجوشافيز، حركة إقامة ائتلاف واسع النطاق ضد الولايات المتحدة، يعكس ردا عميقا مضادا للعملة، تغذية مستويات دراماتيكية من انعدام المساواة اقتصاديا واجتماعيا.

● أجزاء كبيرة من إفريقيا التى مازالت تمزقها النزاعات، هى أجزاء شديدة الفقر، يتفشى فيها الایدز.

● الاحتمالات القائمة لأوبئة عالمية أخرى، مثل انفلونزا الطيور، التى تتفشى بين ملايين الضحايا عبر القارات، وهى بالمثل مثيرة للفرع.

● العواقب الأمنية المحتملة لتغير المناخ، ابتداء من الكوارث الطبيعية التي ترحف بعنف، تشغل الاهتمام.

● فى داخل البلاد، قد يؤدى العجز طويل المدى فى الميزانية القيدالية الأمريكية، إلى ركود اقتصادى، وتقويض قيادة أمريكا للعالم، وزيادة مخاطر الأزمات المالية الدولية.

● وهذه الأخطار تبرز فى مواجهة قائمة من التغيرات العميقة فى النظام الدولى :

● تهدد الشبكات الخاصة للمتطرفين بكسب منفذ إلى قدرات ممارسة العنف، التى كانت من قبل فى حوزة بعض الدول فقط، وهذا أتاح لهؤلاء المتطرفين إنزال أضرار كارثية بالعالم، وأن يفرضوا على القوى الكبرى أجندتهم السياسية. وقد أطلق المؤلف روبرت رايت عليها صفة زيادة الكراهية المهلكة.

● فى عالم تسوده العولمة، تتزايد خطورة التهديدات التى لا تحركها دوافع سياسية بما فى ذلك تغير المناخ، والأمراض المعدية، انتشار الذرة، وتوجه البنية الأساسية لأمننا القومى إلى التعامل فقط مع التهديدات التى تثيرها عمدا أيد بشرية.

● الخطر ينبع الآن من الضعف متلما ينبع من القوة. إن بلادا بعيدة يمكن الوصول إليها بسهولة، حتى ولو كانت تنقص الإرهابيين التكنولوجيا الحديثة. ويمكن للدول الفاشلة والدول المنهارة أن تساعد على صعود الإرهاب الكارثى، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعنوان الإقليمى، وعدم الاستقرار والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، بجانب الشرور الأخرى للإيدز وتهريب المخدرات، وغيرها مما لا يحصى.

● التغير فى إعادة توزيع القوة يحتمل أن يدفع إلى ظهور مشاكل جديدة فى آسيا، وإلى ممارسة ضغوط على نظام دولى، كان قد تشكل أساسا ليتكيف مع دول الأطلنطى. وهذا التحول فى القوة هو حدث جيوبولوتيكى له أهمية هائلة، خاصة بالنظر إلى أن أمريكا لها الآن مصالح والتزامات أساسية فى شرقى آسيا، أكثر مما كان لها فى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

● إن الاتصال والترابط فى الاقتصاد العالمى قد وصل إلى آفاق عالية لم نرها من قبل. وتعتمد المجتمعات الصناعية المتقدمة بقوة على قرارات يعلنها البعض، وتتأثر بها، وقد تزيد قدرة القوى المنافسة لأمريكا اقتصاديا، بحيث تكون منافسا سياسيا.

وأن تطور اقتصاديات ذات ناتج قومي إجمالي يقل فيه نصيب الفرد عن الحلفاء الأثرياء، هو تطور يحتمل أن تكون له انعكاسات خطيرة على إدارة الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية.

إن الولايات المتحدة كانت تتلمس طريقها لتوجه نفسها في هذا العالم الجديد، بعد سقوط حائط برلين وبعد حادث الحادى عشر من سبتمبر، أدرك الأمريكيون بعد هذه الهجمات الإرهابية المنسقة على برجى مركز التجارة العالمى، أنهم لم يعودوا آمنين داخل حدودهم. وقد اتفقت حكومتا كلينتون وجورج دبليو بوش، على أهمية انتشار الديمقراطية، عن طريق استراتيجية توسيع المجتمع الديمقراطى (كلينتون) وإنهاء حكم الطغيان، بكل وسيلة ممكنة (بوش) لكن دفع الديمقراطية يعتبر مهمة معقدة، وأكثر من ذلك فهي لا تترجم بوضوح أو فورا، إلى خطة محددة لمواجهة قائمة التهديدات التى أشرنا إليها سابقا.

فى نفس الوقت هناك خلافات كبيرة بين السياسيين، ومسئولى الحكومة، والأكاديمية، والخبراء وقادة الأعمال، حول مكاننا فى العالم وكيف نمارس دورنا. فالبنتاجون يعلن أننا انتقلنا من الحرب الباردة إلى الحرب الطويلة الممتدة، وأن ذلك يعنى صراعا يمتد لعشرات السنين، ضد ما وصفه الرئيس بوش «بالفاشية الإسلامية» فى نفس الوقت يرى قادة الأعمال أننا نعيش العصر الآسيوى، حيث يحمل بروز الصين والهند، تحديات اقتصادية وسياسية هائلة. ويوصى الواقعيون من خبراء السياسة الخارجية باستراتيجية إقامة التوازن بعيدا عن السياسة (أى عدم البقاء فى البلاد التى تدار فيها أزمة).

استراتيجية أمن قومي للقرن الحادى والعشرين

إن استراتيجية أمن قومي للقرن الحادى والعشرين، يجب أن تتصدى لجميع الأخطار التى نواجهها - التى تنتشر، وتتحول، والتى ليس هناك يقين بشأنها، وانتهاز جميع الفرص المتاحة أمامنا، لتجعل أنفسنا والعالم أكثر أمانا، ويجب أن نبدأ بقائمة واضحة من الأهداف التى ينبغى تحقيقها، وصياغتها تبعا لحزمة من المعايير التى تضاعف من قابليتها للنجاح. ويجب أيضا أن تقوم على مفاهيم ومبادئ طموح، تسمح لنا بأن نمضى فى طريق عام متابر فى العالم، بينما لا يزال العالم يمارس سياسات فى إطار مشاكل وأزمات وحالات قائمة فى هذه الدول.

الأهداف :

فى عام ١٩٤٨ حدد جورج كينان الأمن القومى «باعتباره القدرة المستمرة لدولة، على أن تتابع تطوير حياتها فى الداخل بدون تدخل خطير، أو تهديد بالتدخل، من قوى أجنبية»^(١).

وقد اعتدنا على أن تفكر بشأن تهديدات الأمن القومى كسلوك مدفوع بدوافع سياسية من طرف أجنبى. ولكن يزداد احتياجنا لنفكر فى ذلك باعتباره نابعا من مصادر متعددة، وليس فقط من دول أخرى. فالهدف الأساسى لاستراتيجية الأمن القومى يبدو واضحا، وهو حماية الشعب الأمريكى وطريقة الحياة الأمريكية. وهذا التقرير يدخل بنا إلى ثلاثة أهداف محددة : هى أمن الداخل، واقتصاد عالمى صحى، وبيئة دولية صحية.

أمن الداخل :

نقطة البداية لأى استراتيجية أمن قومى، لابد أن تحمى الولايات المتحدة من أى غزو أجنبى، أو هجمات على شعبنا وبنيتنا الأساسية، وأيضا من الأوبئة الفتاكة.

وحتى فى حالة ما إذا كانت أى هجمات عسكرية تقليدية على الأرض الأمريكية من جانب دولة منافسة، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، تعتبر غير متوقعة، فإن احتمال

1- George E. Kennan. Comments on General Trend of U.S foreign Policy.

وقوع هجوم غير تقليدي، قد جعل بلدنا عرضة لخطر كبير، عن أى وقت آخر منذ بداية تاريخنا.

وكما تعلمنا من التجربة المؤلمة، فإن الإرهابيين يستطيعون إنزال الموت والدمار وعلى نطاق واسع، وأكثر من ذلك فإن التهديد بالإرهاب التووى، يلوح بشكل كبير، عن أى تهديد آخر. وذلك راجع إلى محدودية المفاهيم التقليدية للردع ضد خصوم لديهم استعداد للتضحية بحياتهم. كما أننا لا نستطيع أن نقلل من أهمية احتمال لجوء نظام معاد للقرب، إلى تطوير قدرات تسمح له بإطلاق دفعات تدميرية قليلة انتقاما من الولايات المتحدة أو حلفائها فى أى نزاع إقليمى مستقبلا، تكون قوات أمريكية مشاركة فيه. ويمتد أمن الداخل إلى ما هو أبعد من مجال الحماية الأساسية من هجمات عنف مباشرة. كما يعنى أيضا تأمين اقتصادنا، ومؤسساتنا العامة، ونظامنا للرعاية الصحية، ووسائلنا الرئيسية، من هجوم طارئ، وأن أى هجوم على وسائلنا الخاصة بإمدادنا بالغذاء والماء لا يمكن أن يؤدي فقط إلى وفيات واسعة النطاق، بل أيضا إلى دمار المحاصيل، والماشية، والدواب والمنشآت العاملة فى هذا المجال.

وان اعتمادنا على تكنولوجيا الفضاء (كالأقمار الصناعية على سبيل المثال) كمحور لبنيتنا الأساسية العسكرية والمدنية، يعنى أن أى هجوم فى الفضاء يمكن أن يتسبب فى انقطاع حاد فى مسار حياتنا اليومية. وأخيرا فإن الانتشار السريع على مستوى العالم، للأمراض الجديدة التى تصيب الإنسان، واحتمال هجوم إرهابى بالمواد البيولوجية، بهدف نشر الأمراض، يعنى أن السكان فى بلادنا ينبغي أن يدخلوا فى صراع مع تهديد يشكله عدو قديم، كنا قد اعتقدنا أنه اختفى نتيجة التقدم الطبى فى القرن العشرين.

اقتصاد عالمى قوى :

يعتمد الأمن القومى الأمريكى على اقتصاد قومى يتمتع بالعافية، بجانب حالات الصعود والهبوط الطبيعية للدائرة الاقتصادية، وأن قوة اقتصادنا القومى مرتبطة ارتباطا وثيقا بقوة وعافية الاقتصاد العالمى، أكثر من أى وقت مضى، ونحن نتنافس مع دول أخرى بشكل يومى، ونسعى لتحقيق ميزات وتفوق، بالرغم من أن رخاء الدول الأخرى، والأسواق المفتوحة، والتجارة الحرة، تعتبر بالغة الأهمية للمحافظة على طريقة الحياة الأمريكية.

وعلى المدى الطويل فإن التنمية الاقتصادية فى العالم، والتكامل الاقتصادى الدولى، يسهمان فى الاستقرار والسلام داخل الدول والمناطق الإقليمية. وذلك لا يسفر عن نتائج

إيجابية حتمية، لكن من المؤكد أنه يجعل هذه النتائج أكثر احتمالا. وعلى العكس من ذلك فإن المتاعب الاقتصادية، يمكن أن تؤدي بشكل كبير إلى عدم الاستقرار. وليس من قبيل المصادفة أن حكومة ترومان، جعلت تنمية اقتصاد غرب أوروبا لها أولوية لها عقب الحرب العالمية الثانية، لتجنب تكرار أزمة الثلاثينيات الاقتصادية، ولإيجاد حائط صد ضد الشيوعية.

وفي القرن الحادى والعشرين، فإن جنى الثمار الاقتصادية والسياسية لاقتصاد قومى ودولى عفى، يعنى التمتع بالاستعداد للتعامل مع مخاطر العولة، بما فيها الأزمات المالية، وصدمات نقص المواد التموينية، والركود فى الأسواق المهمة.

ومن بين أهم الوسائل لا اعتماد الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى هى أن أمريكا لديها معدل ادخار منخفض، ولهذا عليها أن تجلب مدخرات من الخارج، مما يؤدى إلى تعديل العجز الراهن الكبير والمتزايد.

وهناك مشكلة إضافية وهى أن إدارة اقتصاد عالمى، تعود مؤسساته إلى فترة الأربعينيات، سوف يزداد صعوبة. بالرغم من أن الاقتصاد العالمى كان لوقت طويل متعدد الأقطاب فى أثناء الحرب الباردة، فإن الأقطاب الأخرى فى الاقتصاد العالمى كانوا حلفاء للولايات المتحدة. واليوم أصبحت الصين منافسا محتملا، والهند التى كانت محايدة تقليديا، صارت صديقا قويا مثل اليابان والاتحاد الأوروبى.

أكثر من ذلك فإن من أسباب القلق الاقتصادى المعاصر، ما نتج عن بروز قوى اقتصادية جديدة، زادت من استهلاك الطاقة، وهى ليست فى نطاق سلطة المؤسسات التقليدية القائمة.

إن التنمية الاقتصادية فى الصين والهند، واللتين تمثلان معا، أكثر من ثلث سكان العالم، بالإضافة إلى الاقتصاديات التى تحمل إمكانات أن تكون اقتصاديات كبيرة، مثل البرازيل وروسيا والمكسيك، ومن بعدها جنوب إفريقيا ونيجيريا، هى مباراة إيجابية، توفر فرصا هائلة للمستهلكين وللمنتجين فى العالم على السواء.

ولكن إدارة النمو فى هذه الدول، يتم دمجها جميعا فى المؤسسات الإقليمية والدولية التى تتطور، ويجعل أسباب قلقها، تحديا يجب أن نواجهه. ويقول جيوسيبى توماسى دى لا مبيدوسا فى روايته «The Leopard»، لو أننا أردنا أن تبقى الأشياء كما هى، فإن «الأشياء سوف تتغير».

البيئة الدولية الصحية :

تعلم الأمريكيون فى عام ١٩٤١ أن أمن بلادهم، وبقاء الحياة الأمريكية كمجتمع حر، تعتمد على التنمية فى بقية العالم، وهذا يحل جدلا كان قد دار لمدة جيلين، وله جذوره فى بداية تأسيس هذه الأمة. وببساطة فإننا تعلمنا أننا لو تركنا المعتدين الموجودين فى بلاد بعيدة بدون ردع، فإنهم فى يوم ما سيهددون الولايات المتحدة. وكانت ملابس هذا الدرس عميقة. وقد قررنا أننا أمة مهياة لتلعب دورا نشيطا وقياديا فى العالم، بدلا من الركون إلى العزلة بعيدا عن سياسات القوى الكبرى.

وتصف الحكمة التقليدية هذا التحول بأنه رد ضرورى على التهديد التوسعى الحقيقى الذى يشكله الاتحاد السوفيتى. وأن تحول الاتحاد السوفيتى من حليف إلى خصم، يساعد على التغلب على ما كان مؤكدا أنه مقاومة داخلية لمدى وعمق المشاركة الأمريكية فى السنوات الأولى للحرب الباردة. لكن المشاركة الأمريكية فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، عكست أيضا دروسا عميقة تم استخلاصها من فترة الثلاثينيات، وهى دروس تجاوزت أى شكل لسياسات التفوذ فى العالم.

وقد جاءت بلورة هذا التحول فى التفكير الأمريكى فى وثيقة NSC-68 فى عام ١٩٥٠، التى اعترفت ووجهت سياسة أمننا القومى لعصر الحرب الباردة. فهى وضعت الخطط التنفيذية لمبدأ الاحتواء، وأكدت أيضا حاجتنا لبناء مجتمع عالمى مزدهر، والذى نستطيع أن نساعد عليه حتى ولو لم يكن هناك تهديد دولى، وقد احتجنا عندئذ، ونحتاج الآن، إلى بيئة دولية يمكن فيها للنظام الأمريكى أن يعيش ويزدهر.

وقد عملت الولايات المتحدة فى الأربعينيات على دفع هذا الهدف، ببناء مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبمبادرات مثل مشروع مارشال، ويشجيع الوحدة الأوروبية. وكنا نضجى بشكل روتينى بمصالحنا الاقتصادية والتجارية قصيرة المدى، من أجل مصالح أمننا طويلة المدى، مدركين قيمة توفير منافع عامة عالمية تساعد على دعم واستقرار المؤسسات الإقليمية والعالمية معا. وكانت نتائج هذا تخدم مصالح دول أخرى كثيرة، وتسهل علينا متابعة خدمة مصالحنا كذلك.

إن النظام الدولى الذى قام فى أواخر الأربعينيات قد تغير بشكل جذرى، بل إن الحاجة لجملة نظاما سليما قد تغيرت أيضا. ومع ذلك مازالت أهداف خلق بيئة دولية صحية والمحافظة عليها، أمرا بالغ الأهمية من أجل أمتنا على المدى الطويل، اليوم أكثر من أى وقت مضى، نتيجة التداخل الدولى المتزايد، بين الدول وبعضها. وعمليا فهذا يعنى المحافظة على تحالفاتنا، ودفع التعاون الأمنى بين الديمقراطيات الليبرالية، وضمان

سلامة الأمريكيين في الخارج وكذلك في الداخل، وتقاضى ظهور قوى كبرى معادية، أو انتلافات ضد الولايات المتحدة، وتشجيع الديمقراطية الليبرالية، والحكومات المسؤولة على مستوى العالم.

معيار الاستراتيجية الناجحة :

يجب على أى استراتيجية أمن قومية ناجحة للقرن الحادى والعشرين أن تتوافق مع ٦ معايير أساسية هى :

١ - متعدد الأبعاد : المفهوم أن أمريكا بعد الحادى والعشرين من سبتمبر، تركز بدرجة كبيرة على الإرهاب. لكن أى استراتيجية أمن قوى للمدى الطويل، يجب أن تكون استراتيجية «لأبعد مما بعد» الحادى عشر من سبتمبر. ويجب أن تضع فى اعتبارها شمولية مصالح أمريكا، وأن تكون قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات المتعددة فى وقت واحد. وأن تكون متكاملة وتستند إلى قائمة من المبادئ الشاملة. ولكن يجب أيضا أن تعمل بطريقة نشر أدوات مختلفة لمواقف مختلفة فى لحظة استدعائها. ويجب أن نكون جادين تجاه الإرهاب، ولكن أيضا أن نكون جادين تجاه شرق آسيا، والأمراض الوبائية، والعملة. ولن يكون من الأمان قصر تعريف العدو على عدو واحد فقط، وتجهيز فكر له بعد واحد لمواجهة بل يجب بدلا من ذلك أن نضع تعريفا لعدد متنوع من التهديدات، وتحديد إمكاناتنا على تقييم مخاطرها النسبية، ثم إيجاد مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمواجهةها كلما ظهرت.

٢ - التكامل : ينبغى على الاستراتيجية الأمريكية أن تدمج قوتنا المادية مع ما سماه جوزيف ناى بقوتنا الناعمة، بما يسمح لنا باستخدام كل إمكاناتنا فى متابعة تنفيذ أهدافنا. ويتطلب هذا المسمى تكريس الكثير من الانتباه لدعم المكونات المدنية لبنيتنا الأساسية الأمنية من أجل تقوية قوتنا العسكرية. وتعتبر قوتنا الناعمة هى قوتنا للحصول على ما نريده بجذب الآخرين إلى نفس الأهداف، بدلا من إخضاعهم لإرادتنا. وهذا يتطلب الانتباه بحرص، للكيفية التى يرانا بها الآخرون فى صورة مختلفة، عن الصورة التى نرى بها أنفسنا. بصرف النظر عن سلامة نياتنا. ويتطلب أيضا مشاركة منتظمة من المسؤولين الأمريكيين، ونظرائهم الأجانب، عن طريق شبكة اتصال رسمية وغير رسمية والاستماع إليهم، مثلما نتحدث إليهم. وفى النهاية، فهذا لا يعنى العمل فقط فيما بين الحكومات، لكن أيضا الاستفادة من إمكانات ومبادرات كل من القطاع الخاص، والقطاع الذى لا يعمل من أجل الربح.

على أساس المصلحة وليس على أساس التهديد :

من أجل إيجاد النقاط القصوى للمشاركة والتفوذ، فإنه ينبغي على الاستراتيجية الناجحة أن تبدأ بتعريف ومتابعة المصالح المشتركة مع دول أخرى، بدلا من الإصرار على قبولهم أولوياتنا عن التهديدات المشتركة، وحتى لو وافقت دول أخرى مثلا على الحاجة لمقاتلة الإرهاب، فربما ترى هذه الدول أن تضع على رأس أولوياتها بروز قوى مجاورة، ومخاطر البيئة، والأمراض، وانقطاع مواردها البترولية، أو أى تهديدات أخرى. إن إيجاد وسائل تطوير أطر التعاون القائم على المصالح المشتركة مع كل دولة على حدة، أو مجموعات من الدول، إنما يقلل من الاحتكاكات ويضعف من المصالح المشتركة، ويزيد من احتمال تكريس تعاونى لهذه الإمكانات، من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

تأسيس على الأمل وليس الخوف :

إن التركيز على التهديدات، وفوق ذلك الإصرار على أولوية واتساع المدى العالمى لتهديد واحد بعينه، إنما يفتدى الشعور بالخوف. ويجب على الاستراتيجية الأمريكية أن تدفع الأهداف الكبيرة والأكثر إيجابية من وراء قواتنا. ولم يسبق أن حددت أمريكا هذه الأهداف فى إطار دفاعى تام أو حمائى.

وينبغى علينا كذلك أن تكون لدينا قائمة من القيم فى العالم، وأن ندفع بهذه القيم بطريقة تتفق مع أمننا وأخلاقتنا. وذلك لأن الأمريكيين على استعداد لأن يروا القوة الأمريكية، قوة من أجل الخير.

وإن أكثر المصادر ذات الاستمرارية للأمن القومى الأمريكى، هى عمل كل ما فى الإمكان، لضمان أن يرى مواطنو الدول الأخرى القوة الأمريكية من نفس المنظور، وليس معنى ذلك ألا يكون لديهم تصور لنا بأنهم يملكون تهديدا ضدا، ولكن أيضا أن يكونوا راغبين فى دمج قوتهم مع قوتنا، خدمة لأهداف مشتركة أكبر.

متابعة للداخل :

إن ما يحدث داخل الولايات المتحدة، يتزايد الاهتمام به، للولايات المتحدة، مثل أى أمر يجرى فيما بين الأمريكيين وبعضهم. وإن قابليتنا للتعرض لهجمات إرهابية، على سبيل المثال، تعتمد على قدرات ونيات قوات الشرطة، فى دول مثل باكستان وإندونيسيا، بينما قابليتنا للتعرض للأوبئة العالمية تعتمد على قوة أنظمة الصحة العامة فى الصين

وتاييلاند. ومع ذلك فالولايات المتحدة تكون أقل تجهيزا للتأثير على التطورات الداخلية لأى خصم أو منافس، من ناحية، بسبب شكوك دول أخرى فى الدوافع الأمريكية، ومن ناحية أخرى بسبب محدودية الاعتماد أساسا على القوة العسكرية. وإن إغلاق هذه الدائرة هو خطوة ضرورية مهمة. وينبغى على الاستراتيجية الأمريكية أن تتضمن إيجاد مؤسسات وآليات يستطيع من خلالها المجتمع الدولى ككل، أن يسهم فى دعم قرارات الحكومات، وتشجيع الممارسات السليمة داخل الدول بدون استخدام القوة أو أى شكل من الإكراه غير المشروع.

التواؤم مع عصر المعلومات :

إن استراتيجية أمن قومي للقرن الحادى والعشرين، ينبغى أن تعمل فى عالم تستجيب لها فيه المؤسسات الإعلامية فى الحال. بينما كل اللاعبين الرئيسيين مرتبطون ببعضهم فى وقت محدد، بما يسمح للقرارات الفردية لأن تصبح تحركات جماعية فى أسابيع أو شهور بدلا من سنوات. من حيث تأتى من الوحدات الصغيرة المتخصصة لفترة محدودة فقط ولهدف محدد، وما إذا كان الهدف إقامة اتفاق، أو إنشاء شركة، أو تخطيط وتنفيذ هجوم إرهابي.

ونحن نحتاج فى هذا العالم إلى أن نتسم تصرفاتنا بالسرعة، والمرونة، والذكاء، والقدرة على التجمع معا فى مجموعة، أو إعادة التجمع، كضرورة وقدرة على التنسيق بين عدد متنوع من الأطراف الفاعلة الذين يشتركون فى جهد مشترك. ونحن نحتاج كذلك إلى أن نكون قادرين على أن نعرف ما نحتاج أن نعرفه، وأن نحدد بسرعة وكفاءة، ما هى المعلومات التى لدينا والتى ننقلها إلى كل من يحتاج إلى معرفتها، ولتحديد ما هى المعلومات التى ليست لدينا وكيف نحصل عليها.

عالم من الحرية فى ظل القانون :

يجب على أمريكا أن تؤيد وأن تعمل من أجل عالم من الحرية فى ظل القانون وآمن. وقد علم الآباء المؤسسون لأمتنا أن نجاح ما وصفه جورج واشنطن التجربة التى وضعها فى أيدي الشعب الأمريكى إنما تعتمد على الموافقة الجماعية من جانب النظام والحرية. Order and liberty

وهم يقصدون بالنظام، القانون أو مثلاً وضعها في دستور ماساشوسيتس ثاني رؤسائنا جون آدمز. كالتالي «حكومة القانون وليست حكومة الرجال». وإن قوانيننا بدورها هي «القيود الحكيمة التي تحقق للرجال حريتهم».

وقد كان أمل الذين صاغوا دستورنا القومي، أن يبقى الدستور نموذجاً للدول الأخرى. وقد رأى أبطالنا الأوائل مثل دانييل ويبستر، مصير جمهوريتنا كاختبار، لأن حكومة يختارها الشعب يمكن أن تنجح في أي مكان في العالم. وقد تصورنا لوقت طويل أنفسنا، منارة الحرية للعالم، ودخلنا في معارك من أجل الحرية في بلادنا وفي دول أخرى.

وحتى وقت قريب طرحنا الحرية تحت شعار الديمقراطية، وأحياناً تحت فوهة البنادق، مما جعل في إمكان القوى المعادية للديموقراطية، أن تساوي بين الديمقراطية وبين الاستعمار الأمريكي.

إن الديمقراطية هي أفضل وسيلة ابتدعتها البشرية لضمان الحرية الفردية، على المدى الطويل، ولكن على أن نوجد فقط في إطار من النظام الذي يؤسسه القانون. وبالتالي فإن الإطار القانوني الذي ينشئ ديموقراطية ناجحة، ينبغي أن يطبق على جميع المواطنين، بالتساوي، وأن يضمن حقوق الإنسان الأساسية للأفراد وجماعات الأقليات، وأن يوفر الوسائل التي تكفل للمواطنين محاسبة حكامهم. وبدون مثل هذا النظام، تصير الديمقراطية فوضى، أو زحفاً مجنوناً إلى السلطة، من جماعات متافسة في ظروف تدعو للعودة إلى حكم الاستبداد.

لقد سمعت أمريكا لنشر الديمقراطية في العالم لعشرات السنين، بل والقرون. ليس فقط كفضيلة قيم، لكن أيضاً لأن التاريخ وعلم الاجتماع قدما لنا سبباً قوياً للاعتقاد بأن الأمريكيين سيكونون أكثر أماناً، وثراءً، وعافيةً، وسعادةً، في عالم من الديمقراطيات الليبرالية الرشيدة. وعلى أية حال فإننا بالتزامنا بالديموقراطية، يجب أن نكون أكثر يقظة لتاريخنا؛ وللوسائل التي يجمع بها نظامنا وغيره، ما بين الحرية وحكم القانون.

ولابد أن نطور استراتيجية أكثر وعياً وتعترف وتدفع، الشروط المسبقة العميقة لقيام ديموقراطية ليبرالية ناجحة، وهي شروط تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد إجراء الانتخابات. وأن تكون استراتيجية لنشر الحرية تحت حكم القانون، ليس فقط للدول فرادى وفقاً لخصوصية ظروفها، تاريخاً، وثقافة، ومراحل النمو، بل أيضاً للنظام الدولي ككل.

وخلال السنوات القليلة الماضية، وضعت حكومة بوش تعريفا لغياب الديمقراطية باعتبارها مفتاح انطلاق الشر حول العالم، وجعلت من نشر الديمقراطية حجر الأساس لاستراتيجيتها للأمن القومي. ولكن التركيز على الطيفين وحده يمكن أن يقودنا إلى التفاضى عن النظر إلى الأخطاء التى تمثلها إيديولوجيات معادية، وقوميات متعصبة، والى تشكل تهديدا فتاكا لحرية الإنسان. ولن تعالج الديمقراطية هذه الأخطار.

وعلى العكس، تشير آخر الدراسات إلى أن القومية المتعصبة، والتطرف الدينى، قد تشط فى الديمقراطيات حديثة العهد، والدول الصاعدة نحو التقدم. وفى الحقيقة فإن بعضا من مشاكلنا العسيرة، بما فيها البرنامج النووى الإيرانى، قد تكون مشاكل لها صلة بالقومية، وسوف تبقى وربما تتفاقم، حتى لو قامت هناك الديمقراطية أو غير الديمقراطية، أو أنها خيرة أو شريرة، لا يحتاج تعقيد علاقاتنا بكثير من الدول، لأن ذلك يقوض الأهداف التى نسمى لتحقيقها. وعلى العكس فإن نشر الحرية فى ظل القانون، يتطلب قدرا كافيا من الازدهار الاقتصادى، لى يكون للأفراد مصلحة فى النظام السياسى والقانونى القائم. ويتطلب نظاما قانونيا قادرا على فرض احترام حقوق الأفراد، ابتداء من حق التعاقد إلى حق التعبير الحر عن الرأى. ويتطلب الأمانة والشفافية الكاملة من الحكومة لضمان وجود النظام القانونى فى الممارسة مثلما هو موجود على الورق. وتوفر كل من هذه الأبعاد للحرية فى ظل القانون، نقطة إيجابية للصلة بين حكومة الولايات المتحدة - أو مؤسسة دولية إقليمية تلعب فيها أمريكا دورا - وبين حكومة أجنبية.

تبقى الانتخابات مهمة كهدف للأجل الطويل، لكن الاستراتيجية العالمية لصياغة عالم من الحرية تحت حكم القانون، تعنى توسيع عملنا بدعم العناصر الكثيرة التى تشكل محورا لأى حكومة ديمقراطية مستقرة ولديها مقومات البقاء، ولواجهة الأمراض المتعددة التى قد تدمرها.

ولا يمكن للولايات المتحدة تنفيذ هذه الاستراتيجية بمفردها، كما لا يمكن ذلك لأى دولة منفردة. فإن الحرية تحت حكم القانون داخل الدول، متصلة اتصالا لا فكاك منه، بوجود نظام مستقر من الحرية فى ظل القانون، وأى نظام يوفر قيودا فعالة فى بعض المناطق ويمكن، من التعاون الفعال فى غيرها.

وفى النهاية فإن بناء عالم من الحرية فى ظل القانون والحفاظة عليه، يحتاج استخدام العصا والجزرة معا. فالحرية تحتاج النظام، والنظام - عند بعض المستويات - يجب أن يكون قادرا على استخدام القوة.

إن الفصول التالية تحدد المكونات الفرعية لهذه الاستراتيجية، أولها انتشار الموارد، وتطوير الآليات للدعم للشعبى، والمحاسبة، ومراعاة الحقوق من الحكومات فى أنحاء العالم. وثانيها بناء على نظام ليبرالى دولى مفتوح، وجهود جماعية لضمان السلام والأمن. وثالثها دور القوة فى الشئون الدولية، بما فى ذلك تعديل القواعد الدولية والوطنية فيما يتعلق باستخدام القوة.

الوصول بالحكومات إلى الديمقراطية :

فى عالم من الحكومات الشعبية، الخاضعة للمحاسبة، ومراعاة الحقوق، فإن الولايات المتحدة، سيكون لها كثير جدا من الشركاء الفاعلين، فى جهودها لمكافحة الإرهاب، والانتشار النووي، والأمراض الوبائية، والأزمات الاقتصادية، وغيرها من التهديدات الأخرى. وتحتاج الحكومات الشعبية إلى المشاركة الشعبية فى المؤسسات الحكومية، وقدرة كاف من التعددية يسمح بتمثيل قطاعات مختلفة من السكان. وتعتبر الحكومات الديمقراطية أكثر شفافية بمقتضى قواعد المحاسبة، التى تقوم على نظام تعددى يعتمد على المشاركة. وهى أنظمة أكثر فعالية لأن المحاسبة والمساءلة تقلل الفساد وتزيد الكفاءة. وهى أنظمة محل ثقة، لأنها مقيدة بالقانون الذى يحكم سلوكها تجاه مواطنيها.

أيضا فإن الحكومات الديمقراطية توفر العديد من الفرص لمواطنيها، لتحقيق أهدافهم، من خلال العملية السياسية العادية، وتوفير حياة أفضل لهم عن طريق الفرص الاقتصادية.

ويعتبر توافر مثل هذه الفرص السياسية والاقتصادية، أفضل أمل لا استخدام طاقات وحماس مئات الملايين من الشباب حول العالم - وعلى سبيل المثال فإن ٦٨٪ من سكان السعودية هم تحت سن الثلاثين، أى إشراك الشباب فى القنوات البناءة، بدلا من أيديولوجيات العنف والثورة.

وإن أفضل طريق لمساعدة الحكومات على الوصول إلى الديمقراطية، هو ربطها بمواطنيها بمختلف الطرق الممكنة، وتزويدهم بالحوافز والدعم للمضى فى هذا الاتجاه. ويحتاج إيجاد هذه النقاط من التواصل، التركيز الدقيق على المصالح المشتركة، التى تشارك فيها الولايات المتحدة مع أى دولة أخرى، أو أى مجموعة من الدول، ثم صياغة السياسات والآليات اللازمة لتحقيق هذه المصالح.

ولنأخذ الصين كمثال - فالولايات المتحدة تربطها علاقات متشعبة ومتعددة مع الصين، من شريك تجارى إلى منافس استراتيجى محتمل، إلى خصم فيما يتعلق بكثير من قضايا حقوق الإنسان. وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة والصين بينهما مصالح مشتركة قوية، فى ضمان إمدادات مستقرة للطاقة، باعتبارهما أول وثانى أكبر مستهلك للطاقة. ولهما بالتساوى مصلحة قوية فى العثور على حلول عالمية لتغييرات المناخ، وغيره من مشكلات البيئة المتعلقة بانبعاثات الكربون، والمعوقات الأخرى الناتجة عن استهلاك الطاقة. ولهما أيضا مصلحة مشتركة قوية فى ابتكار وسائل اكتشاف، وإيقاف، ومنع انتشار أنفلونزا الطيور. ولهما مصلحة مشتركة ناشئة حديثا فى الوصول إلى وسائل لوقف الانتهاك المنتشر فى الصين لقوانين حماية الملكية الفكرية، لأن هناك شركات صينية ستحتاج إلى حماية هذه القوانين، فى الوقت الذى أصبحت فيه هذه الشركات جهات تخترع وتنتج الملكية الفكرية بنفسها.

ويحتاج إدخال الصين بنجاح فى هذه الجبهات المختلفة، إلى تحويل ما يعتبر الآن سلسلة من العقود غير الرسمية، بين مسئولين ونظرائهم، من الحكومتين وبعض المنظمات غير الحكومية إلى شكل مؤسسى، ويفضل أن يتم ذلك من خلال شبكات رسمية تضم مشاركين آخرين من منطقة الباسيفيكي.

ويمكن لهذه الشبكات بدورها أن تعمل على نقل المعلومات، والخبرة التقنية، ومصادر دعم القدرة والفعالية للمسؤولين الصينيين الإقليميين فى الأماكن المتباعدة، فى علاج التهديدات البيئية والصحية. ويحتاج الاستخدام الحقيقى للخبرة والموارد من المؤسسات والمسؤولين الصينيين إلى ممارسة درجة من الشفافية والأمانة بالمقارنة بالمشاركين الآخرين فى هذه الشبكة.

(وفوق ذلك) فإن الإجراءات والممارسات الجماعية التى يتفق عليها أعضاء الشبكة، تحتاج أن يتم فرض تنفيذها، عن طريق الوكالات الإدارية المحلية، أو المحاكم.

وفى نفس الوقت، يمكن لهذه الشبكات الوصول إلى جماعات المواطنين العاديين، وشركات القطاع الخاص، لعلاج المشاكل التى تؤثر على الصحة والبيئة. ويكون نتيجة ذلك إيجاد كثير من نقاط الاتصال عبر المجتمعات وكذلك الحكومات. وهذه النقاط ستسرع عملية الاتصال، وتدعم تدريجيا الثقة من خلال تعميق العلاقات. كما أن الممارسات والقيم ذات الجاذبية التى تأتى من خلال الاتصالات، والتى تمارسها الولايات المتحدة والديموقراطيات الليبرالية الأخرى، إلى الدول النامية، تعمل على تعزيز قوتنا الناعمة.

وهذه الأشكال من الشبكات هي وحدها - على المستويات الوطنية، والإقليمية أو المحلية، يمكن أن تصل إلى أبعد مناطق الدول بالوسائل الضرورية للاستجابة للمشاكل والظروف الداخلية، التي تنتج تهديدات عالمية. وينبغي أن تركز بشكل محدد على المصالح المشتركة وفي دول متعددة. في نفس الوقت يجب أن يكون نشرها للقيم وممارساتها في حماية الحرية في ظل القانون. وأن تتعايش مع التزامات واضحة من الولايات المتحدة، وحكومات أخرى تتضمن إلينا، من أجل إيصال كل الحكومات إلى النظم الديمقراطية، وضمن أن تكون جميع الحكومات ديمقراطية، بما فيها تلك الديمقراطية الليبرالية التي استقرت.

ولا بد أيضا للولايات المتحدة من أن تبذل المزيد لدعم الدول المعرضة للمشاكل من خلال المعونة الخارجية. وكما أشارت مجموعة العمل من أجل إعادة البناء والتنمية في هذا التقرير، فإن المعونة الخارجية تعتبر مكونا لا غنى عنه من مكونات استراتيجية الأمن القومي.

إن الفقر يزيد من احتمالات النزاعات الأهلية، وانهيار الدولة، والحكم الشمولي، وكوارث البيئة، والأمراض الوبائية، وكلها يمكن أن يسدد ضربة عنيفة للحكومات غير الديمقراطية، ويهدد الأمن الأمريكي.

بناء نظام ليبرالي :

لقد تكسر نظام المؤسسات الدولية الذي أقامته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اتسع تدريجيا عبر سنوات الحرب الباردة. وتستدعي الحاجة إصلاحا رئيسيا لكل المؤسسات الكبرى - الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي - وغيرها الكثير من المؤسسات الأصغر والتي لا تعد. ولن يكون ذلك مثيرا للدشنة فإن إجراءات صناعة القرار الذي وضعت أصلا لعالم من ٥٠ دولة، ينبغي الآن أن تتماشى مع وضع يضم نحو ٢٠٠ دولة. وإن هيكल النظام الدولي الذي قام على توزيع القوة عام ١٩٤٥، يجب أن يصلح الآن لعالم أصبحت فيه الدول الممزقة والتي كانت أعداء في الحرب العالمية الثانية، هي الآن قوى كبرى وفيه تدير ٢٥ دولة أوروبية سياساتها الاقتصادية، وسياساتها الخارجية بدرجة متزايدة عن طريق الاتحاد الأوربي، وفي عالم تصعد فيه المستعمرات السابقة، إلى وضع القوى البازغة، ولم تعد مهام مثل استقرار العملة، ذات معنى الآن في عالم يجرى

فيه تعويم معدلات الصرف، بينما هناك مهام جديدة تركز على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، والتي ليس لها عنوان فى الداخل. وأكثر ما قد يكون أكثر إثارة لدهشة البعض، أن الولايات المتحدة لها أكبر مصلحة عن أى دولة أخرى فى إصلاح هذا النظام، بالضبط بسبب أننا أقوى دولة فى العالم. ولا يمكن للولايات المتحدة، أن تكتمى باستخدام القوة من جانب واحد، ومتابعة تعريف ضيق للمصالح الوطنية، لأن مثل هذه الإجراءات تولد الاستياء، والخوف، والمقاومة. ومثلما قال الرئيس فرانكلين روزفلت فى آخر خطاب حالة الاتحاد «فى عالم ديمقراطى، مثلما هو فى دولة ديموقراطية، فإن القوة يجب أن ترتبط بالمسئولية، وأن تلزم بالدفاع عن نفسها فى إطار من الخير العام».

وقد بنت حكومة ترومان خطوات فوق هذا المبدأ، بإيجاد نظام دولى، بالمؤسسات، والأحلاف، والبرامج، مثل الأمم المتحدة، وحلف الأطنطى، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومشروع مارشال.

وكانت الولايات المتحدة هى التى تقود، لكنها تستمع، وتكسب بالمطاء، وتتصاعد قوتها لأن دورها العالمى، لقى قبولا باعتباره مشروعاً. وقامت القيادة الأمريكية عبر المجال السياسى الأوسع، على الفهم بأننا نكون أفضل حالا، إذا تمت ممارسة القوة الأمريكية داخل إطار دولى من التعاون. والذى يكون فيه صوت للآخرين، - بالرغم من أنه ليس الفيتو - وسعى للدول من أجل العمل المحدد نحو الأهداف المشتركة. ومثل هذا العالم هو النموذج الذى تمضى فيه الدول الأخرى، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، بدلا من ممارسة لعبة التوازن ضدها، وحيث تسعى الدول الأخرى لتسهيل تحقيق الأهداف الأمريكية، وليس كبجها. وهذا هو العالم الذى يجب علينا بناؤه اليوم. بالإضافة إلى إعادة طمأنة الدول الأخرى، وأيضا تأمين قوتنا ومركزنا، فنحن نحتاج إلى نظام من المؤسسات العالمية الفعالة، لتعزيز التعاون حول المشكلات التى لا يمكننا حلها منفردين، أو حتى ثنائيا مع دولة أخرى. ولا يمكن أن تكون هذه المؤسسات منظمات رسمية. على العكس فإن دفع التعاون فى القرن الحادى والعشرين سيحتاج إلى أنواع عديدة وجديدة من المؤسسات، كثير منها على شكل شبكات، لتوفر السرعة، والمرونة، وصناعة القرار فى إطار جماعى، يتواءم مع مشاكل محددة. وسوف تمثل هذه المؤسسات معا، بالإضافة إلى عادات وممارسات التعاون الناجمة عنها - حتى ولو كانت تتم وسط نزاع دبلوماسى، وتوترات يومية متصلة - ستمثل البنية الأساسية لنظام دولى جماعى يوفر الاستقرار، والثورة الإدارية الضرورية لمواجهة المشاكل العالمية.

وفى النهاية، نحتاج بناء، أو إعادة بناء، ليس فقط مجرد بناء نظام دولى، بل نظام دولى ليبرالى. لقد كانت عبقرية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذى قاده أمريكا بتأييد داخلى قوى من مختلف الأحزاب، أن مؤسساته الدولية ارتبطت بشكل متكامل مع الظروف الداخلية اللازمة للحرية فى ظل القانون. وقد جاء فى الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة - ولأول مرة بالنسبة لأى منظمة دولية، الحديث عن الحاجة لإعادة تأكيد الثقة فى حقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الإنسان الفرد واستحقاقه الاحترام. وكانت مؤسسات اتفاقية بريتون وودز - وهى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى - قد صممت بشكل قصد منه السماح لكل الأعضاء، بالتوفيق بين مطلب اقتصاد دولى مفتوح، من الاحتياجات الحيوية لجمهور الناخبين فى الداخل. كما تضمنت صلاحيات حلف الأطلسى، ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والاتحاد الاوروبى، شروطا تهدف إلى بناء ودعم المؤسسات الديمقراطية الداخلية.

واليوم فإن التداخل هو أمر بالغ الأهمية عن ذى قبل. وإن صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون يتطلب بناؤه هياكل عديدة بقدر الإمكان، لمساعدة الأفراد، والجماعات المدنية، والأحزاب السياسية، والمسؤولين الحكوميين، داخل الدول لضمان أن تفتح الديمقراطية طريقا إلى حياة أفضل. وهذا يتطلب مؤسسات عالمية مكرسة لدعم الاقتصاد العالمى، وإدارة الأزمات العالمية، وأن توفر تلك المؤسسات حوافز وضغوطا للمساعدة على مكافحة مستويات الاختلال الوظيفى للفساد، وتعزيز حكم القانون، أى مؤسسات يكون دورها دعم قوة الجذب للديموقراطيات الليبرالية فى العالم.

أمم متحدة جديدة :

تواجه الأمم المتحدة أزمة ومطالب فى وقت واحد. ومنذ عدة سنوات أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة، بموافقة العديد من القوى الكبرى الأعضاء، عملية لإصلاح أساسى للمنظمة الدولية، تدعو لخطوة ليست أقل من إعادة الاتفاقات الأساسية التى تمت فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. كما أظهرت لنا فى نفس الوقت الأزمات فى إيران، وكوريا الشمالية، وإسرائيل، ولبنان، الأهمية المحورية لمجلس الأمن، باعتباره المنبر الرئيسى للوصول إلى حل، أو التصديق على أى حل يتم التوصل إليه من جهة أخرى.

لقد أخفقت الأمم المتحدة فى أن ترتقى إلى كامل قوتها، بالرغم من ان قرارات مجلس الأمن توضع مرات موضع التنفيذ، أو تحت التنفيذ. والقوات العاملة تحت قيادة الأمم

المتحدة لا تتلقى التدريب والتجهيز الكافيين، أو ما يخولها تنفيذ المهام المعهود إليها بها. وقد برهن مجلس الأمن نفسه فى بعض المرات على عدم قدرة على الاستجابة لأزمات معينة بسرعة وكفاءة.

وتعانى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من فرط البيروقراطية، والجمود، بالرغم مما أثبتته وكالات أخرى من الجدارة، مثل المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إن خطط الإصلاح الأساسية موجودة، لكن تنقصها الإرادة السياسية وقبل أى شئ من جانب الولايات المتحدة، فإن أفضل ما نأمله هو سلسلة من أنصاف الحلول، وحتى مع الدور الأمريكى، فإن إنجاز إصلاح جدى سيحتاج جهدا متصلا، ورصيدا سياسيا أمريكيا كبيرا. وينبغى على الولايات المتحدة أن تضع إصلاح الأمم المتحدة، على قمة أولويات سياستها الخارجية، عبر العقد الحالى، كجزء من جهد أوسع لإعادة بناء نظام دولى ليبرالى للقرن الحادى والعشرين.

وينبغى أن نبدأ بما لا يقل عن إصلاح مجلس الأمن. وكانت لجنة عليا تابعة للأمم المتحدة عقدها السكرتير العام، قد اقترحت خطتين ممكنتين. أولاهما تدعو الهند، واليابان، والبرازيل، وألمانيا، ودولتين إفريقيتين، للانضمام إلى مجلس الأمن، كأعضاء دائمين، بدون التمتع بحق الفيتو. والخطة الثانية تحقق بالكاد نفس العضوية ولكن من خلال عضوية بالتناوب، وبانتظام، بدلا من إضافة أعضاء دائمين جدد.

وينبغى أن تلقى أى من الخطتين قبولا من الولايات المتحدة، والمهم فى الأمر هو تبنى أيهما وتنفيذها.

ويجب على الولايات المتحدة، فيما يتعلق بجوهر إصلاح الأمم المتحدة، أن تصر على تحديث القواعد التى تحكم استخدام القوة، بشكل يعكس حقائق القرن الحادى والعشرين، وكانت الأسس التى وضعتها اللجنة العليا قد قدمت إلى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، توصيات بقبول مبدأ مسئولية الحماية. وأن تعترف الدول التى تقبل هذا المبدأ بأن سيادة الدول تفرض عليها حماية مواطنيها من أى كوارث ممكن تجنبها مثل القتل الجماعى، والاغتصاب، والتطهير العرقى، عن طريق الطرد الجماعى، والترويع، والتعرض للمجاعة المتعمدة، والتعرض للأمراض. ولكن فى حالة عدم رغبة أو عدم القدرة الدولية على أن تقوم بهذا الالتزام، عندئذ يتحمل المجتمع الدولى المسئولية.

إن قبول هذا المبدأ من خلال الأمم المتحدة سيفتح الباب لدور أكثر تأثيراً لمجلس الأمن، في الحالات التي تختص بانتهاكات خطيرة ومتصلة لحقوق الإنسان، وللجرائم ضد البشرية وحرية إبادة الجنس التي ترتكبها حكومة ضد شعبها.

ولا يعتبر تدخل الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات مجرد نوع من المبالاة والنزعة الأخلاقية، بل إنه دور يتخذ على ضوء دروس الحرب العالمية الثانية، ثم بعد ذلك ما جرى في يوجوسلافيا السابقة، وروندا، والعراق في الثمانينيات، وما حدث من قيام حكومات بترويع شعبيها على نطاق واسع، وهو ما يوجد احتمال تحولها أجلاً أو عاجلاً تجاه جيرانها. ولدينا كل وازع ممكن لإيجاد آلية دولية فعالة لوضع هذه الحكومات تحت المحاسبة.

وينبغي أن يتماشى مع إصلاح مجلس الأمن وعلى نطاق واسع، إعادة النظر في الظروف والكيفية التي يستخدم فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حق الفيتو، في الرد على التهديدات الموجهة للسلام والأمن الدوليين بصفة عامة. وأن الولايات المتحدة لم يسبق لها أن قبلت المبدأ الذي يلزمها بأنها يمكنها استخدام القوة فقط في حالة موافقة مجلس الأمن. فنحن وجميع الدول نحفظ بحق الدفاع عن النفس في حالة التعرض لهجوم مسلح، وهو مبدأ يجب أن نطوره بما يتفق مع قدرة المهاجمين، على تسديد ضربات كاسحة، لا يتوافر دفاع أمامها. وفي حالات أخرى، مثل التدخل في كوسوفو، فقد وجدت لجنة دولية مستقلة أن استخدام القوة، هو أمر مشروع حتى بالرغم من عدم صدور موافقة مسبقة من مجلس الأمن. ومع ذلك فإن العمل العسكري من جانب الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى، لا يلقي تأييداً كبيراً، ويعتبر في نظر دول عديدة غير مشروع، عندما يقع بدون تأييد من مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، فقد أوضحت الولايات المتحدة أننا نفضل الحصول على موافقة مجلس على أي إجراءات، كلما كان ذلك ممكناً.

وعلى هذا يجب على الولايات المتحدة أن تقود التحرك نحو عملية صناعة القرار في مجلس الأمن بطريقة سريعة الاستجابة والفعالية، في مواجهة الأزمات الدولية. وأحد الاحتمالات لهذا هي تطوير قواعد، وإجراءات للتفويض باستخدام القوة، فوراً في الحالات التي تتطلب إجراء عاجلاً، أو التي عرقلت الخلافات السياسية الحادة، اتخاذ أي إجراء. وأن يلغى الفيتو بالنسبة لقرارات مجلس الأمن التي تغول القيام بإجراء مباشر في مواجهة أزمة قائمة. ولم يكن منطقياً في عام ٢٠٠٦، أن يكون لخمس دول تمثل توزيع القوة في وقت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حق منفرد لاستخدام الفيتو تجاه ما يعتبر إجراء مشروعاً.

إن إجراءات الفيتو المتبعة حالياً، لا تخدم مصالح الولايات المتحدة. ولا تحتاج أمريكا إليه لى تعرقل إجراء لا نوافق عليه، وعادة ما تدفع مجلس الأمن لاتخاذ إجراء وليس لمنعه من اتخاذه، وفى مثل هذه الحالات من الأفضل استخدام الدبلوماسية بدلاً من الفيتو. وبدلاً من ذلك فإن الفيتو هو رخصة للمراوغة، والتعويق. ويجب أن يحل محل الفيتو، تصويت بالأغلبية القصوى، بمعنى تأييد ثلاثة أرباع الأصوات فى اجتماع موسع لمجلس الأمن.

رابطة الديمقراطية :

لا تستطيع أمريكا والعالم الانتظار إلى الأبد لحين إصلاح الأمم المتحدة، مهما يكن ذلك أمراً مرغوباً فيه. ويجب على الولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة وتستغل الوقت، والجهد، والموارد، لإنجاز إصلاح مهم، على أساس مبدأ «إصلاح الشيء» وليس الانتهاء منه»، وفى نفس الوقت يجب أن نعمل مع حلفائنا لإيجاد مؤسسة عالمية جديدة تركز جهودها لخدمة المبادئ التى تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية، على تأسيس هيكل يدعم ويدفع عملية إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية، وكذلك احتمال إيجاد بديل لها.

وأن تكون المنظمة البديلة، عبارة عن اتفاق الديمقراطية. والهدف منها تقوية التعاون الأمنى بين الديمقراطيات الليبرالية فى العالم، وتوفير إطار تستطيع فيه هذه الدول العمل معاً، للعلاج الناجح للتحديات المشتركة فى إطار المؤسسات الإقليمية والدولية القائمة، لكن يمكن لها أن تعمل بشكل مستقل فى حالة فشل هذه المؤسسات، وأن يكون أداؤها كأنها ثورة لجهود تبذل لدعم الليبرالية فى ظل القانون حول العالم. ويكون دورها مؤسسياً وتأكيداً «للسلام الديمقراطى». وأن تكون عضوية اتفاق أو رابطة الديمقراطيات، بالاختيار. وأن يقوم الأعضاء باختيار غيرهم. وتكون العضوية مبنية على صفات موضوعية، وليس على أساس توصيف مجرد أو نظرى، أو على أساس أوصاف تطلقها دول على دول أخرى.

وعلى الأعضاء التعهد بعدم استخدام القوة، أو التخطيط لاستخدامها ضد آخرين، والالتزام بإجراء انتخابات تعددية، وحرية، ونزاهة، وفى أوقات منتظمة، وضمان الحقوق المدنية والسياسية، لمواطنيها، وبإشراف قضائى مستقل، وقبول مبدأ أن الدول مسئولة عن حماية مواطنيها من الكوارث التى يمكن تجنب وقوعها، وأن المجتمع الدولى له الحق فى التصرف إذا فشلت الدولة فى منع هذه الكارثة.

إن اتفاق الديمقراطيات يمكن أن يكون بمثابة تجمع غير رسمي للدول الديمقراطية، التى يربط بينها بالفعل تحالف، وتشمل الولايات المتحدة، وحلف الأطلسى، والدول الأوروبية الديمقراطية غير الأعضاء فى حلف الأطلسى، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا. كما يمكن أن تضم أيضا شركاء ديمقراطيين جندا مثل الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، المكسيك، وهذا الجانب من اتفاق الديمقراطيات سيشمل مسعى رئيسيا لإدخال دول ديمقراطية ليست غربية فى النظام الديمقراطى العالمى. وفى نفس الوقت سيكون اتفاق الديمقراطيات فريدا، وأكثر موضوعية من أى مجتمع للدول الديمقراطية موجود الآن.

وهو وإن كانت عضويته واسعة، لكنه منظمة بسيطة تعمل من أجل دعم الديمقراطية داخل الدول.

ولن يكون اتفاق الديمقراطيات - على الأقل فى المستقبل المنظور - عبارة عن نظام تحالف جديد أو بديل عن تحالفات أمريكا فى أوروبا وشرق آسيا. كما أنه لن يكون بديلا عن الأمم المتحدة، أو أى مؤسسات عالمية أخرى، مادام فى الإمكان تحقيق إصلاح ناجح لهذه المؤسسات. وإذا ثبت أن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، مستحيل مع نهاية العقد الحالى، فيمكن عندئذ لاتفاق الديمقراطيات أن يصبح منتدى بديلا، للموافقة على استخدام القوة فى الحالات التى يمنع فيها استخدام الفيتو فى مجلس الأمن، الدول الحرة من أن تظل تتق بأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما ظهرت هذه الضرورة، فسوف يعقد أعضاء اتفاق الديمقراطيات مجموعة من الاتفاقات الإضافية، بالموافقة على استخدام القوة، بإقرار الأغلبية القصوى من الدول الأعضاء، وبدون سلطة الفيتو. وسوف تسعى هذه الدول للحصول على الموافقة فى الأمم المتحدة أولا، لكنهم سوف يلتزمون بقبول التفويض الصادر من اتفاق الديمقراطيات، باعتباره بديلا شرعيا ومقبولا. وفى هذا الصدد، فإن إنشاء اتحاد الديمقراطيات، ينبغى أن يسير على نهج التقليد الذى حدث مع إنشاء حلف الأطلسى، الذى اعتبر وسيلة لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، وليس تقويضها.

إحياء حلف الأطلسى :

فى خطوة متصلة بما سبق، ينبغى على الولايات المتحدة إحياء تحالف الأطلسى بتعديل وتحديث التوازنات التى وقفت خلفه. ولدى أمريكا وأوروبا من الأسباب وراء

رؤيتها لنظام أمنى مستقل بذاته. وقد فتح الفشل فى الاتفاق على دستور لأوروبا، بابا للتشاور مع أوروبا بشأن دعم حلف الأطلنطى، وجعله أكثر فائدة فى الخروج من الأزمات، وهو ما يجرى فى أفغانستان. ولقد تعلمت الولايات المتحدة درساً قاسياً فى العراق حول محدودية التصرف منفردة. ولهذا فقد حان الوقت لتطوير رؤية لحلف الأطلنطى للسنوات الخمس القادمة.

ولإحياء حلف الأطلنطى تحتاج الولايات المتحدة وأوروبا لإعداد اتفاقيات جديدة، وسنحتاج أن تشارك أمريكا شركاءها الأوروبيين فى صناعة القرار. ومن جانبهم سيحتاج الأوروبيون إلى العمل مع واشنطن لتحديد أهداف إستراتيجية مشتركة وسيحتاج حلف الأطلنطى ذاته إلى إصلاح مؤسسى، لاستبعاد حقوق الفيتو للدول الصغيرة فى الحلف، وغيره من المعوقات، من أجل الإجراء الجماعى، كما سيحتاج حلف الأطلنطى أيضاً بعد إحيائه، إلى العثور على طريقة تتواءم مع دور الاتحاد الأوروبى، فى إطار مجالسه.

ويجب أن تشكل هذه المبادرة جزءاً من مسعى أمريكى للحصول على تعاون أوروبا الغربية، والديموقراطيات الليبرالية الأخرى فى التعامل مع تحديات شرق آسيا، ومع تهديد الإرهاب. ويجب أن يعضى هذا الجهد مع الخطط الحالية لحلف الأطلنطى، لبناء علاقات ومشاركة، مع عدد من حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين، بما فيهم أستراليا، وكوريا الجنوبية، واليابان.

تنظيم العولة :

ليس هذا هو المنتدى الذى تطرح منه خطط لإصلاح كل مؤسسة دولية تحتاج إلى الإصلاح، لكن المؤسسات التى نتجت عن اتفاقيات بريتون وودز، تحتاج تغييرات مهمة لمواجهة التحديات التى يمثلها النظام الاقتصادى العالمى الراهن. فمفاوضات التجارة العالمية فى حالة توقف، فى وقت تعتبر ضرورتها مهمة لمساعدة الدول النامية، التى ترغب فى دمج اقتصادها فى الاقتصاد العالمى.

هذا التصور، بل وفشل النظام الاقتصادى العالمى، قد حدث عندما تصاعدت تحديات العولة. وكان أكثر ما يثير القلق اتساع انعدام المساواة فى الدخل، والتمتع بالرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا فيما بين دول العالم، وفى داخل كل دولة. وهذه الزيادة الدراماتيكية فى التفاوت فى توزيع الدخل ناتجة فى جانب منها عن العولة، والتى تنتج مكاسب إجمالية، لكل من السكان فى الدولة، وللنظام الدولى ككل، ولكنها تودى بشكل

محدد إلى إعادة توزيع مختل جدا لهذه المكاسب بين الجماعات داخل الدولة الواحدة، وفيما بين الدول وبعضها عبر النظام الدولي.

فالذين يكسبون يميلون إلى أن يكسبوا أكثر، لكن الخاسرين يتخلفون وراءهم أكثر. إن مفهوم غياب العدالة - حتى في مواقف اختلال توزيع الفائدة - هو دافع جوهري للسلوك الإنساني، ويدفع الناس عادة إلى رفض انعدام العدالة في توزيع المكاسب، لو أن هذه المكاسب تسبب تخلفهم وراء غيرهم من أقرانهم. وهذه الظاهرة تحدث اليوم في دول أمريكا اللاتينية، وتعكسها المظاهرات المتزايدة من المعدمين من الفلاحين في الريف ضد التنمية. والتي رفعت من دخل النخبة في المدن في دول كالصين والهند، وفي الحماية. والمعارضة المتزايدة للهجرة إلى الولايات المتحدة، وظهور الأحزاب اليمينية في أوروبا، وفي الشعور المتزايد والسريع الانتعاش، بالمهانة بين كثير من المسلمين، لإدراكهم أنهم يعانون من نقص إجراءات التنمية البشرية، بالمقارنة ببقية شعوب العالم. وبشكل عام يفترض صناع السياسة الأمريكية في المعتاد أن التنمية الاقتصادية في الخارج، تعمل على تعزيز الأمن الأمريكي. وفي حالات كثيرة فإن تحرير الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة، يمكن أن يكون سببا في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بشكل يمكن أن يقوض الأمن القومي الأمريكي في المدى القصير والمتوسط.

إن مواجهة هذه التحديات، راجعة إلى إدارة العولمة وتتطلب إدارة العولمة تكامل اقتصادنا وسياساتنا. لقد أعطانا احتواء الاتحاد السوفيتي مبدأ يحرك قراراتنا السياسية والاقتصادية في مركبة واحدة. واليوم فإن الالتزام القوى بصياغة عالم من الحرية في ظل القانون، يجب أن يجعلنا متبهرجين للملابسات السياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تعوق الجمع بين الحرية والنظام. وعلى هذا فتح نواجه وضعاً سياسياً واقتصادياً أيضاً، يحتاج لإصلاح نظامنا ومؤسساتنا الاقتصادية الدولية، ولإيجاد أكبر عدد من الآليات بقدر الإمكان، لدفع قوى العولمة للتحرك في إطار نظام دولي.

وبنفس القدر من الأهمية ينبغي على الولايات المتحدة، أن تكون لها المبادرة بهذه الجهود الإصلاحية، وأن تبرهن من جديد على استعدادها لجعل مصالحها الاقتصادية العاجلة. تأتي في المرتبة التالية لمصالحها بعيدة المدى في إسهامها في الصالح العالمي العام.

وكما أشارت مجموعة العمل في هذا التقرير، والمختصة بالاقتصاديات والأمن القومي، فإن مصداقية الولايات المتحدة وحسن نياتها سوف تتعزز في ميادين أخرى، لو أن بقية دول العالم تكونت لديها الثقة، في أن الولايات المتحدة تسعى حقيقة من أجل نظام

اقتصادي، يستجيب لاحتياجات جميع الدول ويعمل لفائدتها. وحتى عندما تكون لدى دول أخرى تحفظات تجاه مقترحات أمريكية، بشأن مشاكل مثل التصدي لمصادر تمويل الإرهاب، فإن هذه الدول ستكون أكثر ميلا للقبول جزئيا، على الأقل، بهذه المقترحات، مقابل حسن القيادة الاقتصادية للولايات المتحدة.

ومن أجل المحافظة على قدرة طويلة المدى للقيادة الاقتصادية والتكنولوجية، فالمطلوب أكثر من مجرد النمو الاقتصادي المناسب، وكذلك توفير مواد كافية لتحقيق مصالح الأمن القومي الأمريكي. وعلينا في الداخل تصحيح سياساتنا المالية غير المسئولة، بما فيها اتخاذ خطوات لخفض العجز الحسابي الراهن، وزيادة معدل الادخار، وهو ما سنناقشه لاحقا في مجال العلاقات مع الصين. وأيضا إعادة تخصيص ما يكفى من مواردنا العامة المحدودة لتوفير أمن اقتصادي كاف للعمال الأمريكيين، لضمان تحقيق تكامل اقتصادي عالمي متوازن ومستقر سياسيا، وتخفيف القيود التي فرضت بعد الحادى عشر من سبتمبر على الأفراد الأجانب، خاصة الطلاب الذين يدرسون فى المجالات التقنية، وإحلال ممارسات جديدة محل الممارسات التي تقادمت فى التعليم، والتدريب، والبحوث، والتنمية، إلى أن يأتى بعشرة أضعاف مردوده، فى الابتكارات التكنولوجية فى المستقبل.

إن بناء نظام ليبرالى لا يعنى أن نضع ثقنا بأى مؤسسة واحدة، مثل الأمم المتحدة، أو حتى مجموعة مؤسسات. ويجب أن يكون التزام الولايات المتحدة بحيوية النظام الليبرالى، قائما على العمل مع دول أخرى، لتقييد قوتنا من أجل أن نطمئن الآخرين، وأن نكون قادرين على أن نطلب منهم نفس ممارسة ضبط النفس. ويمكن تحقيق هذا الالتزام تجاه تعددية العمل من خلال عدد متنوع من الأدوات المتعددة الأطراف الرسمية وغير الرسمية : مثل التحالفات، والمؤسسات، والعلاقات الثنائية، والمعاهدات، والشبكات الخاصة والعامة، والقواعد، واللوائح، والتوقعات المشتركة - وكلها توفر مجالات متعددة الأطراف للتعاون والعمل.

إن إيجاد وسائل ربط هذه الأشكال المختلفة من المؤسسات، والترتيبات، والآليات، وبطرق تتجنب المركزية، وتشجع المرونة والابتكار، يعتبر شيئا محوريا لتشييد نظام ليبرالى.

وإن تأكيد عادات التعاون والتوقعات المتوازنة، ينتج نظاما مستقر تماما فى عقول وتحركات الأفراد - الأفراد الذين يستطيعون الاستفادة من كونهم واعين للمعرفة وللعمل مع الآخرين خدمة للأهداف المشتركة.

ويتحقق أفضل طريق لإيجاد نظام ليبرالى دولى فى عصر المعلومات، من ربط اكبر كم من الأفراد والمؤسسات معا فى شبكات، تكون معا شبكة تعاون عالمية. وتحتاج المؤسسات التى أنشئت بناء على معاهدات، إلى عيون وأذان يمكن توفيرها من شبكات إدارة المشاكل التى تضم مسئولين وطنيين، وهذه الشبكات تستطيع بدورها أن تستفيد من إيجاد نقطة أو أكثر من نقاط التقاء مركزية تقوم بوظيفة السكرتارية. وتستطيع شبكات التعاون، والمنظمات غير الحكومية، أن تقيم فيما بينها علاقة اتصال. ويمكن لنظام الشبكات أن يوجد تعاونا عالميا نحن فى حاجة إليه، بينما نحافظ على حريتنا الوطنية التى نريدها.

دور القوة :

فى جوهر كل من الحرية والقانون، ضرورة أن تسندهما القوة. وهذا هو السبب فى أن الدولة فى الداخل تحتفظ بقوات عسكرية وشرطة. ومثل هذه الآليات التنفيذية ليست موجودة بالطبع على المستوى الدولى.

ولا بد لاستراتيجية أمن قومى مخصصة لصياغة عالم من الحرية فى ظل القانون، أن تضع فى الاعتبار ضرورات وأخطار استخدام القوة داخل دول لحماية الحرية، وتدعيم حكم القانون فيما بينها، لضمان عدم إمكان قيام بعض الدول بتدمير حرية الكل.

وهذا الجزء من التقرير يطرح مقترحات محددة حول بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالمبدأ العسكرى، بما فى ذلك دور أمريكا العالمى، والردع، واستخدام القوة. ولا يقدم سياسة دفاعية شاملة. فالسياسة الشاملة تتضمن بالتفصيل، كيف يمكن لأمريكا أن تستمر فى الاستجابة للالتزامات التحالف، وتحديد عدد النزاعات التى يجب على القوة العسكرية أن تكون مستعدة للقتال فيها فى وقت واحد. واستطلاع كيفية المحافظة على التوازن بين ضرورات التحول، وأهمية الإبقاء على قدراتنا، لتنفيذ المهام التقليدية، ومواجهة تحديات تدبير أسباب هذه الأدوار، وعموما فإن التوصيات تمثل جهدا جادا لدفع التفكير فى بعض المشاكل الأساسية المثيرة للجدل، المتعلقة باستراتيجية أمن قومى.

الغلبة العسكرية :

إن استراتيجية حكومة بوش لعام ٢٠٠٢، - استراتيجية الأمن القومى الجديدة للولايات المتحدة - تقرر ضرورة أن تمنع الولايات المتحدة ظهور قوى منافسة. وهذا شئ فى غير محله، فهو يرفع الأولوية إلى مستوى مبدأ يؤدى إلى إثارة الكراهية، والتفوق، والغضب من جانب الآخرين.

كما أن هذه الاستراتيجية قد أساءت فهم الاحتياجات الاستراتيجية لعصرنا الحالي، التى لا تنظر إلى القوة وحدها، ولكن إلى الأهداف التى توضع القوة فى خدمتها، وعلى سبيل المثال، فإن أوروبا المزدهرة، والقوية، والديمقراطية، تختلف اختلافا كبيرا عن دكتاتورية مزدهرة، وقوية، ومعادية. أى أن الاستراتيجية تزيد من القوة الأمريكية لا أن تسبب تأكلها.

ويجب أن تعمل الولايات المتحدة على المحافظة على الغلبة العسكرية للديمقراطيات الليبرالية، وتشجيع تنمية القدرات العسكرية للديمقراطيات بطريقة تعتبر ضرورية تتسجم مع مصالح أمنها القومى. ويعتبر تفوق الديمقراطيات الليبرالية ضروريا لمنع العودة إلى التنافس الأمنى للقوى الكبرى، بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، وبين تجمع دول الاستبداد، من جانب آخر، وهو التنافس الذى كان قد أدى إلى حربين عالميتين، وحرب باردة. بالإضافة إلى أن هذه الهيمنة أو الغلبة العسكرية، ستسمح لنا بالعمل مع حلفائنا، لإقامة الجوانب الأمنية لنظام يقوم على قواعد التعاون. وهو جهد يجب أن يشمل ضمانات لأصدقائنا بأنهم سيظلون أحرارا، وأننا ملتزمون بمنع العدوان، أو المطالبة بتعديل المعاهدات، وإبقاء خطوط الاتصال مفتوحة.

وتتطلب المحافظة على ميزان القوى لصالح الديمقراطيات الليبرالية، إنفاقا دفاعيا أمريكيا مستمرا على مستوى عال، مع إسهامات ثابتة من حلفائنا. فإن للدول الأوروبية وكندا أكثر من ١٠٠ ألف جندي منتشرين خارج بلادهم، بمن فيهم قوات مساندة للمهام التى تقودها الولايات المتحدة، فى البلقان، والكونغو وأفغانستان، والعراق. أضف إلى هذا كثيرا من الالتزامات العسكرية الأمريكية الراهنة - مثل الحروب القتالية ضد المتمردين فى العراق وأفغانستان، والاستعداد للقيام بأعمال ضد جماعات إرهابية، وردع العدوان فى شبه الجزيرة الكورية، وأداء مهمة تحقيق الاستقرار فى البلقان، والاستعداد لعمليات عسكرية فى إيران، وتايوان، والعمل مع القوات العسكرية للحلفاء والشركاء، والعبء العسكرى لدعم ثبات نظام ليبرالى.

الردع :

الردع هو وسيلتنا، ويعتمد كثير من المخططين الدفاعيين، أن الردع قد ولى زمانه فى مواجهة إرهابيين مستعدين للتضحية بحياتهم فى سبيل قضية ما. وعلى أية حال فإن تطوير رؤية متطورة تعتبر أداة لا غنى عنها فى مكافحة انتشار الأسلحة، ومواجهة محتملة بين قوى نووية ومنظمات إرهابية. وتحديدنا ينبغى تغيير موقف ومبدأ أمريكا النووى من ثلاثة جوانب.

أولا : شهدت السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا فى التكنولوجيا، بما يسمح للولايات المتحدة، بأن تتعرف على بصمات الأصابع على كل المواد النووية، وهو مايسمح لها بتحديد مصدرها. ويجب أن تعلن الولايات المتحدة - ويفضل أن يكون ذلك مع حلفائها - أننا سوف نحمل مصدر المواد النووية المسؤولة، فى حالة وقوع أى عمل إرهابى نووى.

ثانيا : يجب أن تؤكد الولايات المتحدة أن وسائل ردعنا مازالت جديرة بالاعتماد عليها. وهذا يعنى إقامتها لتناسب الخصائص الثقافية لكل خصم، ويجب ألا نفترض أن كوريا الشمالية سوف تتصرف بالضبط مثلما كان يفعل الاتحاد السوفيتى. وهو ما يعنى أيضا الاحتفاظ بترسانة نووية آمنة ومرنة. وعموما يجب أن تبدى الولايات المتحدة عناية وحذرا بالعين من أجل ألا يحدث شىء، سوف يؤدى إلى تآكل المعيار العالمى لعدم استخدام السلاح النووى. ولابد أن تتخذ أمريكا خطوات محددة لتقليل دور الأسلحة النووية فى الاستراتيجية الأمريكية، وسوف تناقش هذه النقطة فى جزء لاحق، وهو الذى يتعلق بمكافحة الانتشار.

وأخيرا، يجب أن نعمل مع حلفائنا ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للحصول على وسائل لتحديد شكل الردع ضد التصرف المحتمل والمتعمد، أو غير المتعمد، لوصول أسلحة نووية لإرهابيين. وقد شهد الردع إجراءات ناجحة من الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة باعتبار الردع أداة منع، أكثر منها أداة عقاب، إذا ما استخدمت مرة أخرى إلى المدى الممكن.

استخدام القوة وقائيا واستباقيا :

يعتبر الاستخدام الوقائى للقوة ضد إرهابيين، أداة ضرورية فى مكافحة شبكات الإرهاب العالمية. ولا يمكن أن يكون الردع مجديا مع الإرهابيين الانتحاريين، أو اللجوء إلى الاعتقالات أو توقيع عقوبات، كما أن الاعتقال الوقائى ليس دائما خيارا، لصعوبة الوصول إلى المشتبه فيهم. وفى مثل هذه الأحوال، قد يكون مفيدا استخدام قوات العمليات الخاصة، والطائرات بدون طيار، وغيرها من الإجراءات السرية، وذلك لتحديد التهديد.

ويأتى الاستخدام الوقائى للقوة، محملا بنفقات ومخاطر فادحة : فقد تكون المعلومات التى تتخذ المخاطرة على أساسها غير دقيقة، ويمكن أن يسفر العمل العسكى عن موت أبرياء، وأى خطأ يمكن أن يكون له عواقب سياسية ودبلوماسية ضارة، كما أن الطبيعة غير القانونية للقوة الوقائية تثير قلقا دوليا قانونيا حول ضمان السلامة، ثم إن سياسة الوقائية يمكن أن تستخدم لتبرير إجراء غير مشروع من جانب دول أخرى.

وعلى هذا، يجب ألا يكون الاستخدام الوقائي للقوة، بطريقة عشوائية أو أن يكون هو الخيار الأول. ولابد أن تضع عليه الولايات المتحدة رقابة داخلية قوية، لضمان أن تكون الحقائق واضحة أمام صناع القرار السياسى، وأن يكون أى إجراء يتخذ مناسباً. ويجب كذلك أن نعمل بنشاط مع الديمقراطيات الليبرالية، لإقامة مجموعة من القواعد المتفق عليها، حول استخدام القوة ضد الإرهابيين. وسوف تساعد هذه الخطوات على ضمان أن يبقى استخدام القوة ضد إرهابيين أداة فعالة وقابلة للتطبيق.

القوة الوقائية ضد الدول :

إن الاستخدام الوقائي للقوة ضد دول، أكثر صعوبة من استخدامها ضد منظمات إرهابية. فالمنطق هنا أضعف، لأن الدول لها عنوان معروف، بحيث يمكن تهديدها بالانتقام منها. أكثر من ذلك فالمخاطر عموماً أكبر، بما فى ذلك تكلفة التعامل مع ما سيعقب هذه الضربة، واحتمال أن يؤدي الإجراء العسكى إلى انهيار الدولة وانتقال أسلحة الدمار الشامل إلى منظمات إرهابية، فى جو الفضى الذى يعقب ذلك. وهناك اعتبارات أخرى تحيد الإبقاء على هذا الخيار للإجراء الوقائي. أولها عدم إمكان الثقة بدول لديها قدرات تطوير أسلحة نووية وبيولوجية قادرة على أن تتسبب فى دمار شامل. ثانياً أن التهديد بالضربات الوقائية قد يساعد على ردع دولة يحتمل أن تكون مهيةاً لتملك هذه القدرات، من متابعة الاستحواذ على قدرات خطيرة، أو أن تدفع بها إلى مائدة المفاوضات، مثلما حدث مع كوريا الشمالية عام ١٩٩٤. ثالثاً قد يكون من الصعب رصد بعض عناصر النيات الخطيرة، مثل نقل أسلحة نووية من دولة إلى منظمات إرهابية. وفى حالة دول لها علاقات مع إرهابيين. فإن امتلاك أسلحة نووية من جانب دولة، قد يكون علامة تحذير واضحة أمامنا.

إن الاستخدام الوقائي للقوة ضد دول يجب عدم استبعاده، لكن ينبغى مراعاة الشروط التالية قبل التفكير فيه :

- ١ - يجب أن يكون هو الخيار الأخير.
- ٢ - ينبغى أن تكون لدينا الثقة الكاملة بمعلومات مخابراتنا، وفى احتمالات النجاح.
- ٣ - لابد أن نكون مستعدين للتعامل بكفاءة مع ما بعد استخدام القوة.
- ٤ - يجب أن نحصل على موافقة من مجلس الأمن، أو على الأقل من جهة أخرى، تتمتع بأكبر تمثيل دولى مثل حلف الأطلس.

التحديات والتحديات الكبرى

إن متابعة أمريكا لقضية الحرية فى ظل القانون فى العالم، سوف تعيد التأكيد للأصدقاء وللأطراف المحايدة، بأن القوة الأمريكية تخدم المصالح العامة لجميع الدول الحرة، مثلما تخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة. وهذا يعطى الإجراء الأمريكى شرعيته، ويمكن الولايات المتحدة من التعامل بفعالية مع الأخطار الراهنة. وسوف يركز الجزء الثانى من هذا التقرير على تقييم كيف تلعب هذه الاستراتيجية دورها على ضوء التهديدات والتحديات الكبرى، التى تواجه الولايات المتحدة اليوم فى عالم أوسع نطاقا يشمل : انهيار النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط، ووجود شبكات إرهاب عالمية، وانتشار وانتقال أسلحة نووية لأيدى آخرين، وبيروز الصين، والنظام الإقليمى فى آسيا، والأوبئة العالمية، والطاقة، والحاجة لبنية أساسية حمائية داخل الولايات المتحدة وحولها.

الشرق الأوسط

أصبحت التهديدات الصادرة من الشرق الأوسط لا تعد ولا تحصى. وأكبرها الانهيار التام للنظام الإقليمي : وقبل الحرب في لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، كانت أكثر الأسباب التي يحملها هذا السيناريو تبدو على هذا النحو :

١ - انفجار حرب أهلية واسعة النطاق في العراق، تجر إليها دولا مجاورة، وتشعل نزاعا سنيا - شيعيا واسعا في المنطقة.

٢ - صعود قومية متشددة وتوسعية في إيران، تؤدي إلى تنافس أمني مكثف مع دول عربية أو مع إسرائيل.

٣ - تصرفات من حماس تقود إلى حرب شاملة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

والآن فإن هذه القائمة لا بد أن تشمل احتمال تجدد الحرب بالوكالة بين إسرائيل وإيران في جنوب لبنان، ويقوم فيها حزب الله بالتصرف وفق قرار غير مستقل استقلالا كاملا، قد يؤدي إلى اشتباك واسع النطاق بين إسرائيل من جانب، وبين إيران وسوريا من جانب آخر، بينما لبنان محشورة بين الجانبين.

إن المزيج الذي يجمع بين البترول، والدين، والعرقية، والمظالم التاريخية، والأطراف النشيطة التي ليست دولة، والأملحة النووية، ومصالح القوى الكبرى في هذه المنطقة المضطربة، كل ذلك يجعل الشرق الأوسط منطقة تنافس البلقان في نهاية القرن الماضي في قابليتها للتفجر. وينبغي أن يحتل أقصى أولوياتنا، منع هذه المنطقة التي كانت مهد الحضارات من أن تصبح مهد الصدام العالمي. وبخلاف مهمة إخماد النيران، فإن الهدف الاستراتيجي طويل الأجل للولايات المتحدة، يجب أن يكون إقامة نظام للحرية في ظل القانون داخل الدول، وفي العلاقة فيما بينها - وهذا يعني إيجاد منطقة حرة مستقرة، يسودها السلام ويستطيع فيها الإسرائيليون، والعرب، والإيرانيون، أن يعيشوا في رخاء وازدهار. ويجب أن نهدف إلى تقوية كل من يكون همهم داخل كل دولة هو رفاهية الشعب، والمساعدة على إقامة نظام حكم، حسب مقولة ماديسون «الطموح وجد ليواجه الطموح»، بمعنى العمل على إضعاف الطغيان والتمكين للشعب، وللحكومة المسؤولة التي تراعى الحقوق.

وإن تحقيق هذا الهدف، يحتاج إلى الحل القائم على دولتين : إسرائيل وفلسطين،
والذى سيكون حجر الأساس لتسوية سلمية فى الشرق الأوسط، تسمح بتطبيع العلاقات
مع إسرائيل، وإيجاد مشاركة أمنية جديدة، وبناء مؤسسى إقليمي.

إيجاد حل : الدولتين فى إسرائيل وفلسطين

يجب أن يتضمن أى حل طويل المدى فى الشرق الأوسط، حلا شاملا لدولتين إسرائيل وفلسطين، يقوم على حدود متفق عليها بين الجانبين، وتسوية للمشاكل المستعصية مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ووضع القدس. كما تسمح أى تسوية إسرائيلية فلسطينية بإبرام اتفاقات سلام أوسع نطاقا، بين إسرائيل ودول أخرى فى المنطقة، وإيجاد أسس قيام نظام إقليمي مستقر قابل للبقاء، يتيح للحكومات التركيز على رفاهية شعوبها ويبحثها عليه. وأن تمكن التسوية الواسعة قوى إقليمية أخرى مثل مصر، والسعودية، من الإسهام فى تحسين معيشة الفلسطينيين. وبصورة عامة، فإن استمرار العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، يستخدم فى أرجاء الشرق الأوسط وغيره من العالم الإسلامى، فى إحباط أى نقاش حول القضايا الداخلية، مثل حرية الأفراد، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والإطلاع على المعلومات، والتعليم، والمحاسبة الشاملة للحكومة. وكلها ضرورية لوضع الحكومة تحت الرقابة البرلمانية. وإن الحكومات القمعية فى المنطقة تثير المشاعر المضادة لإسرائيل لإبعاد الأنظار عن سجلها فى الداخل، وتركز جماعات ليست لها صفة الدولة، مثل حزب الله على إسرائيل كعدو مشترك، وتعمل القوى القومية، والدينية، والعرقية، فى هذا المناخ على دفع مجتمعاتها نحو استبعاد إقامة حكومة تعددية، تخضع للمحاسبة، أو احترام الحقوق اللازمة لإيجاد مجتمعات مستقرة وناجحة على المدى البعيد. كما يعتبر النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، رمزا ملموسا لإهدار الكرامة والقمع للمسلمين، يسهل استغلاله من جماعات اراهبية خطيرة، ومن الميديا المثيرة للمشاعر.

يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة فى بذل كل جهد ممكن لإنجاز تسوية سلام، أو أن تحذو حذو العبارات التى قالتها حكومة كلينتون «علينا أن نحاول».

واننا فى الوقت الحاضر فقدنا دورنا التقليدى كوسيط نزيه بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد نظر الكثيرون فى أنحاء العالم فى أثناء المفاوضات التى أدت إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فى أغسطس ٢٠٠٦، نظروا إلى أمريكا، على أنها تمثل إسرائيل، وأن فرنسا تقف بجانب حكومة لبنان، وتمثل مصالح العرب. بينما يلزم لمصادقية الولايات المتحدة،

وقوفها إلى جانب الحرية في ظل القانون في أنحاء العالم، ان ينظر إليها باعتبارها مهمة بحقوق المسلمين، مثل اهتمامها بأى شعوب أخرى. وهذا لا يعنى فرض تسوية سلمية على إسرائيل، حتى ولو كان ذلك ممكنا، لكنه يعنى العمل المكثف والمتصل لحمل الأطراف، على الجلوس إلى مائدة التفاوض، ولصياغة اتفاق أو سلسلة اتفاقات بينهم.

ينبغى على الولايات المتحدة العمل مع الاتحاد الأوروبي في هذه المساعي في أى وقت وبأى كيفية كانت. ويمكن بعملهما معا، أن ينسبا لنفسيهما مصداقية أكبر لاتخاذ المواقف. أكثر من ذلك فإذا تكونت بينهما جبهة موحدة، فسيكون لهما دور أكبر في المنطقة، من خلال توحيد القوة العسكرية والمدنية. كما أن التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا، سوف يعبط جهود الأطراف السيئة في المنطقة، لشق الصف بين المياميين والرأى العام في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حول المشاكل الإقليمية، وكذلك إحباط التقدم بشأن المشاكل الرئيسية الراهنة.

ويجب على الولايات المتحدة أن تشرك السعودية بشكل مباشر، بأن تبنى فوق مبادرة السلام السعودية، التي كان الملك عبد الله قد طرحها في الأردن عام ٢٠٠٢. وتترح هذه الخطة أن يقيم العالم العربى علاقات طبيعية مع إسرائيل، والاعتراف بأن النزاع العربى الإسرائيلى ينتهى، فى مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، واعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وحلا عادلا للاجئين الفلسطينيين.

المشاركة الأمنية :

إن انعدام الأمن بشكل مستمر هو عنصر رئيسى محفز لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، خاصة لإسرائيل، والفلسطينيين، وإيران. وإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين عملا معا من خلال حلف الأطلنطى، من أجل ضم كندا وتركيا، ينبغى أن يقوموا باستطلاع وسائل مبتكرة لدفع المزيد من الأمن عبر المنطقة، ويمكن للأنواع المختلفة من المشاركة الأمنية، أن تكون جزءا مهما من المعادلة.. وتطرح كجزء من تسوية أوسع للمشاكل القائمة.

تتمتع الولايات المتحدة بالفعل بتحالف وثيق، لكن غير رسمي مع إسرائيل. وليس لعضوية إسرائيل في حلف الأطلسي وسائل عملية، تعمق هذه الروابط، لكن حلف الأطلسي، يمكن أن يعرض على إسرائيل مشاركة أمنية، كجزء من أي تسوية سلام إسرائيلية نهائية مع الفلسطينيين، واحتمالا أيضا مع سوريا. ويمكن لمثل هذه المشاركة أن تشمل عددا من الفوائد التي تعطى إسرائيل ارتياحا إضافيا مع هذه التسوية، بما في ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحساسة، ومن معلومات المخابرات، والتدريبات المشتركة، والنشاطات المشتركة للأعضاء، والمشاركة في بعض عمليات صناعة القرار في حلف الأطلسي.

الفلسطينيون :

يمكن أن يقدم حلف الأطلسي للفلسطينيين، بعض الفوائد المهمة في إطار اتفاق فلسطيني مع إسرائيل. ومادامت أي دولة فلسطينية، لن تكون لديها قوة عسكرية أساسية، فإن حلف الأطلسي يمكنه أن يوفر تدريبات على أعمال الشرطة، وتنفيذ القانون، وبعض مستويات المشاركة في المخابرات، فيما يتعلق بالمصالح الفلسطينية خارج الشرق الأوسط، والاشتراك في تدريبات مشتركة هناك احتياج لها.

بالإضافة إلى ذلك، يستطيع حلف الأطلسي أن يعرض على الجانبين أشكالا من المشاركة الميدانية التي تبني الثقة. وعلى سبيل المثال، يمكن لحلف الأطلسي أن يراقب البنود المتعلقة بالأمن في الاتفاق بشرط موافقة الجانبين كذلك، على مستويات للمحاسبة، ووسائل حل المنازعات.

ويمكن لحلف الأطلسي أيضا، تعميق عمل آليات أمنية ثلاثية، مثل مراكز للعمليات المشتركة، ودوريات مشتركة. وفي النهاية، يمكنه أن يتابع آليات حل المنازعات، مثل مجموعة المراقبة بين إسرائيل ولبنان، وهو الترتيب الذي تم في أثناء فترة أواخر التسعينيات، لمنع تصعيد مستوى العنف.

إيران :

سوف تلعب العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران دورا رئيسيا في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط، وتقليص أو زيادة احتمالات أي نزاع إقليمي آخر، سوف يلحق أضرارا

بالغة بجميع الأطراف. ويجب أن تتفاوض أمريكا مع إيران، وتتعترف بأن من مصلحة الدولتين التوصل إلى اتفاق يسمح بتعايش سلمي، وحماية المصالح الحيوية لكل منهما. ومن جانبنا يجب أن يتطلب أى اتفاق من إيران أن تكون دولة مجردة من الأسلحة النووية.

وبينما علينا أن نعترف بالمحدودية الشديدة للفائدة من استخدام الخيارات العسكرية، فلا بد علينا أن نكون مستعدين للإقدام على مجازفة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. وعلينا كذلك أن نكون مستعدين لاتخاذ خطوات معقولة لبناء بيئة تشعر فيها إيران بأنها آمنة بدون أسلحة نووية.

وبالنظر إلى أن سلوك إيران مدفوع، أو تشكل من الشعور بافتقاد الأمان، فيجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لكى تعرض على إيران تأكيدات من شأنها تهدئة مخاوفها المشروعة. وقد تتضمن هذه التأكيدات تأكيدا أمنيا سلبيا فى صوره وعد بعدم مهاجمة إيران، إلا فى حالة الرد على إجراء عسكري إيراني، أو دعم إيراني مباشر لهجوم إرهابي ضد الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو إسرائيل. وهذا العرض يكون معلقا بالتزام إيراني، بعدم متابعة جهود امتلاك أسلحة نووية، وباستعداد إيراني بالسماح بتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذا الالتزام، ويحتمل أن يشمل ذلك أيضا تعهدا إيرانيا بعدم تطوير تخصيب اليورانيوم، أو إعادة تنشيط هذه العملية فى مقابل تدبير المواد النووية القابلة للانشطار من مصدر خارجي.

إن تأكيدات الأمن السلبية، ستجعل من الصعب على الحكومة الإيرانية، أن تخدم المعارضة الداخلية باسم الوحدة الوطنية ضد تهديد أجنبي، وهذه الفائدة الإيجابية يمكن تعزيزها أكثر من ذلك، لو أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسما طريقا واضحا نحو تطبيع العلاقات، ونفودا دوليا أكبر، من أجل إيران خالية من الأسلحة النووية. ومثل هذا الإجراء يمكن أن يمثل خطوة فعالة ومضادة للرئيس الإيراني أحمدى نجاد، الذى يلعب لعبة تقليدية بتركيز كل الانتباه على الصهانية، ومؤيديهم الأمريكان، وتصوير نفسه على أنه المدافع عن الشعب الإيراني، والعالم الإسلامى ككل ضد المعتدين الأجانب.

إن مد يد الصداقة يعتبر نوعا مهما من تقديم الجزرة، وعموما يجب على الولايات المتحدة أن توضح بمعايير لا لبس فيها، عواقب التافس النووى، وأن تركز على التكاليف

الباهظة، والمخاطر العالية للعبة حافة الهاوية، والتي ستكون جسيمة للغاية بالنسبة لإيران. وعلى روسيا دور مهم تلعبه في إقناع الإيرانيين بأن مصالحهم ليست في متابعة تطوير أسلحة نووية.

بناء مؤسسات ذات مصداقية :

إن الحرية في ظل القانون داخل الدول، يجب أن يصبحها إطار يؤسس للحرية في ظل القانون فيما بينها بوضع قواعد واضحة، وتوقعات حول سلوكها، والتأكد من أن هجوما عسكريا يمكن أن يشعل بسرعة ردا من أطراف متعددة. ويخبرنا تاريخ أوروبا منذ عام ١٩٤٥ أن المؤسسات يمكنها أن تلعب دورا بناء في بناء إطار للتعاون، وتوجيه المشاعر القومية في اتجاه إيجابي، ودعم التحرر والتنمية الاقتصادية. وحتى الآن فإن الشرق الأوسط يعتبر واحدا من أقل المناطق أخذا بالنظم المؤسسية في العالم.

وإن كلا من جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، هما مؤسستان ضعيفتان، ولا تعبر اى منهما عن كافة دول المنطقة.

ويجب أن تشجع الولايات المتحدة عملية متصلة للبناء المؤسسي في المنطقة، تبني على التعاون من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ومؤتمرات القمة الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، والدوحة، والتي سعت من أجل بناء اقتصاد القطاع الخاص، وعلاقات الأعمال. وتتراوح العلاقات في المنطقة ما بين الضعف الشديد إلى انعدام الوجود، ولهذا فإن تنمية الشبكات الإقليمية غير الرسمية، يجب أن تسبق إنشاء المؤسسات الرسمية. وقد طرحت عدة أفكار عن مؤسسات إقليمية أوسع مدى، وينبغي دراستها.

إحدى الأفكار هي إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي التي كانت قد تطلبت أن تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام بالحد الأدنى في معاملة شعوبها. وكان كثير من الخبراء قد رفضوا هذه الالتزامات بوصفها غير قوية بما فيه الكفاية، لكن مع الوقت بدأ الأفراد العاديون في أوروبا الشرقية، يضعون حكوماتهم تحت المحاسبة، بمساعدة منظمات المجتمع المدني حديثة التكوين، مثل

منظمة هلسنكي للمراقبة، ويحتاج الأمر تحركا مماثلا في الشرق الأوسط إلى أن تقدم جميع الدول الأعضاء تعهدات أمنية متبادلة، مع التزامات بشأن الحد الأدنى من معايير احترام حقوق الإنسان، وإيجاد آلية مراقبة إقليمية. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين هذا المؤتمر في الشرق الأوسط، وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كمنظمة شقيقة، بما يسمح للمسؤولين الحكوميين وجماعات المواطنين للمراقبة، بالمشاركة مع بعضهم البعض، في تبادل الخبرات، وعرض المساعدة والدعم. وتستطيع هذه المنظمة أن تساعد في إضافة المزيد من إجراءات المحاسبة في السياسات الداخلية في دول الشرق الأوسط.

والاحتمال الثاني هو إنشاء مجلس أمن خليجي، يضم إيران، وجميع الدول العربية الخليجية، وأعضاء دائمين في مجلس الأمن. وهذه المؤسسة يمكنها أن توفر إطارا لتقديم الضمانات الأمنية، وتزويد دول الخليج بنوع من المنتدى، يلزم إيران باحترام التزاماتها بشأن الانتشار النووي، وإعطاء إيران وغيرها من الدول فرصة ليكون لها دور إيجابي، وليس قسري في المنطقة.

وعلى المدى البعيد يجب على الولايات المتحدة وشركائنا السعي من أجل وسيلة لإنشاء منظمة أمنية إقليمية، تضم إيران وإسرائيل. لكن هذا الاحتمال يحتاج إذابة الثلوج من على العلاقة بين هاتين الدولتين. وهو هدف يستحق المجاهدة من أجله.

استراتيجية جديدة للعراق :

الموقف في العراق مراوغ ومتقلب، بحيث يصعب تقديم مقترحات، لن تكفي معها الأحداث المتلاحقة بسرعة ميدانيا، وعموما فإن شبح الحرب الأهلية يحوم حول البلد، ويدلل كثير من المراقبين على أن الحرب الأهلية تدور الآن بالفعل. في نفس الوقت تداخلت مع السياسات العراقية بصورة متزايدة، سياسات أوسع نطاقات المنطقة، وهو ما عكسته المظاهرات التي قادها مقتدى الصدر تأييدا لحزب الله في صيف ٢٠٠٦، وتصاعد النفوذ الإيراني في العراق، وبرز قلق العرب السنة في الخليج من هذا النفوذ.

وينبغي أن تسيّر الإستراتيجية الأمريكية في جبهتين : الأولى ضرورة أن نجرى مناقشات صريحة مع الحكومة العراقية، ومع أكبر عدد من ممثلي الأطراف التي تقاوم في العراق.

وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية أساسية عن الوضع الراهن في العراق، بسبب فشلها في فرض النظام بشكل مناسب بعد انتهاء المواجهات العسكرية الرئيسية، وبسبب إرتكاب مسؤولين أمريكيين أخطاء استراتيجية خطيرة، مثل تفكيك الجهاز الإداري للدولة من خلال اجتثاث البعثيين. لكن العراقيين أنفسهم عليهم تحمل المسؤولية. ولقد استطاعت قوات التحالف أن تسدد ضربة من أجل الحرية، بإسقاطها نظام صدام حسين، ولكننا برهنا، على عدم قدرتنا، على إقامة النظام الضروري للسماح للعراقيين بالتمتع بالحرية في ظل حكومة ذات كفاءة، ونظام قانوني، لا وجود فيه لاحتلال واسع النطاق بقوات كبيرة. وفي النهاية، يبقى على العراقيين أنفسهم أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون إقامة مثل هذا النظام الآن أو بعد حرب أهلية.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح، أننا لا نزال راغبين ومستعدين للقيام بأي شئ ممكن، لإعادة بناء العراق، وتدريب ودعم حكومة مهياة للبيروالية الديمقراطية، لكن ذلك لا ضمان لبقائه في ظروف حرب أهلية شاملة. ويجب علينا بالتعاون مع الحكومة العراقية، أن نقيم سلسلة من الخطوات التي تسمح بإعادة انتشار القوات الأمريكية داخل العراق، إلى أماكن يمكن أن تفيده في بناء نظام، وتجنب تورطها في نزاع أهلي دموي. ويجب علينا أن نبقي متأهبين للدفاع عن العراقيين ضد أي تهديدات خارجية، ولكننا لا نستطيع أن نحارب معارك العراقيين الداخلية، كما يجب ان نساعد على إجلاء المدنيين من مناطق الحرب السيئة، وأن نوفر حماية من نزوح موجات اللاجئين إلى الدول المجاورة والذي يسبب عدم الاستقرار.

والثانية لابد من تبنى استراتيجية احتواء أي نزاعات تشب داخل العراق، حتى لا تتسرب إلى خارجه. فالعراق معرض لأن يصبح لبنانانيا، ولكن على نطاق أوسع، نتيجة وجود العراق تحت رحمة حرب واسعة بين دول مجاورة.

ومثلما أشارت دراسة لدانييل بايمان وكثيث بولاك، فإن هذا الوضع يحمل معه مخاطر إشعال أزمة لاجئين، وإرهاب، وتطرف، بين سكان الدول المجاورة، وتدخلات خارجية وإشعال حروب أهلية في كل مكان.

ويجب أن نعمل مع الاتحاد الأوروبي وروسيا، للتوسط بين القوى الإقليمية، ولمنع انتشار هذه التهديدات، التي تهدد المصالح الأمريكية، واستقرار النظام الدولي نفسه،

ويجب أن يتضمن موقفنا مبدأ الحوافز للدول الإقليمية للتصرف بمسؤولية، وفرض جزاءات حقيقية على الدول التي تتسبب في استتعال أزمة العراق. ولابد أيضا على المدى الطويل من التصرف من منطلق تصالحي وشامل، في التعامل مع النزاعات التي تدفع نحو انهيار إقليمي.

مكافحة التطرف :

اتخذت في السنوات الأخيرة خطوات نحو إجراء انتخابات في دول تتجه نحو الديمقراطية، تؤدي إلى تقوية جماعات متطرفة، وقد واجهت الولايات المتحدة مشكلة مشابهة في الأربعينات والخمسينات، حينما شعرنا بالقلق من انتشار الشيوعية في مجتمعات أوروبا الغربية. وقد تصدت حكومات متتالية لهذا الخطر بدعم جهود التكامل الأوروبي، وبالتمييز بين الاشتراكيين والشيوعيين. وهو اعتراف أمر واقع بأن اليسار ليس كله حركة واحدة.

ونحن نحتاج إلى أن تكون لنا اليوم نظرة معادلة. وأن نبذل كل جهد ممكن لفتح مجال أمام الجماعات الأصولية، التي تتبذ الإرهاب، وغيره من أشكال العنف المدني. وأن نؤكد أننا مستعدون للعمل مع الحكومات الإسلامية والحركات الإسلامية، بمن فيها الأصوليون، مادامت ترفض الإرهاب. وسوف يساعد العمل مع هذه الجماعات ودفعها نحو تأييد حكم القانون، والحكومة المسؤولة، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، على إثبات أن الحرية في ظل القانون ليست مقصورة على أي ثقافة، أو عصر، أو منطقة بعينها. وأنها تظهر كذلك أن معاركنا الآن ليست مع المسلمين، لكنها مع شبكات الإرهاب العالمية، أيا كان نوعها. وسوف يساعد رسم هذا الخط الفاصل بوضوح على إيجاد حاجز حماية ضد التطرف الذي يمارس العنف، وكسب معركة القلوب والعقول.

شبكات الإرهاب العالمية

شحن تنظيم القاعدة سلسلة هجمات ضد الأمريكيين خلال التسعينيات، اكملها بأكثر هجماته ترويعا وإثارة في الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت نشطت مجموعات وخلايا إرهابية مختلفة، مرتبطة بالقاعدة، ونفذت هجمات إرهابية في الرياض، والدار البيضاء، واسطنبول، وممباسا، وبالي، وجاكارتا، والنجف، ومريد، ولندن، ودهب، وغيرها. كما نشطت جماعات إرهابية أخرى متصلة بالقاعدة، وهى مؤسسة من عناصر صغيرة من المتطرفين الإسلاميين، الذين يعتقدون فى إحياء الخلافة الإسلامية للقرن الرابع عشر، وتطهير الإسلام من كافة التأثيرات العصرية، التى دخلت عليه، وإزالة النفوذ الأمريكى من معظم العالم.

وهى تمثل تهديدا متعدد الأبعاد، ينبع جزئيا من الشرق الأوسط، وجزئيا من الغرب، خاصة من أوروبا الغربية. فالشرق الأوسط كان مصدر الأيدولوجية، لكن الغرب صار مصدر قوتها.

فقد أثبتت الهجمات فى أوروبا، بما فيها تلك التى أمكن إحباطها، مثل التخطيط لتفجير طائرات نفاثة تفادى مطار هيثرو فى صيف ٢٠٠٦، أنها من عمل خلايا إرهابية من أفراد نشأوا فى بريطانيا، وتمثل تهديدا متزايدا مستقلا عن القاعدة.

ومن أكبر الأخطار التى تواجه الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالخسارة فى الأرواح وتدمير أسلوب حياتنا، الوصول المحتمل لتنظيم القاعدة إلى الأسلحة النووية. فهذا يشكل خطرا حقيقيا وفريدا فى التاريخ، فالأول مرة يملك طرف ليست له صفة الدولة وسائل العنف الشامل، التى كانت حكرا على الدول الأقوى فى العالم.

والخطر يلوح أيضا فى التكوين المحتمل لمحور الحكومات الشيعية من إيران إلى فلسطين، وهو ما يمكن أن يرفع الإرهاب ضد الغرب، ويسمى للمزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط.

ومن بين أكبر مخاطر تطوير إيران برنامج التسلح النووى، أن تكون الحكومة الإيرانية أقل قابلية لردعها، عن تأييد جماعات إرهابية متطرفة، مثل حزب الله، ومن أن تسعى للسيطرة فى المنطقة، وتغيير توازن القوى بين السنة والشيعية.

ومن المعروف أن حزب الله، لا يؤمن بنفسه أيديولوجية تنظيم القاعدة، بل على العكس، فالاثنتان كانا تقليديا عدوين لبعضهما، لكن حزب الله يمكن أن يشكل فى يوم ما تهديدا إرهابيا كبيرا ضد أمريكا.

وكما أظهرت التجارب، فإن بناء استراتيجية لمواجهة تهديد الإرهاب، يحتاج أولا إلى وضع التعريف الدقيق لطبيعة ومصدر الإرهاب.

فالمشكلة ليست الإرهاب فى حد ذاته. بل التكتيك الذى استخدمته جماعات مختلفة وعديدة فى العالم وعبر التاريخ. وقد عانت أمريكا ودول كثيرة أخرى من هجمات إرهابية فردية لوقت طويل، ومثل هذه الهجمات تعتبر خطرا واضحا، لكنها لا ترقى إلى مستوى تهديد وجود أمريكا أو غيرها.

كما أن هذا التهديد لا يعد أيديولوجية لها خصوصية واحدة، فالخلايا الإرهابية المختلفة، وحتى تلك المرتبطة بالقاعدة، أو التى تستوحى منها أفكارها، توجه ضربات فى أوقات مختلفة، ولأسباب مختلفة. لكنها تشترك مع بعضها البعض بشكل متزايد فى التكتيكات، والتدريب، ومكان الوصول إلى الأسلحة الفتاكة، والقدرة على الاتصال ببعضها فى أنحاء العالم.

وهذا لا يستبعد احتمال قيام جماعات أخرى ولها برامج عمل مختلفة، مثل جماعات العنف المناهضة للعملة، فى أمريكا اللاتينية أو آسيا، بتكوين شبكات الإرهاب الخاصة بها.

وعلى هذا يأتى التهديد للأمن القومى الأمريكى، من شبكات إرهاب عالمية، تمزج ما بين استخدام التكتيكات الإرهابية وبين أيديولوجية عالمية. فإن تنظيمًا مثل القاعدة هو مزيج من التمرد المسلح، ومن شبكة إجرامية عالمية، أى تمرد عالمى جوهره إجرامى. وهؤلاء الإرهابيون مثلهم مثل المتمردين، يقتلون باسم قضية سياسية، ويستخدمون تكتيك حرب العصابات، وفى الحقيقة فإن كثيرين من أعضاء هذه الشبكات، هم أيضا أعضاء جماعات تمرد داخل بلادهم، مثل متمردي الشيشان، أو الجماعة الإسلامية فى إندونيسيا. وفى نفس الوقت منهم من يعملون على مستوى لا مركزى ومتصلون ببعضهم، متلما تفعل شبكات تهريب السلاح، وتهريب المخدرات، بحيث إنهم إذا هزموا فى مكانهم، فهم ينقلون عملياتهم بسرعة إلى مكان آخر، مما يجعل من الصعب للغاية إنزال الهزيمة بهم مرة واحدة وللأبد.

وهناك تهديد آخر مرتبط بذلك، وعادة ما لا يتم التركيز عليه وهو رد الفعل من جانب الإرهابيين الذى يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر إشاعة لعدم الاستقرار، من العنف ذاته . وكان أحد المراقبين قد وجد تشابها بين الجماعات القوضوية فى أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، فهى قتلت ألفى شخص فقط على مدى عدة عقود، لكن إحدى ضحاياهم، كان الأرشيديوق فرانز فيرديناند، الذى أدى اغتياله إلى إشعال الحرب العالمية الأولى. ولذلك ليس ما يهم هو عدد الضحايا فقط، بل أيضا قدرة الإرهابيين على فرض الأجندة العالمية.

وهؤلاء الإرهابيون العالميون ليسوا محاربين، إلا فى عقولهم هم فقط. لذلك فإن شن حرب على الإرهاب وبالترويج الإعلامى لها، يحقق لهم هدفهم فى تصوير أنفسهم على أنهم يناضلون فى معركة بين الخير والشر. وإن القبول بالشعارات التى يصف بها أعداؤنا أنفسهم يضمن عليهم شرعية لا يستحقونها، ولتأخذ مثلا، وهو إطلاق مقتدى الصدر اسم جيش المهدي، على ميليشياه الخاصة.

إن استراتيجية ذكية لمكافحة الإرهاب، سوف تذكر الناس حول العالم بأن القاعدة وغيرها من شبكات الإرهاب العالمية، هى كيانات إجرامية يديرها أشخاص لا يختلفون عن رجال العصابات. وقد يكونون مجرمين لهم قضية، لكنهم فى الأساس مجرمون - هم ومن يساعدونهم، فى القتل الجماعى للأبرياء.

ويجب أن نكون حذرين فى مساواة الإرهابيين بالأصوليين المسلمين أو حتى السلفيين. وتضم كل هذه التصنيفات كثيرين من المسلمين الذين لا يمارسون العنف، مثلهم مثل بعض الطوائف المنتمين إلى الأصولية المسيحية أو اليهودية، لكن الغالبية العظمى من الأصوليين المسيحيين أو اليهود ليسوا دعاة عنف. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر سعت حكومة بوش لإقناع المسلمين الماديين المتدينين حول العالم، بأن أمريكا لا تسعى لمعركة معهم. وأن أفضل طريق للبدء منه، هو إخراج الإسلام كدين من هذه المعادلة.

إن صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون هو استراتيجية طويلة الأجل، لإنزال الهزيمة بشبكات الإرهاب العالمية، ونجمل من الصعب بالنسبة لأصحاب الشكاوى ذات الخصوصية، والأيدولوجيات المتعصبة أن يمدوا لهم جذورا فى الأرض، وأن يتطوروا إلى ممارسة العنف العالمى. ومن أجل هذا الهدف، يجب علينا نحن والديموقراطيات الليبرالية فى أوروبا، أن نضمن أن ينظر المسلمون إلى أنفسهم كشركاء مع مجتمعاتنا. ويأتى عقب

ذلك أن تكافح شبكات الإرهاب العالمية من خلال الجمع بين التكتيكات التي نستخدمها ضد شبكات الجريمة العالمية، وضد المتمردين، وهذا يعنى تطويرا استراتيجيا عالميا لمكافحة التمرد المسلح، يبنى على قدرات لفرض تنفيذ القانون عالميا، وعلى الوسائل التقليدية لمكافحة التمرد.

وكما يخبرنا خبير فى مكافحة التمرد عن استراتيجية مكافحة الإرهاب، فإن الهدف يمكن ملاحقته بالنظر إليه، كسلسلة من الدوائر متحدة المركز. وفى مركز كل من هذه الدوائر، يقع المقاتلون الأساسيون النشيطون فى شبكات الإرهاب العالمية - وهؤلاء المقاتلون الذين ربما لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف فى العالم، وهم مستعدون للتضحية بحياتهم، من أجل التسلل داخل المجتمعات الغريبة، وقتل أكبر عدد من الناس. وفى الدائرة الثانية مجموعة أكبر مستعدة لتنفيذ عمليات انتحارية فى الشرق الأوسط، أو ضد أهداف أمريكية مدنية، أو أهداف لأمريكا وحلفائها، مثلما حدث فى العراق، وأفغانستان، والمغرب، وأسبانيا، أو إندونيسيا. وحول هذه المجموعة توجد دائرة أكبر من المتعاطفين الذين يقدمون مساندة إيجابية للعمليات الإرهابية، بالتمويل. والدائرة التى تليها تضم أفرادا ينتقلون فى دول، متعاطفة مع الإرهابيين، دون تقديم دعم نشيط.

أما الدائرة التى توجد من حول كل هذه الدوائر، فتضم أفرادا غير متحيزين سياسيا، لكنهم يمكن أن يزودوا الإرهابيين بمعلومات مخبرانية، أو يزودونا نحن بهذه المعلومات، وهذا يعتمد على رد فعلهم اليومى للأحداث. وفى النهاية توجد الدائرة الخارجية، التى تضم أشخاصا متعاطفين حاليا مع أمريكا، أو مع الحكومات الحليفة لأمريكا، بدرجات مختلفة.

إن العنصر الرئيسى فى نجاح هذه الاستراتيجية، هو فى تحييد كثير من المقاتلين المتشددين بقدر الإمكان، وفى نفس الوقت تجريدهم من مؤيديهم فى الدوائر الخارجية. كما يجب تجنب إثارة عداة أشخاص متعاطفين فعليا مع الولايات المتحدة، عن طريق سياساتنا وأفعالنا، حتى ولو كان لها ما يبررها من زاوية حساباتها للأمر.

وبمعنى آخر عند اتخاذ قرار بشأن الموافقة من عدمه على استخدام القوة. وكذلك تنمية وتقوية عملية إيجاد عملاء للمخابرات، ومحققين، وشرطة، ومراقبين ماليين، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الذين يعملون ميدانيا على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية.

وهذه الشبكات هي التى أنجزت أكبر انتصاراتنا ضد منظمات الإرهاب، بتمكيننا من إحباط هجمات، واعتقال أعداد كبيرة من الإرهابيين. كما أن التركيز على ملاحقة الإرهابيين باعتبارهم مجرمين، سوف يساعدنا على كسب معركة العقول والقلوب، لأن ذلك يعنى رفض النظرة إلى الإرهابيين على أنهم رجال مقاومة. ومن المهم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى رصد وملاحقة الحركات الإرهابية، والأموال والأسلحة التى تحول إليها.

إن التركيز على تطبيق القانون لا يستبعد استخدام القوة العسكرية، لكننا يجب أن نلجأ إلى هذه الوسيلة فقط، فى الحالات التى يكون واضحاً تماماً فيها فشل جهود تطبيق القانون، كما حدث فى أفغانستان بعد الحادى عشر من سبتمبر، أو التى يثبت فيها أن الفائدة التى نجنحها من تدمير البنية الأساسية للإرهابيين، وقتل إرهابيين مطلوبين بينهم مثل بن لادن، لا تساوى تكلفة استخدام القوة بشكل يمكن أن ينظر إليه باعتباره غير مشروع فى نظر العالم الإسلامى، لأن ذلك يحمل احتمالات قتل أبرياء ووقوع خسائر.

إن المخابرات ذات الكفاءة هى مفتاح النجاح. وبدونها فإن جهودنا تصبح مشوشة، وبلا طائل، ومآلها الفشل. ويجب أن تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع وكالات المخابرات الأجنبية، وإقامة وتدريب منظمات مخابرات مستقلة ذاتياً، فى دول صديقة، تقصصها حالياً القدرات المخابراتية المناسبة. وهذه القدرات التى يتم بناؤها بتكوين لا مركزى، هى أسهل وأكثر كفاءة من محاولة إدارة كل شىء من داخل الولايات المتحدة. وسوف يعنى ذلك ضمناً فى النهاية نقص السيطرة المباشرة.

وينبغى أن تمتد حركة شبكات تطبيق القانون إلى أبعد من عمليات الاشتباه العادية، إلى دول تكون فيها الحكومة ضعيفة وفاسدة. وأن نبنى شبكات قوية إقليمية وعالمية من مسؤولى الحكومات فى جهود مكافحة الإرهاب. وسوف يساعد ذلك على تقديم كثير من الموارد، والتدريب، والمساعدة التقنية، والدعم المعنوى لعملاء ميدانيين من كازاخستان إلى كوالالمبور، يستطيعون الوصول إلى الإرهابيين وإيقافهم فى مختلف مراحل نشاطهم.

الدوائر الخارجية :

يتطلب النجاح فى معركة كسب العقول والقلوب فى النهاية، أن نقدم رؤية إيجابية للمستقبل لمكافحة الرؤية التى قدمها المتمردون. ويجب على هذه الرؤية أن تظهر أن

الولايات المتحدة ملتزمة التزاما لا تحيد عنه بإنهاء محنة الفلسطينيين من خلال تسوية دائمة على أساس الدولتين، حسب ما شرحناه سابقا، ويجب أيضا أن تتضمن التعاون مع حلفائنا الأوروبيين، لإيجاد أفضل الوسائل لدمج الشباب المسلم غير الساخطين داخل مجتمعاتهم، والاستجابة للهموم الأوسع للمجتمعات الإسلامية حول العالم، بمن فيه المسلمون في الولايات المتحدة.

وعادة توضع الجهود التي ترمى للتأثير على وجهات نظر الأفراد في الدوائر الخارجية، تحت مسمى الدبلوماسية العامة. وحسب التعبير الذي استخدمته مجموعة العمل المختصة بالعداء لأمريكا Anti Americanism فإنه ينبغي على الولايات المتحدة، أن تفكر في كل تصرفاتها من زاوية البائع أكثر من التصرف من زاوية العلاقات العامة. فبينما يحكم تصرف العلاقات العامة، أسلوب الاتصال عن طريق ذى اتجاه واحد لتشكيل الآراء، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، فإن تصرف البائع يتطلب تفهم نظرة المتلقى للرسالة، ورد فعل المتلقى للرسالة. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن أهداف البائع ينبغي أن تشمل تنوعا في الجمهور المتلقى، كما يجب أن يحمل بائعونا الرسائل التي تستجيب للهموم الخاصة لكل جانب من الجمهور.

ولا تكفى الثقة بحسن نياتنا. بل لابد أن نحقق تقدما كبيرا في تدريب أعداد كبيرة من العاملين في السلك الدبلوماسي على التحدث بطلاقة، بالعربية، والفارسية، وغيرها من اللغات، اللازمة في الصراع ضد شبكات الإرهاب.

وفي النهاية، يجب على الولايات المتحدة أن تتنزه الفرصة لتظهر للعائلات المسلمة أن مستقبلها اقتصاديا واجتماعيا مشرقا، هو أمر ممكن بالنسبة لهم، من خلال ارتباطات أعمق مع الاقتصاد العالمى والمجتمع الدولى.

إن دول الخليج تعمل لإنشاء جامعات على مستوى عالمي، وكذلك معاهد مهنية، لتخريج أجيال للمستقبل من الأطباء والمحامين، والمهندسين، والعلماء، فى العالم العربى. كما افتتحت السعودية أول جامعة خاصة، ويجب أن تعمل الولايات المتحدة مع هذه الحكومات لتطوير مؤسساتها، وتطوير المعرفة اللازمة لبناء اقتصاديات ومجتمعات أكثر تنوعا، توفر فرصا لبناء حياة ذات هدف ومعنى، وليس للتعصب والعنف.

انتشار وانتقال الأسلحة النووية

العالم الآن فى بداية عصر جديد من الخطر النووى. ونظام منع الانتشار فى حالة أزمة، فأيران تسعى لامتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية، وكوريا الشمالية لديها ترسانة نووية صغيرة، والدول النووية أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها حسب معاهدة منع الانتشار، والدول غير النووية تتسائل عن جدوى استمرار مشاركتها فى هذا النظام، ومعاهدة منع الانتشار ذاتها فى حالة تجاهل عقب فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٠٥.

وفى الفراغ الناتج عن هذه الأسباب، من الصعب تصور عالم خال من الأسلحة النووية لا تحذو فيه الدول غير النووية فى الشرق الأوسط، وآسيا حذو إيران وكوريا الشمالية، وتتضمن إلى النادى النووى. ويجب ألا نخدع أنفسنا ونتصور أن العيش فى وسط حشد نووى سيكون متسما بالاستقرار، مثلما كانت الحياة فى أثناء الحرب الباردة. ومن المبالغة توقع نجاح التدمير المتبادل، وقد سبق أن اقترب العالم مرة على الأقل من الكارثة.

وطبقا لما ذكره روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق «نحن محظوظون». ويجب ان نفترض أن مخاطر الخطأ فى الحساب أكبر، فى مناطق يحدث فيها الانتشار كالشرق الأوسط، وشرق آسيا، حيث لا يعرف من الذى يتم رده من الحائزين على القدرات النووية، وأكثر من ذلك، لم تكن الحرب الباردة تجربة نأمل فى أن نحاكبها. فلم تكن لسباق التسلح الأمريكى السوفيتى، سابقة فى التاريخ، وكانت نصف أوروبا محتجزة خلف سلاح الردع السوفيتية، ومصير الحرية معلق على الميزان طوال جيلين.

وربما كانت أكبر أخطار عالم يحدث فيه الانتشار النووى، هى ما يتضمنه من انهيار دولة مسلحة نوويا.

وهو ما يثير على الفور علامة استفهام حول من فى يده الوصاية على الأسلحة النووية لهذه الدولة. فإن جنرا لا مغمرا قد يسعى للحصول على الثراء ببيع هذه الأسلحة فى السوق المفتوحة، أو أن جماعة إرهابية قد تستغل فرصة حدوث فوضى فتسرق سلاحا أو أكثر منها. وهذا السيناريو أصبح جديرا بالتصديق فى وقت تزايد فيه استحواذ أنظمة استبدادية غير مستقرة على القنبلة.

وحتى بدون انهيار الدولة، فإن أسلحة الدمار الشامل أو المواد التى تنتجها يمكن أن تنتقل إلى إرهابيين. ومن المفيد التمييز بين الانتقال المتعمد، أو الغافل. ولدى أى نظام حكم متطرف أسباب عديدة لعدم انتقال المواد النووية عمدا إلى جماعات إرهابية، أو شن هجوم مباغت بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة. وسوف يفقد هذا النظام السيطرة على الأسلحة، عند استخدامها، فليس هناك ضمان له بأن هذه الأسلحة لن ترند عليه، كما أنه سوف يتعرض للمحاسبة إذا تم رصد عملية الانتقال. والمشكلة الكبرى هى فى الانتقال المتعمد للأسلحة النووية، أو المواد التى تصنع منها، إلى أطراف ليست دولا. وهناك ضمانات قليلة تلزم الأنظمة المسؤولة باتخاذ كل خطوة لضمان سلامة برنامجها. وكما أظهرت قضية عبد القدير خان، أن هذا الأمر قد لا يحظى بالاهتمام الواجب، إذا كان النظام صديقا للولايات المتحدة.

بالرغم من أن خطر الدولة الفاشلة يلوح بقوة، فمازلنا نحتاج للاهتمام بالأنظمة المتطرفة التى تستخدم قوتها لخلق المتاعب، وكما ناقشنا هذا الجانب فى الجزء الخاص بالشرق الأوسط، فإن دولة مثل إيران يمكنها أن تهدد بقدراتها النووية، وذلك لردع أى رد فعل تجاه أى عدوان إقليمى قسرى أو محدود، تختار هى القيام به.

ولا يحل هذا التهديد بالتعامل مع دولة مارقة أو دولتين، بتصوير المشكلة باعتبارها تتعلق بدولة خيرة يمكن الثقة بها، لو أنها امتلكت سلاحا نوويا، أو دولة سيئة لا يمكن الثقة بها. وقد لاحظ مستشار الأمن القومى الأسبق برنت سكوكرفت «أننا بينما كنا نحاول التصدى لأخطار الانتشار النووى، بتقييم طبيعة النظم والحكومات، فإن مثل هذا الأسلوب، يخلق انقسامات بين دول العالم النووية، مع امتلاك كل منها قائمة بأسماء الأصدقاء الذين يوثق بهم لو امتلكوا التكنولوجيا النووية، والخصوم الذين يشكلون الأخطار الجسيمة. وبدلا من ذلك، يجب النظر إلى مشكلات محددة، فى الإطار الأشمل لانهيار معايير منع الانتشار، بما فى ذلك السياسات المستفزة من جانب الولايات المتحدة وقوى أخرى نووية.

وإيران بالطبع إحدى الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار، وقد تسمى لمنع إعادة التفاوض، فى حالة ما إذا كان ينبغي أن نسعى لتجمع كل الدول الأخرى حول اتفاق عادل. ويمكن فى إطار نظام يتم احياءه لمنع الانتشار، أن نخلق ضفوطا أكثر على الأنظمة التى تواصل المتابعة غير المشروعة، لامتلاك قدرات لصنع السلاح النووى.

وقد يتضمن هذا بناء ائتلاف لمزل واحتواء هذه الدول - سياسيا ودبلوماسيا - بهدف إحداث تغيير جوهري فى سلوكها. وتعتبر إيران وكوريا الشمالية أكثر هذه الدول التى قد تحدث أزمات، رغم أن دولا أخرى قد تظهر فى المستقبل.

ومع ذلك فإن تعديل المادة الرابعة من المعاهدة هو فقط نصف الرواية. حيث نعتقد كثير من الدول غير النووية، أن الولايات المتحدة، ودولا نووية أخرى، لا تلتزم، بالالتزامات المقررة فى المادة الرابعة، والتى تتطلب جهودا تتسم بحسن النية، لخفض اعتمادها على الأسلحة النووية.

وكانت كثير من المعايير قد وضعت فى مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٠٠، والتى سميت الخطوات الثلاث عشرة، لى ترشد سياسات هذه الدول، لكن الولايات المتحدة تجاهلت الكثير منها.

ويجب على الولايات المتحدة أن توضح نيتها للوفاء بالجزء الخاص بها فى معاهدة منع الانتشار، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، بالعمل مع روسيا، بتعديل وضع الصواريخ النووية على الجانبين، بناء على معاهدة المواقع الهجومية الإستراتيجية مع روسيا، والتحرك قدما نحو خفض آخر فى الترسانات النووية على المستوى العالمى. وتعتبر آخر هذه الخطوات ذات أهمية كبيرة، لمنع الإرهابيين من الاستحواذ على أسلحة نووية، لكن ذلك يحتاج جهدا خاصا من جانب الولايات المتحدة، مادام عدد من الدول التى تطبق برنامجا مدنيا غير عسكرى، تعارض التخلص دوليا من اليورانيوم عالى التخصيب. وبالنظر إلى الوضع النووى للولايات المتحدة، وبينما من المهم المحافظة على قدرات فى الأبحاث والتطوير، لضمان أن تكون الأسلحة النووية الأمريكية آمنة، واستمرارية التصرف كقوة ردع، فإننا يجب أن نلتزم بأقصى درجات الحذر والحرص لضمان عدم حدوث شىء يقوض المعايير العالمية، لعدم استخدام السلاح النووى. ومثلما أشرنا فى الجزء الخاص بالشرق الأوسط، فإننا يجب أن نكون مستعدين لتقديم ضمانات أمنية للأنظمة التى توافق على تجنب صنع أسلحة نووية.

إن إحياء معاهدة منع الانتشار النووى، هو عنصر مهم فى استراتيجية منع الانتشار، لكن ليس العنصر الوحيد. فيجب على الولايات المتحدة أن تكون طرفا فى عدد متنوع من الإجراءات المضادة للانتشار. والتى يجب أن تشمل على :

- إعادة التنشيط والتمويل الكامل لبرنامج Nun- Lugar (نسبة للمبادرين بهذا البرنامج) لإغلاق محطات الرؤوس النووية فى روسيا، والتي مازالت بعد كل هذه السنين، تمثل المصدر المحتمل لوصول السلاح للإرهابيين.
- دعم وتوسيع مبادرة أمن عدم الانتشار، التي تسمح لائتلاف دولى بأن يمنع شحن أسلحة الدمار الشامل والصواريخ، وذلك لمنع الاتجار فيها.
- المضى فى تطوير نظام الصواريخ الدفاعية.
- إعادة ترتيب أولويات نظام مكافحة الانتشار فى وزارة الدفاع.
- تطوير خطط شاملة للتدخل لمصادرة مواد وأسلحة نووية، فى حالة تعرض دولة نووية للانهيأر.

بروز الصين والنظام فى شرق آسيا

يمثل بروز الصين أحد الأحداث البارزة فى مطلع القرن الحادى والعشرين. فإن النمو السريع للاقتصاد الصينى، ودبلوماسيتها الإقليمية النشطة، تعمل بالفعل على حدوث تحول فى منطقة شرق آسيا، كما يزداد نمو النفوذ الجيو بوليتيكي ليكين. ومن الناحية الاقتصادية، تتسع على مستوى العالم علاقات الصين فى مجالات التجارة والطاقة.

وتقع الصين فى مركز اتصالات منتشرة إقليميا، تجارية ثنائية، وصعود سريع للتجارة عبر آسيا. وتمثل الاحتياطات النقدية ليكين مصدرا رئيسيا لاقتراض الولايات المتحدة. ومن الناحية السياسية تلعب الصين دورا قياديا فى المحادثات السادسة حول كوريا الشمالية. وهى تسعى لصياغة الإطار المؤسسى السياسى البازغ فى هذه المنطقة، وتشجع التحركات نحو تجمع لشرق آسيا يستبعد الولايات المتحدة. ومن الناحية العسكرية فقد مضت الصين فى عملية رئيسية لبناء قوتها العسكرية، منذ منتصف التسعينيات، انطلقت على ما يبدو مع استمرار نموها الاقتصادى، ومع الأزمة التى نشبت عبر مضيق تايوان عام ١٩٩٧. ويوحى التقاء هذه العوامل، بأن الصين تسير فى طريق الاستعادة السريعة لوضعها التاريخى كقوة كبرى.

وليس لدى الولايات المتحدة خبرة فى إدارة علاقة مع دولة تعتبر منافسا رئيسيا محتملا لها، اقتصاديا وعسكريا. وفى فترة الحرب الباردة، كان أكبر منافسينا الاقتصاديين هم أقرب حلفائنا. أما فى حالة العلاقة الأمريكية الصينية، فإن الخلافات السياسية والاقتصادية، تتداخل فى بعضها البعض، وتزيد منها، مادامت لا توجد مؤسسة لتسهيل النقاش وحل المشكلات، وفوق ذلك فإن الصين يزداد وضعها كمشتري مهم للدين الأمريكى، وكممول فعلى للاقتصاد الأمريكى.

ومن غير الواضح، كيف ستتطور نيات وطموحات الصين، كلما زادت قوتها. ونتيجة لذلك، يشعر جيران الصين بالقلق من أن بروز قوتها سوف يقلل من قدرتهم على التصرف.

بينما ما يقلق الولايات المتحدة، أن زيادة نفوذ الصين قد يكون على حساب الولايات المتحدة.

وكان روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق، قد طرح السؤال على هذا النحو : «كيف ننظر إلى الصين فى فجر القرن الحادى والعشرين». إن هناك مرجلا يغلى فيه القلق. فكثير من الدول تأمل فى أن تتبع الصين نهج الصعود السلمى، لكن أيا منها لن ترهن مستقبلها على ذلك».

وتاريخيا، فإن صعود وهبوط القوى الكبرى، كان أحد أهم التحولات الديناميكية فى النظام الدولى، الذى كان تكراره مصدرا للحروب وعدم الاستقرار. ومع ذلك فإن هذه الديناميكيات التاريخية الكلاسيكية ليست غير حتمية. ولم تتخذ علاقات الصين بالعالم الخارجى نهج النزاعات المتصاعدة، بل على العكس فقد لعبت الصين النهج الغربى بطرق عديدة، فى إدارة علاقاتها، فقد دعم نموها تحركها نحو اقتصاد السوق، وبدأت فى إشراك المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولم تتحرك بدافع من أيديولوجية عدوانية، ولم تظهر طموحات إقليمية توسعية تتجاوز تايوان. وأكثر من ذلك فإن النمو الاقتصادى الصينى يستفيد بشكل أساسى ومباشر من الولايات المتحدة.

ولا تزال إدارة صعود الصين، أحد أهم التحديات التى تواجه الولايات المتحدة، والمجتمع الدولى. ويجب ألا يقف الهدف الأمريكى حجر عثرة فى طريق إدارة هذه التحديات، أو حتى أن يحتوى الصين، بل أن تعمل على مساعدة الصين فى أن تصبح شريكا مسئولا، حسب تعبير زوليك فى النظام الإقليمى والدولى، وينبغى أن تشرك الصين فى المجالات ذات المصلحة المشتركة، وأن تتطلع إلى فرص لإبرام صفقات استراتيجية، فى مختلف اللحظات التى تشهد تحولات فى مسارات القوى، وفى المجالات الجيوبوليتيكية.

ولابد للولايات المتحدة من أن تعترف بأن الصين ليست المصدر الوحيد المحتمل لإحداث التغيير فى آسيا. فهناك سعى اليابان من أجل تجسيد الشعور بالهوية الوطنية، والقومية، وحقوق السيادة التقليدية، والدفاع عن النفس، وما يرتبط به مما يطلق عليه البعض اسم «تطبيع اليابان»، وهذا يمثل قلقا لدى جاراتها، خاصة الصين وكوريا الجنوبية.

إن تغيير الولايات المتحدة فكرها الاستراتيجى وأولويات أمنها عالميا، يزداد تمركزه

حول الحرب على الإرهاب، وهو ما خلق مشاعر بعدم اليقين، والشكوك فى آسيا، حول التزامات الولايات المتحدة فى المنطقة. ويتساءل حلفاء أمريكا بالأخص، عما إذا كانت مصالحهم وهمومهم، لاتزال تشغل اهتمام الولايات المتحدة، وما إذا كانت واشنطن ستكون إلى جانبهم لو أن أحداثا وقعت لغير صالحهم.

أدى بروز الهند وعودة روسيا لتأكيد وضعها، إلى إدخال سياسات القوى الكبرى لما يعرف بأوراسيا، إلى الإطار الجيوبوليتيكي المتسع فى آسيا. ويتعلق جزء محورى من هذه السياسات الجديدة بالسعى للحصول على الطاقة، وظهور الصين والهند كمستهلك منافس، وروسيا كمورد رئيسى للطاقة.

كل هذه التغييرات تقع على خلفية نمو اقتصادى كبير فى آسيا - تنقسمه بدرجات متفاوتة دول فى المنطقة، والاندماج العميق لشرق آسيا فى الاقتصاد العالمى.

الاستراتيجية :

المهمة الرئيسية لأمريكا هى إدارة العلاقة الأمريكية الصينية، بالطريقة التى تستطيع بها الصين مواصلة تحقيق طموحاتها المشروعة فى إطار النظام الدولى الراهن. وأن محور الاستراتيجية الأمريكية يجب أن يكون هدفه دعم ودفع النظام الإقليمى الذى هو نظام لمنطقة الباسفيك، أكثر من كونه نظاما يخص آسيا تلعب فيه الولايات المتحدة دورا كاملا. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغى على الولايات المتحدة أن تطور استراتيجية تجمع بين الاقتصاد والسياسة. وسياسيا فإننا يجب أن نعرض على الصين وضعا أكبر، فى إطار النظام الإقليمى والعالمى. وفى المقابل يجب ان نتوقع قبول بكون مصالحنا الاستراتيجية الأساسية، والتى تشمل أمنا دائما وراسخا يتوافر فى إطار شرق آسيا. وعلى المدى الطويل، فنحن نحتاج دفع الظروف التى تستطيع فيها الصين أن يكون لها الاختيار فى تبنى الحرية فى ظل القانون، من أجل الصينيين أنفسهم ومن أجل النظام الدولى.

واقتصاديا، يجب أن نعمل على صياغة سياسات تقوم على المبادئ التى تعزز النمو الاقتصادى. كما أن التنمية فى بقية دول آسيا التى تنشط فيها اقتصاد السوق (خاصة الهند وفيتنام) هى الطريق الى ادارة مسألة صعود الصين.

وفى نفس الوقت، يجب أن نحافظ على علاقات التعاون الاقتصادى، مع الاتحاد الأوروبى، بدلا من التحرك نحو تنافس اقتصادى كبير بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وإلا فإن الصين ستجد أمامها مجالا لإثارة لعبة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية.

وأكثر من ذلك، فإن علاقات أمريكا مع الدول الأخرى النامية حول العالم، ومع دول قاشلة أو محتلة على وجه الخصوص، ينبغى أن تشتمل على مكونات اقتصادية إيجابية. ومثل هذه المكونات ستساعد على منع ظهور الأنظمة التى تظهر الولايات المتحدة فى صورة الدولة العسكرية... ويجب أن تشتمل استراتيجية الولايات المتحدة على الخطوات التالية :

- ينبغى أن تسعى أمريكا لإقامة مؤسسة أمن لشرق آسيا، تجمع مع الدول الرئيسية، الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والولايات المتحدة، من أجل مناقشات مستمرة ومباشرة حول مشاكل الأمن الإقليمى. وهذا التجمع سيوفر آلية يمكن من خلالها للصين والقوى الإقليمية إظهار ضبط النفس، والالتزام تجاه التسوية السلمية للنزاعات.

- يجب على الولايات المتحدة دعم روابطها مع الحلفاء الديمقراطيين فى المنطقة، لأن مستقبل الصين والمنطقة غير متيقن. علينا أن نعمق الروابط الثنائية، واستكمالها بمبادرات جديدة متعددة الأطراف، للتصدى للتحديات المشتركة.

- ويجب أن تتنافس أمريكا بشكل نشيط، على النفوذ الإقليمى، بينما تسعى للمحافظة على التنافس مع الصين فى إطار حدود سلمية. ويجب أن ندخل هذا التنافس، ونحن على ثقة بأننا نستطيع أن نقدم نموذجا جذابا لنظام دولى، سوف يكون الأفضل فى مواجهة كل البدائل التى يمكن تصورها.

- وكجزء من التنافس على النفوذ، يجب أن نستعيد المصداقية التى فقدناها فى بعض مناطق آسيا، فى أثناء الأزمة المالية الآسيوية، ومنذ الحادى عشر من سبتمبر، وذلك بأن نظهر أننا مهتمون بالفعل باحتياجات المنطقة. ولابد أن نكون مستعدين لتحديد مصالحنا الوطنية بشكل شديد الوضوح، فيما لا يقتصر على مكافحة الإرهاب، وذلك

لتشتمل جهودنا على شرط المصلحة الجماعية، وعلى شكل من النظام الإقليمي، الذى يخدم مصالح غالبية الدول الآسيوية.

- ينبغى على الولايات المتحدة أن تعمل على أن يرافق البناء الخلاق للمؤسسات، المحافظة على قدرة عسكرية قوية، ليست موجهة نحو الصين، لكنها مخصصة لإنشاء الصين عن طموحات الهيمنة الإقليمية، وردعها عن القيام بأعمال عدوانية

- يجب أن تتخذ أمريكا خطوات جديدة لإصلاح العجز الحسابى الراهن الكبير والمتزايد، والذى اعتمد على مشتريات الصين الهائلة للدين الأمريكى، والحل لهذا التحدى يجب أن يتضمن تغييرات فى الداخل والخارج.

ويجب أن نتبنى سياسات تزيد معدل الادخار المحلى، وتشجع القوى الاقتصادية على انتهاز سياسات تزيد الطلب العالمى، باعتبار ذلك إسهاما فى نمو الطلب العالمى. ويجب على الصين نفسها البدء فى تغيير استراتيجيتها للنمو الاقتصادى، بشكل تدريجى لكن ثابت، من التصدير الذى ازدهر بفضل القيمة المنخفضة للمعل المصنعة، إلى الاستهلاك وهذا التعديل هو أساس لخفض مخاطر صدمة كبرى للاقتصاد العالمى.

- لابد للولايات المتحدة من أن تستمر فى جعل التحالف الأمريكى - اليابانى، حجر الأساس للاستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا. وهذا التحالف يلعب دورا حاسما فى طمأنة جارات اليابان بشأن نياتها، وهى الصين وكوريا الجنوبية. وينبغى ان نشجع اليابان على التحرك بحذر للغاية تجاه تعديل المادة ٩ من دستورها لما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تفعل ذلك فقط بالتوافق مع إطار جديد متعدد الأطراف، يمكن من خلاله التشاور مع الصين وكوريا الجنوبية، ومثل هذا الإطار يمكن أن يساعد على دمج اليابان القوية فى نطاق آسيوى تعاونى أشمل، يماثل الطريقة التى تمت بها إعادة توحيد ألمانيا فى نطاق تكامل أوروبى أكثر عمقا.

- وفى آسيا بشكل عام، تستطيع أمريكا أن تبنى على جهود حكومة بوش، لتعميق علاقاتها مع الهند، القوة الأخرى البازغة فى آسيا.

- وقد تمتعت الهند بنمو اقتصادى سريع، يحوى أكبر طبقة متوسطة فى العالم، وأصبحت لاعبا مهما على المسرح الدولى. والهند - بعكس الصين - تتبع نظاما ديموقراطيا.

والأكثر أهمية، أن هموم الهند الوطنية تجاه قوة الصين، ومكافحة التطرف الإسلامى، والمحافظة على اقتصاد دولى مفتوح، وحماية مصادر تدفق الطاقة - تعكس اهتماماتنا. فليس بين الولايات المتحدة والهند سوى القليل من النزاعات المباشرة حول المصالح - وليس من المحتمل أن تكون الهند. فى نفس درجة صداقة بريطانيا، أو اليابان، معنا، وربما ستسعى للعب على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. وهذا الاحتمال يجب أن يوفر لنا سببا للحذر، لأن هناك من يعتقد أن الهند عنصر مفيد لكل اهتماماتنا الاستراتيجية فى آسيا.

إن العلاقة الأمريكية - الصينية قد تكون أهم العلاقات الثنائية فى القرن الحادى والعشرين. وينبغى أن نضع خططا تضع فى الحسبان احتمال استمرارية تعقيداتها، وغموضها، وعدم اليقين بها. فمن ناحية لا تمثل الصين الآن تهديدا، وفى أسوأ الأحوال يمكن أن تشعل السياسة الأمريكية حربا باردة جديدة، لا ضرورة لها. ومن ناحية أخرى، تنتج عن بروز الصين، ملابسات استراتيجية مهمة. وأن الفشل فى التعامل مع هذه الملابسات سوف يزيد من مخاطر أمننا القومى فى المديين المتوسط والطويل.

الطاقة

عندما تشتري الولايات المتحدة كميات كبيرة من البترول من الشرق الأوسط، فإن شيئين يحدثان. الأول، يحول قدر هائل من الثروة من الأمريكيين إلى النظم المستبدة، مما يعوق الإصلاح في هذه الدول، واحتمال دعم القدرات العسكرية لبعض المنافسين المحتملين. والثاني، فإن البترول الذي تستهلكه، عند سعر ١٥٠ دولارا للبرميل، يسهم في تغير المناخ، وتدنى البيئة.

وإن كسر محور هذا العيب يجب أن يحتل أولوية قصوى لدى الولايات المتحدة. وإذا لم نفعل شيئا فإن الوضع سيزداد سوءا. ومن المنتظر أن يزيد الاستهلاك العالمى من الطاقة بنسبة ٥٠٪، خلال الخمس عشرة سنة القادمة، نتيجة النمو الاقتصادى فى آسيا، وحيث يلعب البترول دورا متزايدا. وطبقا لتقديرات مجلس المخابرات القومى، فإن الصين ستزيد استهلاكها من الطاقة بنسبة ١٥٠٪، كما ستضاعف الهند من استهلاكها بحلول عام ٢٠٢٠، للمحافظة على المعدلات الراهنة لنموها الاقتصادى. وسوف يكون لهذا تأثيرا فى المجال العالمى، مادامت هذه الدول تنقصها الموارد المحلية الكافية من البترول.

إن الاستهلاك الكبير للبترول سيستمر فى زيادة تدهور مستويات تغير المناخ. وبعد سنوات عديدة من المراوغة من قطاعات فى مجتمعنا، فقد ظهر الاتفاق العام على: أن تغييرا يحدث فى المناخ، وأنه يتسارع، وهو فى جانب كبير منه نتيجة نشاط إنسانى. وأن العواقب المحتملة لتغير المناخ، خطيرة للغاية وتشمل زيادة فى مدى وكثافة أحداث خطيرة تتعلق بالطقس، مثل فقدان أراض بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، وعدم استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى فى المناطق التى تتأثر بشدة، وانتشار الأمراض، مثل الملاريا. ويتوقع بعض العلماء ارتفاع خطورة التحولات المفاجئة والكارثية فى مناخ الكرة الأرضية، مثل إعادة توجيه تيار الخليج.

وفى مواجهة هذه الكوارث التى يزداد توقعها، فتحن ينقصنا إطار عالمى فعال لمعالجة هذه المشكلة. ويجب أن تمسك الولايات المتحدة بزمام المبادرة، لجمع الدول النامية

والمقدمة معا حول اتفاق، بشأن إطار عمل جماعى يتضمن التزامات مشتركة. وإذا لم نفعل ذلك، فلن يتحقق شىء، وسيزيد خطر التغير الدراماتيكى للمناخ. أما إذا تصرفنا فإن النجاح وإن لم يكن مضمونا، لكن على الأقل سيكون ممكنا.

وينبغى أن نبدأ بأن نفهم التحدى بوضوح وفى بعض الأحيان - يفهم إطار المشكلة فى الولايات المتحدة، باعتباره احتياجا إلى خفض اعتماد البلاد على البترول المستورد من الخارج. وهذا مفهوم زائف. فالبتترول عبارة عن سلعة منقولة، يتم المتاجرة فيها فى أسواق العالم الحرة. وأن العثور على مصادر للبترول قريبة من بلادنا، أو فى دول صديقة فى العالم، لن يؤثر سوى بقدر قليل على تأثيرنا بصدمات تغير الأسعار، وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط.

وإن الحل الوحيد هو خفض اعتمادنا على البترول، بصرف النظر عن مصادره. والنجاح فى هذا المسمى، ستكون له فوائد هائلة لأمننا القومى. وسوف يخفض تعرضنا لأحداث الشرق الأوسط، ويكبح ضغوط التناقص فى شرق آسيا، ويجفف بعض مصادر تمويل الإرهاب.

وفى سبيل تحقيق ذلك، فإننا نوصى بفرض ضريبة البنزين التى تبدأ بخمسين سنتا للجالون، وزيادة بنسبة ٢٠٪ سنويا ولمدة عشر سنوات. ولا بد أن يرافق هذا الإجراء ترشيد دقيق لاستهلاك الوقود، لتشجيع صنع السيارات، على أن تتجز السيارة عددا أكبر من الأميال لكل جالون، بما فى ذلك إنتاج السيارات التى لا تستهلك وقودا. ومن شأن هذه الخطوات تقليل الاستهلاك الأمريكى من البترول، وتقديس حوافز للاستثمار فى بدائل أخرى.

ويجب أن تغير الولايات المتحدة من أسلوبها، بتنظيم تعامل المجتمع الدولى مع تغير المناخ. وأن نتجه نحو طريق ثالث، بين متطلبات بروتوكول كيوتو، لخفض انبعاثات الصوب الحرارية، وبين المعارضة التامة لأى قيود ملزمة.

بناء بنية تحتية للحماية

يختص الجزء الأخير من هذا التقرير بجميع التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة. ويجب أن نبني أقوى بنية تحتية للحماية - توفر لنا فرصة أفضل لمنع التهديدات من الوصول إلينا، وللمحد من تأثيرها علينا. ونحتاج لبناء هذه البنية التحتية في أنحاء مجتمعتنا، وحكومتنا، والعالم أجمع.

وفى مجتمعتنا يجب أن ندعم قدراتنا على معالجة الكوارث بمجرد حدوثها. وفى حكومتنا يجب أن نطور عملية دقيقة لتقييم التهديد، وأن نشرك فيها أجهزة صنع القرار، فى جهد مشترك. وفى العالم أجمع، يجب أن نوسع منطقة الأمان عندنا، وأن نعمل مع المسؤولين الأجانب لتوسيع حماية حدودنا، فيما هو أبعد من حدودنا الفعلية.

تقوية مجتمعتنا :

تتطلب حماية أنفسنا، جعل مجتمعتنا أكثر مرونة وقدرة فى التعامل مع الكوارث. ويجب أن نبدأ بالتحسن الشامل لنظام الرعاية الصحية العام. وأن تكون منشآتنا وأفرادنا متمتعين بالقدرة على تشخيص، وعلاج المرضى الذين يعانون من أمراض وبائية طبيعية، وعلاج ضحايا الكوارث من الأعاصير إلى التفجيرات النووية، وزيادة الجودة وخفض التكلفة لعمليات الوقاية الروتينية، وهذا يسهم بالتالى فى تقوية الاقتصاد.

ثانيا : يجب أن نبني نظام اتصالات أفضل فى كافة أجهزة الحكومة. ليس فقط ضمن المستوى الأول، وإنما بين الكثير من المسؤولين الذين لهم دور فى التعامل مع الكوارث التى تقع على نطاق واسع من الأوبئة إلى الفيضانات، إلى الهجمات على نظام المواصلات. وبعد خمس سنوات من أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أنجزنا بعض التحسينات، لكنها ليست كافية.

ثالثا : يجب أن نستثمر فى نظامنا التعليمى العام، فى المدارس الثانوية، والعليا، حتى يكتسب الطلاب المهارات اللازمة لتحقيق أهداف أمننا القومى، فى العقود القادمة. وهذا

يحتاج التركيز على الرياضيات والعلوم، وكذلك تركيز أكبر على تعلم اللغات الاستراتيجية المهمة، مثل العربية، والفارسية، والصينية. ومن غير المستمع أن يكون لدى حكومتنا عدد قليل من الذين يتكلمون هذه اللغات، رغم التوصيات والتحذيرات والمناسبات العديدة. ونحن نشعر بتكلفة هذا القصور كل يوم، في العراق، وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، ودبلوماسية أمريكا اليومية مع بقية العالم.

تحسين حكومتنا :

تم تنظيم حكومتنا مثل متجر كبير متعدد الطوابق في عصر الشراء عن طريق الإنترنت، للتعامل مع مستهلكين وليس مع مواطنين، يمكنهم طلب معلومات، وإجراء مقارنات، ومنتجات من مصادر متعددة في أي وقت.

وقد تم وصل الإدارات والوكالات الحكومية ببعضها، بحيث يكون «الأمن القومي» هو مسؤولية عمل البنتاجون، والبيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ولكن ليس وزارات الخزانة، والعدل، ومراكز الوقاية ضد الأمراض أو وزارتي الطاقة والتعليم. ونحن نقصنا نظام متكامل لتقييم التهديدات وتحديد أولويات ردنا على هذه التهديدات. كما أننا لا نقوم بتوظيف أنظمة إدارة المعلومات التي يمكننا، ليس فقط، من معرفة ما لدينا علم به، بل أيضا إنتاج معلومات وحلول جديدة للمشاكل التي تتجمع معا في وقت محدد. ويجب أن يكون تغيير العقلية هو نقطة البداية :

لا بد أن نفكر في الصحة العامة، والاقتصاديات، والميادين الأخرى، التي نعتبرها ميادين أمن قومي. وليلو هذا الهدف، وحسب توصيات مجموعة العمل الخاصة بتقييم التهديدات - لا بد للولايات المتحدة من أن توسع عملية استعراض حالة الدفاع التي تتم كل أربع سنوات، بإيجاد ما يمكن أن يسمى «استعراض السنوات الأربع للأمن القومي»، ويمكن أن يساعد هذا الاستعراض على توضيح لسياسة عن تقييم التهديدات، بأن نتقدم إلى الكونجرس بقائمة موثوق بها، من المقترحات لتمويل الأمن الداخلي. وقد يمكننا أيضا من تحقيق تكامل تام لقوتنا المادية وقوتنا الناعمة، التي تعتبر حاسمة إذا ما أردنا أن نكافح بفعالية، العداء لأمريكا Anti Americanism وغيرها من التهديدات طويلة المدى لأمننا القومي.

وينبغي أن نجقق إدماج السيامسة الاقتصادية بأبعادها المختلفة فى صناعة قرارات الأمن القومى، وأن ندرس تأثيرات نزاع الشرق الأوسط على عوائد البترول للأنظمة الاستبدادية، أو نتائج أزمة فى مضيق تايوان، على الأسواق العالمية. فإن الأمن القومى يؤثر على الاقتصاد، والاقتصاد يؤثر على الأمن القومى. وقد اقترحت مجموعة العمل حول الاقتصاد والأمن القومى فى هذا المشروع، عددا من الإصلاحات التى ستساعد على وضع الأشخاص المناسبين حول مائدة البحث، بحيث يمكن أن يجعل ذلك حكومتنا أفضل اطلاعا من الناحية الاقتصادية، فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومى.

وقد كان الفشل المتكرر فى إدماج الاقتصاد والأمن القومى، يمثل مشكلة كبيرة. والمهم للنجاح تنظيم وتوحيد جهود المؤسسات الحكومية، وتغيير الثقافة التنظيمية التى يمكن أن تعرقل التعاون بين المؤسسات.

وبدلا من إنشاء إدارات بيروقراطية جديدة - كما حدث فى تجربة وزارة الأمن الداخلى، يجب على الولايات المتحدة أن تربط بين الإدارات الموجودة بطرق مبتكرة، مثل شبكات المعلومات، وبرامج التدريب. وتملك التكنولوجيا مفتاح الحلول الجديدة بما يسمح بإنشاء مشروع مفتوح. لحلول أسرع وأكثر حرفية للمشاكل، وأكثر فعالية من نظام الاجتماعات الدورية، وذلك استجابة لضرورات اتخاذ قرارات مهمة.

وأخيرا فإن الأعداد المتزايدة من التهديدات للدخال تتطلب إدماج القطاع الخاص فى جهود الأمن الداخلى بشكل فعال. وهذا الدمج ضرورى، ليس فقط بسبب الدور الرئيسى للقطاع الخاص فى مجالات مثل محطات الطاقة النووية، ومعامل تكرير البترول، والمصانع الكيميائية. فقطاع الأعمال الخاص يملك أيضا المعرفة والخبرة لمواجهة التهديدات التى تنقص أحيانا الحكومة. وبدون تحقيق من الحكومة فإن القطاع الخاص، قد يحجم عن انفاق القدر المناسب من المال، على إنشاء بنية تحتية للحماية، يستقطعه من هامش أرباحه فى المدى القصير. وإن إدخال قادة الأعمال الكبار كشركاء فى موضوع الأمن القومى، واشترك مجتمع الأعمال عموما فى مناقشات الأمن القومى، يمكن أن يساعد على دعم حكومتنا وتحسين التخطيط الحكومى.

توسيع منطقة الأمان :

توفير الأمان فى إطار شبكتنا القومية أمر ضرورى، لكن ليس كافيا فى عالم تسوده العولمة. ويجب أن نضمن أن بنية حمايتنا الأساسية تتجاوز حدودنا الإقليمية. وحيث إننا نعمل من خلال شبكات جمارك وإدارات هجرة، وشرطة، وغيرها من جهات يباشر العمل بها مسئولو الأمن الداخلى، فعلىنا أن نطور إجراءات موحدة، واتباع أفضل الممارسات، وتبادل مستمر للمعلومات، لاحتواء أى تهديدات عاجلة قبل وصولها إلى حدودنا. وكثير من هذه الشبكات موجودة فى كثير من المدن والولايات والمطارات، لكنها يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من تفكيرنا وتخطيطنا للأمن القومى. ويمكن لهذه الشبكات والمؤسسات أن توفر من وقت لآخر، رعاية ملائمة وفعالة، خاصة تقليل أى كوارث كبرى محتملة. وقد كشفت مناقشات سياسية فى الفترة الأخيرة عن مدى تعرض المطارات للخطر. ولخفض هذا الخطر يجب أن نبعث رسم حدودنا فيما يتجاوز تلك التى حددت من قبل فى البر والبحر. ومادمننا نتبادل سلعا تشحن من بائع إلى مشتر، وتشحن من دولة أجنبية، فيمكن للولايات المتحدة أن ترسم حدودها فى بعض الحالات بشكل يصل إلى ميناء الشحن، وليس ميناء الوصول، أى خلق محيط خارجى، حول حدودنا الفعلية، يوفر لنا حماية إضافية، وإعطاء مسئولينا حوافز إضافية للعمل، بإجادة أكثر مع المسئولين من الدول التى خرجت منها الشحنات. وهذه الحوافز بدورها تدعم قدرات الحكومات الأجنبية للرقابة على أراضيها وفرض تنفيذ القانون.

الختام

من أول أهداف مشروع برينستون، إيجاد مفهوم واسع، يمكن أن يثبت ويوجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكية في القرن الحادى والعشرين. وقد حدثت نقطة تحول في المشروع بعد انعقاد مؤتمره الرئيسى الثانى، عندما قدمت جميع مجموعات العمل أوراقها، وأصبح واضحا أن المبدأ المحورى، مثل الاحتواء، والتوسع، والتوازن، ونشر الديمقراطية، لن يكون وجوده وشيكا. ولم يكن هناك مبدأ واحد مناسب متاح؛ لأنه لم يكن هناك خطر يواجه الولايات المتحدة يمكن اعتباره تهديدا أساسيا.

قبل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، نظرت دوائر عديدة إلى صعود الصين باعتباره تهديدا. وبعد الحادى عشر من سبتمبر أصبح الإرهاب هو التهديد إلى درجة أن من بين التوصيات الرئيسية لمجموعة العمل حول الاستراتيجية العالمية في مشروع برينستون، كانت التحول عن الشرق الأوسط، والعودة للتركيز على الصين، وبقية آسيا. وفي أثناء انعقاد المؤتمر الأول للمشروع في مايو ٢٠٠٤ أعطيت الكلمة لمدة عشر دقائق لكل من سبعة من المشاركين، لاقناع بقية الحضور بأن القضية كما يرونها هي: الانهيار الاقتصادي، وتغير المناخ. وأيضا إريك طريقتنا في الحياة.

وحتى الآن فإن أى استراتيجية لا يمكن أن تتضمن ببساطة ردا على تهديدات عديدة مختلفة. ومثلما لاحظ هنرى كيسنجر في عام ٢٠٠٢، فإن الحرب ليست هي الاختبار الجوهري للسياسة الخارجية، والتي تمثل قبل أى شيء الحماية للفرصة النادرة التي تعيد تحديد هوية النظام الدولي.

ويسعى مشروع برينستون لمساعدة أمريكا على انتهاز الفرصة من أجل إرساء الأساس لدعم مصالح أمريكا على كل الجبهات. وليس لمجرد اختفاء عدو واحد.

وتعتبر الدول الفاشلة Failed States، هي أهم تهديد تواجه الولايات المتحدة. وحين عرض لورى جاريت الاحتمال المرعب لانتفولنزا الطيور، ارتعب الحضور، لكن الاتجاه العام الذى ساد المؤتمر، ظل مركزا على التهديدات التقليدية التى تشكلها دول إزاء دول أخرى.

وبعد ذلك بعامين احتلت أخبار إنفلونزا الطيور الصفحات الأولى، ضمن أخبار الأمن القومي.

واليوم فإن بعض المشاركين في المشروع ممن لهم خلفية في موضوع الأمن القومي، يناقشون الآن ما إذا كانت إنفلونزا الطيور، أو تغير المناخ، تمثل أخطر تهديد تواجهه البلاد من زاوية النظر إلى الخمائر المحتملة في الأرواح. وبينما ينبغي على تكتيكات أمريكا وسياساتها قصيرة المدى، أن تأخذ العالم كما هو، فإن الاستراتيجية طويلة الأجل، ينبغي أن تصل إلى مدى تشكيل العالم، مثلما نريده نحن. وهذه الرؤية الإيجابية يجب أن تكون بمثابة ضوء لنا في أثناء الأزمات وتغير الحكومات.

إن رؤية تقرير برينستون لعالم من الحرية في ظل القانون، تتبع من المعرفة والإقتناع. وكما تأكد من جانب المنطق، وعلم الاجتماع، فإن عالما من الديمقراطيات الليبرالية، سيكون عالما أفضل وأكثر أمانا بالنسبة للأمريكيين ولكل الشعوب. وسيكون العمل من أجل قيام مثل هذا العالم، من أهم مصالح أمريكا.

لكن أمريكا يجب أيضا أن تعمل من أجل سياسة خارجية تقوم على القيم، ولن يرضى الأمريكيون السعي الدائم نحو ميزان القوى.

إن أمريكا وجدت على أساس الإيمان بقيم عالمية - حق الحياة، والحرية، والسعي من أجل السعادة - وذلك لكل الشعوب من منطلق الإنسانية، ولم تكن بارعين أو موفقين في السعي من أجل هذه القيم، حيث نوصف من البعض بالفطرسنة والتهور. كما كنا أيضا سذجاء، حيث يحاسبنا العالم كأمة على النتائج وليس على مجرد النيات.

إن بعضا من أعظم اللحظات في تاريخنا قد جاءت من تمسكنا بقيمنا ودفاعنا عنها، لصالح آخرين ولصالح أنفسنا. وقد اعترفنا في تلك اللحظات، مثلما سنعترف اليوم، بأننا قد وقفنا إلى جانب دول أخرى، وليس بفرض أنفسنا عليها، وإنتا يجب أن نتصرف حسب نفس القواعد إذا ما أردنا أن نحقق أهدافا مشتركة. وإذا كنا مقتنعين حقيقة أن قيمنا هي قيم عالمية، عندئذ لا يمكن أن نفكر في أننا نملك احتكارا قوميا في تفسير أو تطبيق هذه القيم.

إن متابعة تحقيق حرية في ظل القانون داخل الدول وفي العلاقة بينها، تمثل

استراتيجية عالمية لجعل أمريكا أكثر أمانا. لكنها استراتيجية بها عناصر ومواصفات كثيرة ومختلفة، اعتمادا على إطارها. وإن الاعتراف بالميزان المعقد الذى يحكم بين النظام والحرية لضمان ديموقراطية ليبرالية حقيقية، إنما يعنى إشراك بعض الحكومات فى ضمان النظام، وفى إشراك حكومات أخرى فى دعم الحرية، لكن بدون التضحية بالنظام. وإن الاعتراف بأن النظام يجب أن يأتى من خلال القانون، وإن حكم القانون يحتاج أن يكون للمواطن العادى مصلحة فى تطبيق أحكام القانون، يعنى إعطاء اهتمام لأهم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المواطنين حول العالم. كما أن مساعدة الحكومات والمواطنين على محاولة تحقيق احتياجاتهم، تعنى كذلك بناء بنية تحتية من المشاركة والتعاون، تعطى الولايات المتحدة نقاطا متعددة من التواصل مع دول أخرى، وتنظيم قوتها الناعمة والمادية على السواء.

فى المجال الدولى، فإن الاعتراف بقيمة جعل جميع الدول تحترم التزاماتها، يعنى أن الولايات المتحدة يجب أن تقود عملية ضبط النفس، بأن تضمن قيام المؤسسات الدولية، التى أنشئت فى القرن العشرين، بالعمل بما يتفق مع مشاكل القرن الحادى والعشرين.

وهذه المؤسسات التى تعتبر مفتوحة لجميع الدول، هى جزء أساسى من النظام الدولى. لكن بناء نظام دولى ليبرالى، يعنى أيضا إنشاء مؤسسات، وإجراءات من المشاركة، تعطى الديموقراطيات الليبرالية الإمكانات الجماعية لحماية نفسها، وحل المشاكل المشتركة، داخل المؤسسات الدولية القائمة، وفى إطار العلاقة فيما بينها. وقد أشار أنتونى ليك إلى الطرق التى تقوم من خلالها مثل هذه المؤسسات بتوسيع قوة كافة الديموقراطيات فى الوقت الذى تقلص فيه شكوك أى دولة.

وأخيرا فإن صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون يعنى تهم دور القوة فى ترسيخ القانون، وفرض النظام اللازم لانتعاش الحرية. وستكون هناك حاجة لتقليل استخدام القوة إذا حافظت الديموقراطيات الليبرالية على تفوق القوة العسكرية. ويجب أن نجد طرقا لتحديث قوة الردع. وفى حالات محددة فإن استخدام القوة الاستباقية قد يكون ضروريا، لتجنب قتل الملايين من جانب مجموعة من الأفراد مصممين على الموت، أو من جانب زعيم لا يهمل مصير شعبه. ومثل هذه الحالات تتطلب تفويضا دوليا يعتمد على مقاييس معينة ومرضية.

وإن العالم الذى نسمى إليه لن يقوم بين يوم وليلة. وقد يظل نشر الحرية فى ظل القانون، هاديا لسياسة الأمن القومى الأمريكية، مع بداية القرن الثانى والعشرين. ولقد سبق أن ذكر دين أتشيسون أن بستانيا أحرق هو الذى ينهض كل صباح ويقطع زرعه ليرى المدى الذى بلغه الزرع فى نموه خلال الليل. والأفضل أن يبذر البستانى بذوره فى الحديقة ثم ينتظر. كذلك كان جورج شولتز وهو أحد الذين خلفوا أتشيسون فى منصبه، قد أكد أهمية رعاية الزرع. أى زرع علاقات مع دول أخرى على أسس منتظمة

ملحق (أ) : ميثاق لاتفاق الديمقراطيات

- ١ - تتعهد أطراف الاتفاق بعدم استخدام القوة العسكرية، أو الإعداد لاستخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض.
- ٢ - تلتزم الأطراف بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وحررة، ونزيهة على فترات منتظمة.
- ٣ - تلتزم الأطراف بتطبيق المعايير الدولية المعترف بها فى الحقوق السياسية لجميع مواطنيها، وتطبيق هذه الحقوق عن طريق قضاء مستقل.
- ٤ - تعترف الأطراف بأن الدول ذات السيادة عليها مسئولية حماية مواطنيها من الكوارث التى يمكن تجنبها، مثل القتل الجماعى، والاغتصاب، والتطهير العرقى، والترحيل الإجبارى، والترويع، والتجويع المتعمد، وتعريضهم للإصابة بالمرض ولكن فى حالة عدم تمكن الدولة من القيام بذلك، فإن المسئولية يجب أن يتحملها المجتمع الدولى.
- ٥ - تتحمل الأطراف عبء دعم التطور السلمى والودى فى العلاقات الدولية، بنشر الديمقراطية الليبرالية كنموذج للحكم، وتوفير الظروف لتقاهم أفضل فى أرجاء العالم، للمبادئ التى أسست عليها المؤسسات الديمقراطية.
- ٦ - هذه المعاهدة لا تؤثر على، أو أن تفسر - على أنها تؤثر على حقوق والتزامات الأطراف التى يفرضها عليهم ميثاق الأمم المتحدة، أو المسئولية الأساسية لمجلس الأمن فى المحافظة على السلام والأمن الدوليين.
- (وفى حالة الفشل فى إصلاح مجلس الأمن فإن هناك تعديلات محتملة مستقبلا).
- ٧ - إجراء تعديل فى المادة الرابعة يتفق مع أهداف الأمم المتحدة، بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية بموافقة أغلبية من ثلثى الأطراف.
- ٨ - اتخاذ إجراء لفرض أهداف الأمم المتحدة عقب أى تهديد للسلام، وانتهاك السلام أو حدوث عمل عدوانى، وبموافقة أغلبية الثلثين.

ملحق (ب) : تلخيص إجرائي لتقارير مجموعات العمل

تقرير مجموعة العمل حول الاختيارات الاستراتيجية العالمية

رئيسا المجموعة : فرانسيس فوكوياما وجون ايكينبري

من المحتمل أن يقدم العقد القادم للولايات المتحدة فرصة غير مسبقة، وكذلك أخطارا تاريخية حقيقية. فمن ناحية، فإن وضع أمريكا كقوة متفوقة يوفر لها فرصة فريدة لدفع التغيير في النظام الدولي، ومن الناحية الأخرى فإن سلسلة من التيارات المهمة في النظام الدولي قد وفرت الظروف، لظهور تحديات وتهديدات جديدة، بما فيها انتشار أسلحة الدمار، وظهور جماعات إرهابية تسبب الفواجع، وتعديل توزيع القوة في النظام الدولي. وأكثر من ذلك هناك خطر حقيقي، في أن كل إجراء تتخذه الولايات المتحدة لمعالجة هذه التهديدات، ربما يؤدي إلى تفاقم مشاكل أمريكا الأمنية.

إن الرسالة التي يحملها هذا التقرير - الذي وضع على أساس وجهات نظر خبراء السياسة الخارجية في المجال السياسي الأمريكي الواسع - هي أن الولايات المتحدة يجب أن ترحب بتغيير النظام الدولي، في الوقت الذي تتصرف فيه بطريقة تتسجم مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتعتمد احتياجات الأمن الأمريكية طويلة المدى على القيادة الأمريكية للعالم، وعلى قبول دولي واسع النطاق لهذه المهمة، وأن مفتاح التوفيق بين هذين الجانبين، هو صياغة وتثبيت، ودعم نظام عالمي للقرن الحادي والعشرين، يكون نظاما حرا، مفتوحا، مستقرا، تعاونيا.

وشملت النقاط الرئيسية للتقرير :

* يحتمل أن تشكل شرق آسيا تحديات كبرى للولايات المتحدة، عبر العقود الثلاثة القادمة، وهي تحديات زاد منها النقص التام في الاهتمام من أمريكا بالمنطقة. وينبغي على الولايات المتحدة أن تتحرك نحو صياغة استراتيجية آسيوية مركزية تدعم وتقوى نظاما إقليميا تقوده أمريكا، ويتفادى المتاعب قبل وقوعها، ويجب أن يكون جزء رئيسي في هذه

الاستراتيجية متضمنة جهدا للتنافس مع الصين الصاعدة لتنفيذ الإقليمي، بينما نسعى لإدماجها في نظام أوسع لدول الباسفيكي. والاهتمام بالمشاكل الصغيرة، قبل أن تصبح مشاكل كبيرة. فهذه عملية بطيئة، والنتائج تأخذ وقتا.

ونحن إذا قمنا كأمركيين أن ديمقراطيتنا الكبرى، تعتمد على ركنين رئيسيين من الحرية والقانون، فسيكون لدينا المبرر للمضى بإطراد وصبر. وسنكون مستعدين للنظر إلى ما يتجاوز وجود أو غياب الانتخابات في تخطيط علاقتنا مع دول أخرى. وسنكون أكثر شعورا بالشك في قدرتنا على فرض الديمقراطية. وسنسى للنظر لما هو أبعد من الشعارات، وأن يكون تقييمنا قائما على درجة الحرية الفردية، داخل مجتمعات بعينها، والمدى الذي تصان فيه الحرية بالقانون. وسوف نعترف بأننا يجب علينا أن تكون قيادتنا لعالم تسوده الحرية في ظل القانون، نموذجا نحذيه، إذا أردنا قيام هذا العالم. ويقترح التقرير استراتيجية قائمة على مشاركة تنافسية تعمل على دعم البناء المؤسسي للمنطقة، بطريقة تشجع الصمود السلمى للصين، لكنه يحول دون نتائج غير مقبولة.

● مفتاح هذه الاستراتيجية هو الحاجة لاستكمال العلاقات الثنائية القائمة (خاصة التحالف الأمريكى اليابانى) بترتيبات جديدة متعددة الأطراف، لضمان ألا تكون منظمة الآسيان زائد ثلاثة (والتي تستبعد منها الولايات المتحدة)، ليست هى اللاعب الوحيد، وأن القرار الرئيسى هو ما إذا كان سيتم إدماج إدخال الصين من البداية. وعلى سبيل المثال، تحويل محادثات الأطراف الستة حول البرنامج النووى لكوريا الشمالية، إلى منظمة دائمة من خمس دول لتوفير منتدى على نمط OSCE، لمناقشة مشاكل الأمن الإقليمى، أو إقامة منظمة للدول الديمقراطية، تركز على الحكم الصالح، وعلى مؤسسة أمريكية يابانية للتجارة الحرة، يمكن لها فى يوم ما أن تضم إليها الصين. لكنها تكون فى نفس الوقت حاجزا إزاء صين عدوانية، ويقترح التقرير أن يتم كل من الهدفين فى نفس الوقت.

● قد يكون من التوهم، الكلام عن المركزية فى آسيا، بينما الولايات المتحدة ضالعة تماما فى حرب مع مقاومة ساخنة فى العراق. وعلى أية حال فإن من الوسائل التى يمكن التفكير فيها بشأن هذه التوصية، هى النظر إلى العراق كخطر قريب الأجل، أما فى

آسيا فإنه يمثل تحديا طويل الأجل. وبمعنى آخر يجب على الولايات المتحدة أن تتحرك نحو استراتيجية عالمية مركزها آسيا، لكن قبل هذا، عليها أولا التعامل مع التحديات الأمنية في الشرق الأوسط.

● إن الولايات المتحدة قد هيجت عش الدبابير بغزو العراق، والتعامل بعد الغزو بالطريقة التي سلكتها، وما ثبت من أن القوة العسكرية ليست الأداة المناسبة لتغيير الشرق الأوسط. وعموما فقد صار واضحا أن نتائج الفشل في العراق، الذي تواجهه أمريكا الآن، يمكن أن تبرهن على أنه أمر كارثي، وأنه يقود إلى مزيد من الخسائر الأمريكية، كما أن وجود دولة فاشلة في مناطق السنة يمكن أن يمثل نقطة انطلاق للإرهاب، أو لحرب أهلية، يمكن أن تجر إليها دولا مجاورة، ونقصان مكانة أمريكا، ومصداقيتها، واحتمال حدوث دورة أخرى من العزلة لدى الرأي العام الأمريكي، واستمرار انشغال الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وهناك إجابتان واضحتان لكلاهما ليست سهلة: أن تتحرك أمريكا ببطء شديد نحو تبني استراتيجية، تتخلى عن هدف قيام حكومة عملية ومستقرة، وأن تكون واعية لعدم السماح بأي تسامح مع العدو.

● إن الحرب ضد الإرهاب هي حملة عالمية لمكافحة، وليست صدام حضارات أو صراعا تقليديا، والهدف هو القضاء تماما على مركز وقلب الإرهاب، وفي نفس الوقت استئصال أنصاره المحتملين، عن طريق معركة كسب العقول والقلوب، وليس عن طريق شن حرب ضد عدو شمولي، مثلما كان الحال في الحريين العالميتين. وإن مركز الجاذبية لهذا الصراع هو في الشرق الأوسط، لكن أوروبا الغربية هي أيضا ميدان معركة، يجري فيها إدماج المسلمين الذين لم يتأثروا بدعاوى الإرهاب.

● إن استخدام القوة الوقائية والاستباقية ضد الإرهابيين، يعتبر أداة ضرورية في الحملة العالمية، لكن يجب استخدامها بالتمييز بين من تستهدفهم، وببذل جهد ملموس لتطوير وسائل للرقابة الداخلية، لتضمن أن المعلومات التي نعتمد عليها سلمية. فالتكاليف المبنية على خطأ في المعلومات، كما أثبتت تجربة العراق، تكون باهظة جدا.

كما أن استخدام القوة ضد دول مارقة هو أمر مختلف تماما. وربما يكون للإجراء الوقائي نتائج غير متوقعة، يمكن أن تحدث، بينما كانت الولايات المتحدة تحاول منع حدوثها (على سبيل المثال أسلحة الدمار الشامل، وانتشارها).

● أظهر العقد الماضى أن ما يجرى داخل دول يمثل أهمية للولايات المتحدة، لأنه يسمح بوجود إرهاب كارثى، وانتشار أسلحة دمار شامل، واعتداء إقليمى، وعدم استقرار إقليمى، وانتهاكات جماعية لحقوق الإنسان. كما أنه يظهر أن الولايات المتحدة غير مجهزة للتأثير على التطورات الداخلية فى دول منافسة أو عدو، لأن الدول الأخرى لديها شكوك فى دوافع الولايات المتحدة تسبب محدودية الاعتماد أساسا على القوة العسكرية. وإن اختبار هذه الدائرة هو شئ ضرورى وخطوة حاسمة إذا ما كانت الولايات المتحدة سوف تعالج بالصورة المناسبة التحديات الأمنية للقرن الحادى والعشرين. وهو العلاج المتضمن تحويل أدوات ممارسة العنف الكبيرة إلى لاعبين صغار. ويجب على الولايات المتحدة أن تقود المجتمع الدولى لتطوير مؤسسات دولية لتزاول نشاطها داخل دول بدون استخدام القوة، والتأثير على التطورات الجارية فيها فى اتجاه إيجابى. وتضم هذه المؤسسات مجتمع الديمقراطيات، الذى يمكن أن يقدم موارد ومهارات يعتمد عليها فى التصدى للمشاكل، ويمكن أن يعفى أمريكا من أن تلعب هذا الدور وحدها، ويظهر أن الحكم الصالح ليس مشروعا أمريكيا، لكنه شكل مقبول على أوسع نطاق كخطوة نحو التحديث.

● إن الأمريكيين لديهم ميل للنظر إلى التعددية كمرادف للأمم المتحدة. ومن المهم تقدير قيمة الوسائل التعددية المتاحة للولايات المتحدة، التى تمكنها من جمل الآخرين يقفون مع قضيتها، وإضفاء المشروعية على قوتها، وخلق نظام دولى ينعم بالسلام والرخاء والعدل نسبيا.

وهذه الوسائل ستثبت أهميتها المتزايدة فى التعامل مع الصين، وفى العمل على استقرار الدول الفاشلة والمارقة، وفى إعادة بناء النظام الغربى، مادامت الولايات المتحدة لديها ثقة فى استخدامها، كما يجب أن تنظر الولايات المتحدة وشركاؤها، إلى الوسائل اللازمة لتجديد وتبنى، وتوسيع المؤسسات متعددة الأطراف، لمواجهة الحقائق الجديدة، فى القرن الحادى والعشرين.

مجموعة عمل حول أمن الدولة والتهديدات المتنقلة رئيس المجموعة : بيتر بيرجن ولورى جاريت

ملخص إجرائى :

من أجل فهم ما تواجهه الولايات المتحدة من تهديدات فى القرن الحادى والعشرين، ينبغي على الولايات المتحدة أن تضع أعينها على التهديدات التى تشترك فيها مع الدول الأخرى، إلى جانب التهديدات التقليدية، على أساس أن كليهما لديه خاصية إشاعة الارتباك الخطير لحياتنا فى الداخل.

ومن بين العديد من التهديدات المتنقلة فى عالم اليوم، هناك الإرهاب العالمى التقليدى، والإرهاب الذى يستحوذ على أسلحة دمار شامل، (خاصة الأسلحة النووية والبيولوجية) والأمراض شديدة الخطورة، واعتماد الولايات المتحدة على البترول الذى يتطلب اهتماما مكثفا ومستمر للأمن القومى من الولايات المتحدة. وما زالت إجراءات التعامل الوطنية، والمشاركة مع دول أخرى تجاه هذه الأمور غير كافية.

وللتصدى لهذه المشاكل الأربع الرئيسية، فإن صناع السياسة يجب أن يسموا إلى إقامة مؤسسة على أوسع مدى من المشاركة داخل الولايات المتحدة، وفى دول أخرى، ومع النظام الدولى عامة. ولما كانت التهديدات غير التقليدية والمتنقلة كما سوف يتسع تأثيرها على السياسة الخارجية والأمن القومى للولايات المتحدة عبر هذا القرن، فإن مجموعة العمل هذه والمختصة بهذا الموضوع، كانت لها أهميتها فى تقرير برينستون بشأن أهداف الأمن القومى الخاصة بدعم وتحديث المفهوم الأصلى للأمن القومى الأمريكى. وكانت الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى للولايات المتحدة التى أعلنها البيت الأبيض فى سبتمبر ٢٠٠٢، قد اعترفت بأن الرد الفعال على ما حدث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يحتاج بناء تصور أمنى جديد ودائم، يعترف بالتهديدات التى لا تسيطر عليها بالضرورة أو تساندها دول.

وحتى يمكن تعريف أخطر التهديدات، فإن مجموعة العمل قد اعترضت على التوصيفات والتعريفات التقليدية للأمن القومي للولايات المتحدة، والتي كانت تركز تاريخياً وأساسياً على التهديدات العسكرية، ثم تخضع للتحليل عدداً من التهديدات التي تشترك فيها مع دول أخرى، مثل الإرهاب، وتدهور البيئة، والأمراض المعدية، وتهريب المخدرات، وندرة الموارد، والكوارث الطبيعية. وكانت التوصيفات التقليدية للأمن القومي للولايات المتحدة قد ركزت بشكل محدد على احتمال حدوث هجوم عنيف، من جانب دول أخرى على الولايات المتحدة، ومواطنيها، ومصالحها في الخارج.

وهذا المعيار لقياس العنف، لا يتيح فرصة للتهديدات، التي نشترك فيها مع دول أخرى، حتى لو كانت تهديدات عنف من جانب جهات ليست دولاً مثل الإرهابيين، لا تعتبر مشاكل للأمن القومي. وبدون وجود إطار يحتوى مقاييس العنف، فإن التهديدات المشتركة مع دول أخرى، لا يمكن اعتبارها مشاكل أمن قومي. وعلى العكس من ذلك فإن التهديدات الخطيرة التي لا تنشأ عن القوة العسكرية، أو عن تصرفات دول أخرى، يمكن اعتبارها مشاكل أمنية، وعلى سبيل المثال فإن إستراتيجيات الأمن القومي التي تمارسها السلطة التنفيذية، قد تم توصيف هويتها بشكل متزايد منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، بوصف كثير من المشكلات المشتركة مع دول أخرى كضحايا أمن قومي.

إن استكشاف الفجوة بين الأطر التقليدية للأمن القومي وبين التفكير الجديد بشأن الأمن القومي يمثل حقل ألغام وورطة كبيرة، وإن حقل الألغام هذا يتواجد لأن الانتقال من المفاهيم التقليدية للأمن القومي للولايات المتحدة إلى تقييم التهديدات المشتركة مع دول أخرى، مازال يمثل مسألة جدلية مختلفاً عليها، ومثيرة للشكوك أو للعداء، وإن إدماج تهديدات الإرهاب المشتركة مع دول أخرى في معايير العنف قد زاد من صعوبة الإدعاء بأن التهديدات المشتركة، مثل الأمراض المعدية، أو ندرة الموارد، هي مشاكل أمنية، أما الورطة فقد نتجت عن تشتت المواقف غير التقليدية، في التعامل مع الأمن القومي، وتحولها إلى مواقف متعددة ليس من السهل التوفيق بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن المفاهيم الواسعة للأمن القومي عادة ما تشمل في تقديم مقاييس تقود نحو تحديد ما إذا كانت تهديدات مشتركة مع دول أخرى تمثل تهديداً للأمن القومي وتحدياً للسياسة الخارجية للدولة.

إن التحديات التي جاءت من حقل الألغام ومن الورطة تتطلب دراسة حاسمة لما تقوم سياسات الأمن القومي بحمايته.

وكان تعريف جورج كينان للأمن القومي بوصفه القدرة المستمرة للدولة، في متابعة تطوير حياتها الداخلية، بدون تدخل خطير، أو تهديد بالتدخل من قوى أجنبية، هذا التعريف قد أصبح نقطة البداية في مداولات حول معنى الأمن القومي. وعموما فإن كل من التهديدات المشتركة مع دول أخرى، وكذلك العولة، قد دفعت مجموعة العمل لتوسيع قائمة مصادر التدخل الخطير في الحياة الداخلية، بعيدا عن الدول المنافسة كمصادر تهديد.

إن سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة تعمل من أجل ضمان الصالح العام بشكل رئيسي، وهذا هو لب العقد الاجتماعي بين الشعب وحكومته: بما في ذلك الرخاء الاقتصادي، واستمرارية الحكم، وثبات القيم، والقدرة العسكرية، ورفاهية السكان، وسلامة أراضي الدولة. ويعتبر المناخ الذي يؤثر على إنتاج هذه الأساسيات التي تمثل الصالح العام مسألة حاسمة. ويجب على الولايات المتحدة أن تفهم إلى أي مدى يختلف إطار مكونات الصالح العام في القرن الحادي والعشرين، عنه في فترة الحرب الباردة. فلقد أفسحت ديناميكية السياسات الدولية لفترة الحرب الباردة، المجال إلى شبكة فوضى العولة.

وليس من المحتمل في القرن الحادي والعشرين، أن تواجه الولايات المتحدة تهديدا لوجودها من دولة أخرى، بنفس الطريقة التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة تواجه تهديدا تدميريا في صورة إرهاب نووي وفوق ذلك فإن شبكة الإرهاب، تعرض كل جانب من جوانب عمل الولايات المتحدة داخليا وخارجيا، للتأثر بالتهديدات المشتركة مع دول أخرى. وهذا يخلق احتمال حدوث تهديدات خارجية خطيرة، تسبب أضرارا مباشرة وغير مباشرة، للصالح العام يقع في قلب سياسة الأمن القومي.

وحتى يمكن تحديد أي من التهديدات المشتركة مع الآخرين يمكن احتواؤه، بما في ذلك احتمال أن تحدث أضرار غير عادية للولايات المتحدة، فإنه يجب على صناع السياسة، أن يضعوا في اعتبارهم، عناصر مثل مدى التأثير المادي والتفسي المباشر لهذا التهديد،

وسرعته وقدرته على الحركة، واستمرارية التهديد وأثره، وكفاءة وقدرة وسائل الرد عليه، وأن تطبيق هذه المعايير على المدى الواسع للتهديدات المشتركة مع الآخرين، يمثل فى عالم اليوم الإرهاب التقليدى العالمى، والإرهاب المجهز بأسلحة دمار شامل، خاصة النووية والبيولوجية والأمراض المعدية شديدة الخطورة، واعتماد الولايات المتحدة على البترول، كل ذلك يتطلب اهتماما بالغاً من الأمن القومى للولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين.

وحتى فى حالة تحديد هذه القائمة من التهديدات الأساسية فإن الولايات المتحدة، يجب أن تعترف، بأن طبيعة شبكة الفوضى، وتعقيد التهديدات المشتركة مع الآخرين، يعنى أن انتشار هذه التهديدات يعتبر مسألة جوهرية، تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين السياسة الخارجية والأمن القومى. وفى النهاية فإن التهديدات التى تشكلها مصادر التهديد المشتركة مع دول أخرى، تظهر الحاجة لاهتمام على أعلى مستوى بعدم ملاعبة الإجراءات الحالية داخل الدولة، أو بالمشاركة مع دول أخرى، فى التصدى لهذه القضايا، وإقامة مؤسسة متعددة الأدوار داخل الولايات المتحدة وداخل دول أخرى، وفى النظام الدولى بشكل عام.

مجموعة العمل حول الاقتصاد والأمن القومي : برئاسة آدم بوسين ودانييل تارولو

ملخص إجرائي :

إن دمج سياسات الاقتصاد والأمن القومي يعتبر مهما جدا لمصالح الولايات المتحدة، لثلاثة أسباب : السبب الأول أن التوجهات الاقتصادية والديموغرافية تحول بشكل تدريجي، ولكن مطرد الوزن الجيوبوليتيكي للقوة، في اتجاه آسيا وبعيدا عن أوروبا، وأن الولايات المتحدة يجب أن تستعد للتأثيرات الأمنية لهذا التحول.

السبب الثاني العلاقات الاقتصادية بين الدول تحدد بشكل متزايد نفعة وعمق هذه العلاقة.

السبب الثالث أن كلا من القدرة العسكرية للدولة ورفاهية مواطنيها تعتمد على الاداء الاقتصادي للدولة. وبالرغم من الأسباب التي تفرض هذا الدمج للسياسات، فإن صناع السياسة في الولايات المتحدة، قد وجدوا صعوبة في تحقيق ذلك سواء من ناحية المفهوم النظري أو التطبيق العملي. وحتى الآن فإن النجاح أو الفشل لكل من هذين المجالين، من مجالات السياسة، يعزز بسهولة ويدفع إلى الأمام، التطورات في كل منهما. ويعتبر الدور القيادي الأمريكي، والنظام الاقتصادي الدولي، ومعالجة مسألة الصعود الاقتصادي للصين، والتكيف مع تحول القوة من أوروبا إلى آسيا، مسائل أساسية لتحقيق أهداف أمريكا، في كل من الاقتصاد والأمن القومي، ومستكون للولايات المتحدة قدرة أكبر على تحقيق هذه الأهداف، لو تم فهم الارتباط بين الاقتصاد والأمن القومي.

الفكر الحالى بشأن الاقتصاد والأمن القومى

تحتوى الحكمة التقليدية بخصوص السياسة الاقتصادية والأمن القومى، افتراضات مشروعة وتصورات مهمة، صحيح أن الحكمة التقليدية تعترف بأن العولة تزيد من قدرات الولايات المتحدة، ومن تعرضها للتهديدات فى نفس الوقت، وتعترف بأن قدرة الولايات المتحدة على التحكم فى انتقال التكنولوجيا، هى قدرة محدودة للغاية، وتعترف أيضا بأن أخطاء السياسة الاقتصادية فى الداخل والخارج، يمكن أن تقوض بسرعة الأمن الأمريكى.

وفى نفس الوقت مازالت هناك تصورات خاطئة ومنتشرة بين صناعات السياسة الأمريكين، ترى أن النمو السريع والتسبب للاقتصاد فى دول أخرى يهدد الولايات المتحدة. وأن عملية النمو الاقتصادى المتدرجة فى الخارج تعزز من الأمن الأمريكى. وأن العولة تجعل الاقتصاد الأمريكى معرضا بشكل كبير للتأثر بسياسات دول أخرى، وأن العولة تزيد من فاعلية العقوبات الاقتصادية، والرقابة على الصادرات وأن القدرات الاقتصادية للدول تتغير بسرعة، وأن كل هذه الافتراضات خاطئة.

تحديات رئيسية :

تواجه الولايات المتحدة خمسة تحديات رئيسية، متعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية. الأول أن الولايات المتحدة تحتاج دمج السياسة الاقتصادية، وسياسية الأمن القومى من الناحية الإستراتيجية. وبالرغم من أن نهاية الحرب الباردة قد زادت من أهمية السياسة الاقتصادية الدولية كوسيلة من إدارة الدولة، فإن الولايات المتحدة ليس لها اليوم وضع اقتصادى مسيطر، تستطيع منه تحقيق أهداف سياستها الخارجية، مثل الوضع الذى كانت تتمتع به فى الفترة التى أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية. وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة تواجه نظاما اقتصاديا مضطربا، مع ظهور مجموعة من الأعباء مثل الإرهاب. ومع القيود التى تقع على الأدوات الاقتصادية، فى الوقت الذى يزداد فيه الطلب

على هذه الأدوات، يكون من الأمور الجوهرية بالنسبة للحكومة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات الأمن القومي.

الثانى : يتبغى على الولايات المتحدة أن تجرى هذا الدمج فى إطار مناخ اقتصادى متعدد الأطراف، مع مجموعة من الخصائص المبتكرة. فإن ظهور نظام اقتصادى متعدد الأطراف، يميزه إدخال دول على مستويات مختلفة من التنمية، وكذلك ما يحدث فى صعود آسيا، يضع الولايات المتحدة، وبشكل سريع، فوق أرض متغيرة. وفى مثل هذه البيئة، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تضيف منافع لسياسة الأمن القومى مستمدة من سياسة اقتصادية ناجحة. والعكس صحيح، فإن الاقتصاديات متعددة الأطراف، تدعو لتركيز أكبر على الدبلوماسية، ولتخصيص أكبر للموارد لإدارة هذه العلاقة الاقتصادية المعقدة.

الثالث : بالنسبة للمجال الاقتصادى وكذلك لمجال الأمن فإن بروز الصين، سيكون أهم تحد للسياسة الخارجية الأمريكية فى العقود القادمة، فإن الولايات المتحدة لم تكن لها من قبل خبرة إدارة علاقة مع دولة يحتمل أن تمثل بالنسبة لها منافسا اقتصاديا وعسكريا رئيسيا، كما أن بروز الصين ينشأ عنه نوعية من المنازعات تختلف عن تلك التى واجهتها الولايات المتحدة فى علاقات اقتصادية مختلفة، وعلى سبيل المثال فإن كثيرا من أسباب القلق الناشئة، عن بروز الصين، مثل الضغوط على طلب الوظائف وأجور العمالة قليلة المهارة، وزيادة التنافس على امدادات الطاقة، كل هذه تقع خارج صلاحيات المؤسسات القائمة، ويمكن أيضا أن تنشأ مشاكل لو حدث ركود فى أداء الصين الاقتصادى، بل إن أى ركود معتدل يمكن أن يجعل الحكومة الصينية أقل رغبة فى تحديد معدل مناسب لسعر الفائدة، واتخاذ سياسات لتقليل نفوذ الجيش الصينى على السياسات الصينية.

الرابع : إن الدور القيادى الاقتصادى الدولى للولايات المتحدة، قد بدأ يتضاءل تدريجيا طوال ربع القرن الأخير، وهذا التضائل كان له تأثيران ضاران على الوضع الدولى العام لأمريكا :

١ - خفض التأثيرات الإيجابية الناتجة عن الدور القيادى الاقتصادى الأمريكى على النفوذ السياسى للولايات المتحدة.

٢ - إن دولا أخرى قد اكتسبت فرصا وحوافز ملء الفراغ القيادي، بالقيام بمبادرات إقليمية أو محلية، أو تقديم نفسها كنموذج مناسب، في مواجهة السياسات الأمريكية، وفي النهاية فإن التحول البطيء والمطرد في النفوذ الاقتصادي من أوروبا إلى آسيا، سيجعل الولايات المتحدة تواجه أحد موقفين في ربيع القرن القادم :

الخامس : أنه ربما لن تكون هناك قوة اقتصادية أخرى يمكن للولايات المتحدة أن تتعاون معها لمتابعة تنفيذ أجندة اقتصادية عالمية إيجابية، أو حتى المحافظة على الإطار الدولي الحالي متعدد الأطراف أو - ربما توجد قوة اقتصادية سواء الصين بمفردها أو الصين التي تقود كتلة إقليمية آسيوية، تتكامل مع بعضها ويدون أن تكون لديها دوافع المشاركة مع الولايات المتحدة.

إعادة صياغة صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تكامل أكبر

إن مواجهة هذه التحديات تفرض على الولايات المتحدة دمج صناعة السياسة الاقتصادية، وسياسة الأمن القومي، على أسس دائمة. وسوف تؤدي إلى الاعتراف بأن المصالح الاقتصادية تمثل مصالح أمن قومي مهمة، والتكامل في إدارة الأشخاص والوكالات المسؤولة عن القرارات السياسية، وليس الفصل بينها وإجراء عملية تقييم منظم للاقتصاد والتكاليف المرتبطة بالإجراءات المقترحة للسياسة الخارجية. ومثل هذا الالتزام مطلوب من صناعة السياسة الخارجية بأكثر مما هو مطلوب من أى أجهزة مرتبطة بالسياسة الخارجية. كما يجب على الولايات المتحدة أن تمارس دورا قياديا أكبر، فى النظام الاقتصادى متعدد الأطراف، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه عملها داخل مؤسساتها.

ومن الناحية الاستراتيجية ينبغى أن تعمل الولايات المتحدة على صياغة سياسات تعتمد على مبادئ تحقق تنمية، ونمو اقتصاديا مستمرا فى الأسواق الأخرى الصاعدة فى آسيا، وخصوصا فى الهند وفيتنام. وهذا هو مفتاح إدارة الصراع على النفوذ السياسى للصين. وفى نفس الوقت فإن العلاقة الاقتصادية مع الدول الأوروبية التى تعانى تراجعا نسبيا، يجب إدارتها بالشكل الذى يحافظ على العلاقة التبادلية التى تقوم أساسا على التعاون، وليس الاتجاه نحو التنافس، وإلا فإن الصين ستجد أمامها فرصة للعب بالعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ليكون كل منهما ضد الآخر فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية.

كما أن العلاقة الأمريكية مع الدول النامية الأخرى حول العالم، ومع الدول الفاشلة أو المحتلة، بصفة خاصة ينبغى أن تتضمن مكونات اقتصادية إيجابية. وحتى لا تظهر على الأقل الانقسامات التى تتكرر، والتى تجعل الصين والاتحاد الأوروبى أو حتى مصدرى البترول المعادين للولايات المتحدة، مثل حكومتى إيران وفنزويلا، فى الوقت الحالى، هم

الذين يعملون من أجل صالح الآخرين، بينما الولايات المتحدة هي على النقيض منهم.

إن المطلوب هو أكثر من النمو الاقتصادي المناسب للمحافظة على القدرة طويلة الأجل للتمتع بالقيادة الاقتصادية والتكنولوجية، وأيضاً بالموارد الكافية لصيانة مصالح الأمن القومي الأمريكي، وينبغي على الولايات المتحدة في الداخل تصحيح سياساتها المالية غير المسئولة، وتخصيص مقدار كاف من مواردنا العامة المحدودة لتوفير أمن اقتصادي مناسب للعمال الأمريكيين، لتأكيد حدوث تكامل اقتصادي عالمي وسياسي عادل، وتخفيف القيود التي فرضت بعد الحادي عشر من سبتمبر على الزوار الأجانب، خاصة الطلاب الذين يدرسون في المجالات التقنية، واستحداث أساليب جديدة بدلا من الممارسات التي تقدمت في التعليم والتدريب والأبحاث والتنمية.

مجموعة العمل حول التنمية وإعادة البناء برئاسة فريدريك باترون ومايكل فرومان

ملخص إجرائى :

عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ظهر فى الولايات المتحدة توافق قوى ولكنه ليس عليه إجماع من الحزبين، يقول إن الدول الضعيفة والمجتمعات التى تمزقها الحروب، يمكن أن تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومى الأمريكى، ولذلك فإن الرد على هذه المشكلة يأتى من وضع إعادة البناء والتنمية فى مركزية السياسة الأمريكية. وتمثل التحديات العديدة لجهود إعادة البناء الجارية فى العراق، وأفغانستان، أهمية تطبيق الدروس المستخلصة من هذه التجارب، لإعادة صياغة سياسات الولايات المتحدة بالنسبة لإعادة البناء والتنمية التى سوف تكسب أصدقاء جددا للولايات المتحدة، وتدعم قدرة أمريكا، والتأثير على الأحداث فى الخارج.

ويجب على الولايات المتحدة أن تعترف بتقديم المساعدة لما يساعد الأمن القومى، فإن الفقر يزيد احتمالات الحرب الأهلية، وإنهيار الدولة، وقيام الحكم الاستبدادى، وكوارث البيئة، والأمراض الوبائية. وكلها يمكن أن تهدد الأمن الأمريكى، وإن الارتباط بين تحديات إعادة التعمير والتنمية وبين الأمن القومى يعتبر منطقيا .

إن إعادة التعمير والتنمية هى أداة أساسية لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على القيادة فى العالم. ذلك أن قدراتها على التخفيف من هذه التهديدات التى تتبع من الفقر ومن الدول الفاشلة، وتحقيق الرفاهية، ومواجهة العداء للولايات المتحدة، يجعلها عناصر حيوية للأمن القومى للولايات المتحدة. وإذا تمت ممارسة هذه المبادرات بشكل فعال فإنها تكون سببا فى منع الأزمات.

إن الولايات المتحدة بمواردها الهائلة وقدراتها العسكرية التى لا مثيل لها، وقيمها الديمقراطية، عليها مسئولية فريدة فى قيادة مبادرات التنمية وإعادة البناء. وإن التصدى

للمشكلات العديدة التى تظهر، يحتاج إلى قوة مؤسسية ومالية وقدرات بشرية، لا تستطيع دول كثيرة توفيرها بدون مشاركة الولايات المتحدة.

تحديد الأولويات :

يجب أن تركز الولايات المتحدة فى مشاركتها فى التنمية على مراعاة البناء على حالات تعتبر حيوية للمصالح الوطنية الأمريكية، ويجب تقييمها على أساس ما هو ضرورى للنجاح. ولقد كان من الأمور المتكررة من قبل أن تكون ممارسة التنمية وإعادة البناء على أساس كل حالة على حدة، وعلى أساس رد الفعل وبشكل أيديولوجى، وكل هذا كان يحد من تأثيره.

إن السلوك الاستراتيجى يجب أن يتحرك بدافع من مبدأين : ضرورة أن تشارك الولايات المتحدة فى أماكن قليلة، والعمل على مشكلات قليلة. ولكن بكثافة وكفاءة أكبر. ويجب أن تركز مواردها فى الأماكن التى تمثل تهديدات رئيسية للأمن الأمريكى. وتوفير فرص تضمن النجاح أو تمثل سلوكيات أخلاقية فى العمل، تتفق مع القيم الأمريكية. وأن تركز الولايات المتحدة فى هذه الأماكن على دعم حكم القانون والحرية الشخصية، والحكم الديمقراطى، وتوسيع فرص التعليم للنساء والشباب، وبناء الطاقات الصحية العامة لمواجهة الأمراض والكوارث وأن يصاحب هذا التركيز تصعيد الجهود لقياس التأثير الذى أحدثته المبادرات الأمريكية، بحيث يخصص الدولار وحده للبرامج التى تحقق نتائج.

ويجب أن تزيد الولايات المتحدة من جهودها ومواردها مفضلة المناطق التى تشارك فى هذه الجهود. وأن تقوى الأطراف المحلية التى تشاركها هذا الدور. وأن ينظر صناع السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام وفى كل حالة للنتائج المحتملة لتصرفها وحدها منفردة، أو تصرفها فى إطار متعدد الأطراف، مع شركاء لديهم موارد وخبرة قيمة، مثل الاتحاد الأوروبى واليابان والأمم المتحدة.

زيادة الفاعلية :

تستطيع الولايات المتحدة زيادة فاعلية جهودها للتنمية وإعادة البناء، بإنشاء تكامل

أكبر بين الجهات العسكرية والمدنية، وكذلك بين مختلف الوكالات الحكومية. وتحتاج التحديات متعددة الأبعاد ردودا تكاملية، وعلى الحكومة أن تنشئ منصب مستشار ثان للأمن القومي، مهمته التنمية وإعادة البناء، وذلك لتحسين التعاون، وإيجاد خطوط واضحة للسلطات المسؤولة. وأن منصب مستشار إعادة البناء والتنمية سوف يزداد تطوراً وسيطلب اهتماماً بالفا وتقرغاً تاماً على أعلى مستوى.

وينبغى على الولايات المتحدة أن تخصص موارد مالية تعطى صناع السياسة المرونة لتحويل الاعتمادات المالية بسرعة من برنامج لآخر.

ويجب أن تستخدم الحكومة بعضاً من هذه الاعتمادات لإيجاد فرق متكاملة ومتقلة من الأشخاص المدربين جيداً، عسكريين ومدنيين. بمن فيهم ضباط شرطة ورجال شرطة وقضاة ومحامون وحراس سجون وشخصيات مهمتها التنظيم فى المجتمع.

حشد التأييد العام :

إن تخصيص موارد كبيرة لإبراز النجاح سيزيد من تأييد الرأى العام الأمريكى لخطط التنمية وإعادة البناء. ويجب على الحكومة من أجل إنشاء مؤسسة داخلية دائمة أن تحدد بوضوح أهمية إعادة البناء والتنمية لمصالح الأمن القومى الأمريكى، وتطوير الأهداف والاستراتيجيات، التى تجعل المشاركة الأمريكية أكثر تأثيراً وتركيزاً، وتحسين الإدارة الحكومية والتنسيق والاستعداد المالى وإبلاغ الشعب الأمريكى بالنتائج الإيجابية لجهود التنمية وإعادة البناء.

مجموعة العمل حول المواقف المضادة للأمريكا

برئاسة : تود ليندبيرج وسوزان نوسل

ملخص إجرائي :

تظهر استطلاعات الرأي العام أن الشعور المضاد Anti - Americanism قد تصاعد بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة في معظم دول العالم. وعلى الأخص ما ظهر من أن النظرة السلبية للولايات المتحدة في الدول الغربية تنتشر بدرجة شديدة بين الشباب. وبينما عملت سياسات الرئيس بوش على إطلاق مواقف سلبية، فإن مشكلة صورة أمريكا، أصبحت أضخم بشكل متزايد من حكومة بوش.

وتحت عنوان المعاداة لأمريكا، توجد نوعيات مختلفة من الدوافع، والمواقف، والانتقادات المتنوعة للولايات المتحدة. وحسب وصف روبرت كيوشين وبيتر كانتزينسين، فإن هذه الأشكال من المعاداة للولايات المتحدة تتضمن : معاداة ليبرالية للولايات المتحدة، ما نتج من إحباط واستياء من فشل أمريكا في التصرف وفق قيمها التي تتادى بها، معاداة للأمريكيين من منطلق السيادة الوطنية، معاداة للأمريكيين من منطلق التطرف، انعكاسات المعارضة لتعدي القوة العظمى على السيادة الوطنية، والتي تنظر كل منها إلى كل شكل من أشكال التفوق الأمريكي، باعتباره شيئاً خبيثاً، ثقافة النخبة في معاداة الأمريكيين، والتي تعتبر الأمريكيين والثقافة الأمريكية غباء وفضاظة، والمعاداة لأمريكا كتراث تتصل جنوره بالاستياء من أخطاء تاريخية. وهذه النوعيات المختلفة من مشاعر المعاداة لأمريكا تتداخل في بعضها، لتظهر هذه المواقف تجاه الولايات المتحدة بين أبناء أي شعب.

تأثيرات المعاداة لأمريكا :

تمثل عدة تأثيرات محتملة للمعاداة لأمريكا قلقاً بالغاً :

١ - المعاداة لأمريكا يمكن أن تغذي الإرهاب والعنف تجاه الولايات المتحدة.

٢ - المعادة لأمریکا يمكن أن تضر بالمصالح التجارية الأمريكية فى الخارج.

٣ - المعادة لأمریکا يمكن أن تضر بالمصالح السياسية للولايات المتحدة، بأن تزيد من صعوبة حشد التأييد لأهداف محددة للسياسة الأمريكية.

إن المعادة لأمریکا يمكن أن تشعل العنف بتشجيع تجنيد إرهابيين، وجعل بعض الناس أكثر استعدادا لإيواء ومساعدة الإرهابيين، وتقويض التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب. والدليل على ذلك من الشرق الأوسط، تبدو المعادة لأمریکا وهى تلعب دورا مهما فى تجنيد بعض المشاركين فى حركات العنف الإرهابى، وفى اختيار آخرين للنشاط الإرهابى. وليس واضحا أن المعادة لأمریکا قد قضت على الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب، لأن دولا كثيرة تجمعها المصلحة فى مكافحة الإرهاب.

وقد جرت مناقشات واسعة حول ما إذا كانت المعادة لأمریکا قد أثرت بشكل كبير على المصالح الاقتصادية الأمريكية. ويشعر بعض المديرين التنفيذيين للمؤسسات التجارية بالقلق البالغ. تجاه الأثر الاقتصادى للمعادة لأمریکا. وبينما لم يظهر دليل متاح على حدوث نتائج سلبية ضخمة للمعادة لأمریکا، فإن هناك مؤشرات على أن تصورات الشركات الأمريكية قد تأثرت بالمواقف تجاه الولايات المتحدة. وطبقا لذلك هناك احتمال أن التمسك بمثل هذه التصورات السلبية، لا يجعلنا نستبعد أنه سوف يقوض النفوذ الاقتصادى الأمريكى.

وبالمثل تظهر الأدلة أن المعادة لأمریکا تضع النفوذ الأمريكى فى صورة مشوشة. فمن الصعوبة عزل الأثر السياسى للمعادة لأمریکا عن باقى الآثار، وهو ما يعكس حقيقة أن السياسات الخارجية لدول أخرى تحددها عوامل متعددة. فإن القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، تعنى أن دولا أخرى قد تميل إلى التعاون مع واشنطن رغم مواقف العداء لأمریکا فى هذه الدول. وبالرغم من ذلك هناك ما يشير إلى أن العداء لأمریکا يثبط همة صناع السياسة الأمريكية، بما يجعل الولايات المتحدة تتراجع بدلا من المجازفة بمواقف تسبب رفضا محتملا.

وفى بعض أجزاء العالم الإسلامى بصفة خاصة، فإن انتشار الحديث عن المعادة لأمریکا يساعد على إشعال ثقافة معادة التحديث، لأن كثيرا من نماذج التحديث مرتبطة

بالولايات المتحدة. كما أن المعاداة لأمريكا قد أدت أيضا إلى مناخ نجحت فيه قوى أخرى، لا ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة، في توسيع نفوذها السياسى والاقتصادى حول العالم. وعلى ذلك يمكن للمعاداة لأمريكا أن تتداخل فى مجال تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

الرد على المعاداة لأمريكا :

إن مكافحة المعاداة لأمريكا تعتبر حيوية لوقف استمرار تجنيد إرهابيين، وحماية الاقتصاد الأمريكى، وزيادة التفوذ السياسى والدبلوماسى للولايات المتحدة. ولما كانت المعاداة لأمريكا تسهم فى خلق هذه المشاكل، فإن هناك حاجة عاجلة لاتخاذ خطوات للرد عليها. وبينما تمت صياغة مقترحات جيدة حول إجراءات الدبلوماسية العامة، تمت كتابتها وتوزيعها، فإن حكومة بوش لم تكن قادرة على أن يكون لها تحرك ماثبر وفعال لتنفيذ هذه الأفكار، وإظهار نتائج لها.

ومن الأمور المهمة أن يكلف شخص مسئول يتمتع بسلطات ويموارد كافية، بالمسئولية الواضحة عن صياغة استراتيجيات للرد على المعاداة لأمريكا. وينبغى أن يقود هذا المسئول جهدا حكوميا واسعا لخلق عملية تكاملية للدبلوماسية العامة، بتوفير التدريب فى مجالات الاتصالات، والثقافة، والدبلوماسية العامة، لكل شخص يخدم الولايات المتحدة فى الخارج. وهذا الجهد لا يمكن أن يكون محصورا. فى أعداد كوادر الدبلوماسية العامة، بدون تمتعهم بنفوذ سياسى مباشر. ولابد من دعم هذا الجهد بإنشاء جولات استماع منتظمة، يمكن فيها لممثلى جميع الوزارات الرئيسية مقابلة نظرائهم فى الخارج، وأيضا المنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين، والطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحول الولايات المتحدة جهودها للدبلوماسية العامة من اسلوب العلاقات العامة إلى أسلوب المبيعات. فبينما تتضمن العلاقات العامة استراتيجيات الاتصالات عبر طريق واحد، فإن أسلوب المبيعات يتطلب، بل يحتاج إلى تفهم ما الذى يحفز متلقى الرسالة لأن «يشترى» أو يمنع المتلقى من قبول أو احتضان الأفكار التى تعرض عليه. ويمكن للولايات المتحدة أن تحسن تفهمها للشعوب الأجنبية، وفعالية مبيعاتها

بلقاءات وجهها لوجه، مع المجتمعات في الخارج، وجذب المزيد من الأمريكيين المسلمين للمشاركة في جهود الدبلوماسية العامة، وتقييم جهود الدبلوماسيين والعسكريين. بناء على سجل عملهم الدبلوماسي، والتوسع في تعليمهم اللغة العربية، وغيرها من اللغات الاستراتيجية. وتقديم منح دراسية لتشجيع الشباب الأمريكيين على الدراسة في الشرق الأوسط.

مجموعة العمل على تقييم التهديد النسبي برئاسة كريستوفر شايبا وهارولد فيفرسون وديفيد فيكتور.

ملخص اجرائي :

تواجه الولايات المتحدة ثلاثة أنماط من التهديدات :

- ١ - تلك التي تواجه فيها هوية عميل للعدو . مثل حكومة أو جماعة إرهابية .
- ٢ - تلك التي تحدث تلقائيا ، أو بدافع من سلوك إنساني ، لكن دون وازع من نية عداوية ، مثل تغير المناخ ، أو حرب نووية عارضة ، أو ظهور أمراض .
- ٤ - تلك التي تنتج عن كوارث طبيعية مثل الزلازل أو سقوط نيزك .

التقييم العملي للتهديد :

ركزت معظم تقييمات التهديد ، على التهديدات من الطبقة الأولى - تلك الناتجة عن عدو متريص . وهذه التقييمات اتجهت إلى التركيز الشديد على قدرات العدو بدون توجيه اهتمام متصل لدوافعه ونياته . وبدلا من ذلك يربط تقييم التهديد بين ثلاثة مبادئ تحليلية : قدرات العدو ، نيات العدو ، الأهداف الأمريكية المعرضة للتهديد . وذلك لتوفير صورة كاملة لمصادر ونتائج الأفعال ، التي تهدد المصالح الأمريكية . مثل هذا التقييم يمكن أن يستخدم بفعالية لوضع أولويات ميزانيات واستراتيجية الأمن القومي .

وعلى الجانب العملي ، فإن الحوافز البيروقراطية والتجارية ، لها تأثير قوى على التهديدات التي تعتبر خطيرة للولايات المتحدة . وتتضمن حوافز الوكالات الحكومية والقطاع الخاص ، تعظيم صورة تهديدات معينة والتفاضى عن غيرها .

وهناك عوامل أخرى تؤثر كذلك على رد الحكومات على تقييم التهديدات . وأحيانا تتفاضى الحكومات عن التهديدات ، التي تتضمن احتمالات ضئيلة لحدوثها ، حتى عندما تكون العواقب كارثية ، والتهديدات التي يستبعد تصور حدوثها ، مثل احتمالات حدوث ما وقع في الحادى عشر من سبتمبر ، وذلك قبل وقوعه ، باستخدام طائرات ركاب كقنابل .

ويمكن لتقييم التهديدات أن نتصور نتائج غير محددة الهوية وغير مرغوب فيها. وهذا الاحتمال يحدده التقييم البيولوجي الجارى حاليا فى الولايات المتحدة.

والنتائج التى تنشأ عن عدو حقيقى، إلى ظهور عدد كبير من العملاء فى الداخل، لديهم معرفة كيفية صناعة الجرائم، إلى خطر سباق تسلح مع دول أخرى لديها شكوك تجاه الولايات المتحدة.

ويتطلب العدد المتزايد من تهديدات الأمن القومى، اشتراك القطاع الخاص، خاصة فى مجال الأمن الداخلى، ولهذا ثلاثة عناصر عاجلة.

الأول : المعلومات والقدرات المطلوبة لفهم التهديدات والرد عليها، والتى لا توجد ضرورة لتكلفت بها الحكومة.

والثانى : وسائل التعامل مع التهديدات تتضمن عادة نفقات عالية، قد يحجم القطاع الخاص عن تحملها.

والثالث : إن وسائل تحليل التهديدات ومدى النجاح فيها، يميل إلى التفرقة بين المجالات العامة والخاصة. ومن أجل تقوية تعاون المجالين العام والخاص، فى تقييم التهديدات، يجب على الحكومة أن توفر صلاحيات أمنية لشخصيات مسئولة فى القطاع الخاص، وتخفف من إجراءات حرية تداول المعلومات والثقة فى الآخرين، وإنشاء قنوات اتصال سريعة بين المؤسسات الخاصة، والوكالات الأمنية الحكومية.

تحسين أساليب التقييم :

يتطلب التقييم المناسب لكثير من التهديدات الجديدة، مشاركة خبراء فى التدريب والتنظيم، من خارج الممارسات التقليدية لتقييم التهديدات. ومن أجل اختيار هذه الخبرة (المعرفة) تحتاج الولايات المتحدة، آلية تتميز بالكفاءة، لدفع التعاون عبر الوكالات الحكومية، والمشاركة من خارج الحكومة. مع المؤسسات العلمية والتجارية. وبإجراء استعراض للأمن القومى كل أربع سنوات، تشارك فيه كل الوكالات العاملة فى الأمن القومى، وبوضع تخطيط استراتيجى وتقييمى، فإن الحكومة يمكن أن تتخذ خطوة مهمة نحو التغلب على التقييمات البيروقراطية التقليدية. وفى نفس الوقت يمكن أن تشرك العلماء من خارج الحكومة بشكل أكثر فعالية، من خلال مؤسسات مثل الأكاديمية القومية للعلوم.

إن الخبرة التحليلية كانت قد برزت عقب مشروع الرئيس ايزنهاور الشمسي Solarium والذي يكلف فرقاً من الخبراء، بالعمل من أجل استراتيجيات بديلة للأمن القومي، يمكن أن تضمن مراعاة التقييم وجهات النظر المتنافسة، ويجب أن يقوم التقييم على الاستخدام الكامل لأساليب علم الاجتماع، ويجب أن يشمل تقييم الثقة في الوصول إلى النتائج.

مجموعة العمل حول السياسة الخارجية والبنية التحتية والمؤسسات الدولية برئاسة جوزيف ناى وآن مازى سلوتر

ملخص إجرائى :

تواجه الولايات المتحدة سلسلة متنوعة من التهديدات المتنقلة والناشئة من دول، تشمل الإرهاب التقليدى، والكوارثى، والأمراض الفتاكة، وانهيارا ماليا عالميا، وصعود الصين، والاعتماد على حقنة من الدول للحصول على البترول. وهذه التهديدات بالرغم من أنها تختلف عن بعضها من حيث الأصل، فإنها حاليا تمثل تحديات للبنية التحتية للأمن القومى، وهى تتطلب إيجاد مؤسسات للأمن القومى، يمكنها : توفير، وتكامل، وتحليل كميات هائلة من المعلومات، وابتداع معرفة جديدة توفر لمن يطلبها، والعمل بشكل فعال مع الغير، ومع الوكالات المختصة، والتواءم المستمر مع الظروف المتغيرة، ونشر واستخدام القوة المادية والقوة الناعمة، والتعامل مع الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية بشكل منتظم، والمشاركة الناجحة مع القطاع الخاص والجهات التى لا تعمل من أجل الربح. ومن أجل تحقيق هذه القدرات، يجب على الولايات المتحدة تطوير المؤسسات الحكومية القائمة، وبناء قدرة أكبر داخل وخارج الحكومة.

تنظيم الحكومة من أجل عصر المعلومات :

إن التجميع والإنتاج والتحليل والتوزيع الفعال للمعلومات، هو أمر أساسى لنجاح أى استراتيجية أمن قومى. ويجب أن تستخدم الولايات المتحدة المعلومات بفعالية أكبر فى كافة قطاعات صناعة وتنفيذ القرار، من التخطيط إلى المتابعة، والتقييم.

وأول تحد فى مجال مواجهة التهديدات، هو تفهم ما نعلمه. وتحتاج الولايات المتحدة إلى شبكة تجعل المعلومات متاحة للذين يحتاجونها، عندما يحتاجون إليها. وإن النموذج الأمثل للتعاون عبر الوكالات، هو مجموعة عمل تضم الوكالات فى إطار واحد، والتى أنشئت لمواجهة مشكلات محددة. واليوم فإن الحاجة قائمة لشبكات مستمرة فى العمل،

ولاقتسام المعلومات، والتعاون بين الأفراد الذين يعملون حول نفس المشاكل فى القطاعات المختلفة للحكومة.

التحدى الثانى هو إنتاج معرفة جديدة فعالة، وعلى كفاءة عند الطلب. ويجب على الشبكات الحكومية أن تفعل ما هو أكثر من نشر المعلومات. بل يجب أن تنتج المعرفة بالسماح للمشاركين بالعمل معا فى حل المشاكل المشتركة.

وعلى الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية، استخدام أدوات الجيل الثانى من إدارة المعرفة، والتي كان القطاع الخاص قد طورها، وهذه الأدوات تركز على إنتاج المعرفة ودمج التكنولوجيا الجديدة، وتجديد تقنيات التعلم الجماعى. وتستطيع الحكومة أن تعالج هذا الموضوع، ليس بتمكين الأفراد بالبحث عما يعرفه الآخرون، بل بتزويدهم بالتكنولوجيا والخبرة العملية للحل المشترك للمشاكل.

المشاركة مع الحكومة :

تحتاج الولايات المتحدة إلى قدرات أكبر فى التنسيق بين الوكالات، للتركيز على حل المشاكل لتمكين المسؤولين العموميين، من العمل فى وقت واحد، مع نظرائهم الأجانب. وتحتاج المشاركة مع الحكومة، إلى الانتقال من إطار تنظيمى مركزى فى إدارات منفصلة، إلى نمط جديد يربط عمليا بين القطاعات المختلفة للحكومة بسرعة وفعالية.

وإن جهدا ناجحا لمواجهة تهديدات القرن الحادى والعشرين، سوف يشرك فيه كافة قطاعات الحكومة، ليس فقط الوكالات الفيدرالية، ولجان الكونجرس، التى تدير وتشرف تقليديا على الشؤون الخارجية. وحاليا فإن المسئوليات والقدرات المهمة للأمن القومى، بما فى ذلك مصادر القوة الناعمة، مشتتة على عشرات الوكالات، ويدون توجه وتنسيق مناسبين للجمع. وتحتاج الإدارة الفعالة لعمل الوكالات أسلوبا مشتركا فى التخطيط الاستراتيجى، ووضع الميزانية الحكومية، وتمويل آليات يمكنها المساعدة على تدفق الدولارات بسرعة، من برنامج إلى آخر، مع إشراف أقوى من الكونجرس. وتحتاج الولايات المتحدة مقاييس أفضل، لتقييم نجاح سياساتها للأمن القومى، ويمكن أيضا الاستفادة من التكنولوجيا فى إدارة المعرفة الجديدة.

وتعنى المشاركة مع الحكومة كذلك، القوة المادية والقوة الناعمة. والقوة المادية هي القدرة على حصول المرء على ما يريد عن طريق الإكراه أو بتقديم مكافأة، بينما القوة الناعمة هي القدرة على حصول المرء على ما يريد عن طريق إغراء الجاذبية. ويلزم على الولايات المتحدة من أجل تكامل هذه الوسائل المختلفة للقوة، أن تركز أكبر قدر من الاهتمام لدعم المكونات المدنية للبنية التحتية لأمنها القومي، مثلما تركز على تقوية قوتها العسكرية. وإحدى الخطوات التي لها قيمتها في هذا الشأن هي إنشاء وسائل للأمن القومي، تزود الشخصيات المدنية والعسكرية، بالحوافز للسعى لاكتساب الخبرة، والتعليم، والتدريب. وستكون المشاركة مع الحكومة قادرة على العمل مع المسؤولين الأجانب بفعالية أكثر عن طريق الشبكات الحكومية. ويجب على الحكومة، أن تضمن أنها قد تم تنظيمها، بشكل يسمح لها بالمشاركة الكاملة في هذه الشبكات، وأن تتمكن الشبكات القائمة في كل المجالات، من تقوية الأمن الأمريكي.

المشاركة في الإدارة :

ينبغي على الولايات المتحدة من أجل تقوية قدرة وخبرة والتزام قطاعات الأعمال الخاصة، والمنظمات التي لا تعمل من أجل الربح، ومراكز البحوث Think Tanks. ويلزم على الحكومة أن تضمن أن تكون هذه المؤسسات فعالة ومسئولة، وذلك عن طريق تشكيل مشاركة جديدة، وتنظيم المشاركة القائمة الآن، في هذه المؤسسات.

ولا تستطيع الحكومة وحدها مواجهة التحديات العالمية، بالحجم الذي تواجه به الولايات المتحدة. وتساعد المشاركة مع الشركات الخاصة والمنظمات التي لا تسعى للربح، على تمكين الحكومة من أن تحشد معا مواردها، ومهاراتها، ومعلوماتها. كما أن الحكومة ستستفيد من إنشاء مشاركة جديدة لأبحاث الأمن القومي، مع مراكز البحوث، والجامعات. وتتطلب المشاركة في الإدارة أن تسهل الولايات المتحدة جهود الأفراد للانتقال من وإلى الحكومة في أثناء دورة عملهم.

وإذا لم تتم مراقبة هذه المشاركة بعناية، فإن ذلك سوف يضيع أموالاً على دافع الضرائب، ويقوض الأمن القومي للولايات المتحدة. وعلى ذلك يجب على الحكومة أن تشرك القطاع الخاص والمنظمات التي لا تسعى للربح، في تطوير معايير ومستويات تنظم سلوكها في المشاركة. وبإقامة هذه المؤشرات، فإن الكونجرس والرئيس يجب أن يضمنوا أن تخدم مثل هذه الاتفاقات الصالح العام.



دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

القمري، عاطف.

أمريكا في عالم يتغير / عاطف القمري. - القاهرة: مركز الأهرام
للترجمة والنشر، ٢٠٠٩.

١٩٢ ص، ٢٤ سم.

تدملك: ٢٨٦٤ - ٩٧٧١٣

١ - الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية

٢ - الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ - العصر الحديث - باراك أوباما

(٢٠٠٩ - ..)

أ - العنوان

٢٢٠، ٩٧٣

رقم الإيداع ٢٣٤٦ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولي 4 - 0386 - 13 - 977 I.S.B.N.

مطابع الأهرام التجارية - كليوب - مصر

هذا الكتاب



مؤلف هذا الكتاب، الكاتب الصحفى بالأهرام الأستاذ عاطف الغمري،
وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، كان نائبا لرئيس التحرير،
ومديرا لمكتب الأهرام فى لندن، ثم رئيسا لمكاتب الأهرام بالولايات المتحدة،
وهو خبير فى الشئون الأمريكية.

وهذا الكتاب يقدم رؤية لأمريكا بعد انتهاء حكم جورج بوش، ويتعرض
للتغيير الجارى فى الفكر السياسى للنخبة، والرأى العام، فى الولايات
المتحدة، وللتحولات المهمة فى العالم، اللتين تشكلان معا، ملامح واتجاهات
التغيير المتوقع فى سياسة أمريكا الخارجية، ودورها فى العالم فى القرن
الحادى والعشرين الذى يخلف ما كان يعرف بالقرن الأمريكى.

ويتناول المعنى الذى رفعه أوباما وهو التغيير شعارا لعهد، والذى يعبر
عن حركة أوسع سبقت أوباما ذاته، وبدأت ملامحها تظهر فى
الثلاث الأخيرة، وظهرت فى دعوة لأكبر خبراء وصناع السياسة
للاعتراف بأن التغيير يحتاج قفزة خلاقة فى الخيال السياسى
تستوعب الواقع الجديد لعالم يتغير.

الذ

Bibliotheca Alexandrina



0669997



0103000000019011

التوزيع فى الداخل والخارج:

الإدارة العامة للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

مطابع الأهرام التجارية - قليبوب - مصر